عبد الرحمن الرافعي

مصر والسودان

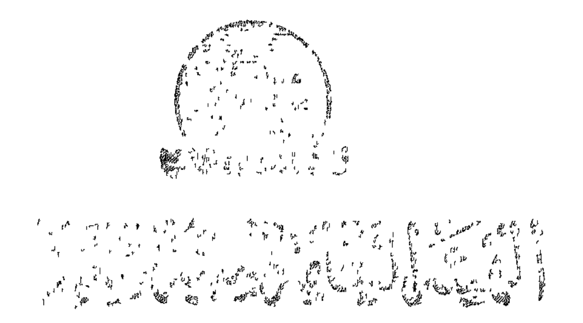
في أوائل عهد الاحتلال





دار المعارف





مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

(تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢)

بقلم

عبد الرحمن الرافعي

الطبعة الرابعة

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م



دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار

حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .



عبد الرحمن الرافعى

ولد فى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ – وتوفى فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الرابعة

الحمد لله ها هى ذى الطبعة الرابعة من كتاب « مصر والسودان فى
إائل عهد الاحتلال » تعيد دار المعارف طبعه ونشره . طبق الأصل من
طبعات السابقة . مرجعًا لكل باحث .

إذ يشمل الكتاب تاريخ مصر القومى منذ سنة ١٨٨٢ بدء الاحتلال
الإنجليزى ، إلى سنة ١٨٩٢ . وكانت الطبعة الأولى فى سنة ١٩٤٢ ،
ى مضى عليها ما يزيد على الأربعين عامًا . والله ولى التوفيق .

كريمات المؤلف
عبد الرحمن الرافعى

عام ١٩٨٣ م



تقديم كتاب مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال

عبد الرحمن الرافعى المؤرخ الوطنى لتاريخ الحركة القومية . أخرج هذا الكتاب « مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » سنة ١٩٤٢ يشتمل على تاريخ مصر القومى منذ سنة ١٨٨٢ بدء الاحتلال الإنجليزى لمصر حتى سنة ١٨٩٢ .

وإن الكتاب ضمن سلسلة مؤلفات الرافعى فى تاريخ الحركة القومية ، وإن عنوانه ومضمونه وما يجمعه ينم عن مبدأ وطنى ظل عبد الرحمن الرافعى يعتنقه هو : كراهيته للاحتلال الإنجليزى ، وتمسكه بوحدة وادى النيل مصره وسودانه – ومبدأ الجلاء عن أرض الوادى .

ونظرة سريعة إلى مقدمة الطبعة الثانية من الكتاب فى يونية سنة ١٩٤٨ نجد الرافعى بقلمه وروحه ينادى بأن : « الأمة من ناحيتها مستمسكة بالجلاء المطلق الشامل لأرجاء هذا الوادى . **وبالوحدة الفعلية بين مصر والسودان ، تلك الوحدة الطبيعية** التى برهنت الحوادث قديمها وحديثها على أنها ضرورة حيوية لكليهما ، **وفيها الضمان لحفظ كيانهما وهى السياج لأمنهما واستقلالها** . والنصر فى هذا النضال مكتوب بإذن الله للأمة ، بفضل ثباتها ومثابرتها فى الجهاد ، وإخلاصها فى أداء واجباتها نحو الوطن وبنيه شمالى الوادى وجنوبيه » .

إن ما كان ينشده الرافعى خلال حياته كلها ، وفى هذا الكتاب سارت عليه مصر ، فكان التكامل بين مصر والسودان .

فهل كان الرافعى يقرأ ويكتب لما سيكون عليه الحال بعد أكثر من أربعين عاما ؟ !

إن وطنية الرافعي وتمسكه بمبادئ الحزب الوطني دفعته إلى إخراج هذه الموسوعة فى تاريخ مصر القومى ، ومن بينها هذا الكتاب الذى فصل الرافعي أقسامه فى مقدمة الطبعة الأولى ، وشرح ما يجمعه كل فصل من فصوله لتى بلغت اثنى عشر فصلا ، يبدأ الأول منها حديثه عن سياسة إنجلترا فى مصر فى السنوات الأولى من الاحتلال ، ثم تطورات الأحداث . يأتى بمقدمة كل حدث وأسبابه ووقائعه وتعليقه عليه ، والنتائج التى ترتبت على حدوثه إلى أن انتهى فى الفصل الأخير من الكتاب عن النتائج العامة للاحتلال الإنجليزى .

وفى نهاية الكتاب جمع عبد الرحمن الرافعى الوثائق التاريخية ، والاتفاقيات ، وأوضح عهود إنجلترا باستقلال مصر ووعودها الكثيرة بالجلاء . نقلها عن كتاب لشقيقه شهيد الصحافة الوطنية أمين الرافعى « مفاوضات الإنجليز فى المسألة المصرية » بلغت هذه الوعود والعهود التى لم تلتزم بها إنجلترا ٦٠ وعداً حتى ٦ فبراير سنة ١٨٩٩ .

إن مؤلفات الرافعى فى الوطنية وتاريخ مصر القومى التى عددناها فى نهاية الكتاب ، وكلها تتسم بالصدق والأمانة والدقة وعمق البحث والحكم الصحيح السليم لكل واقعة ، ولا شك أنها موسوعة لا غنى عنها لكل من يريد أن يعرف تاريخ بلاده الصحيح من مصدر سليم بعيد عن كل هوى أو غرض .

وفقنا الله جميعا إلى خدمة وطننا العزيز ، وأنعم الله على الرافعى بنعيم الجنات إزاء ما قدم لبلده . هذا التراث الوطنى الفريد فى نوعه ! !

سنة ١٩٨٣ م

المستشار

حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

مقدمة الطبعة الثالثة

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٤٢ . والطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ وها هى ذى الطبعة الثالثة تظهر سنة ١٩٦٦ .

أسأل الله الهداية والتوفيق ،

مايو سنة ١٩٦٦

عبد الرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى يونية سنة ١٩٤٢ والحرب العالمية الأخيرة مستعرة الأوار ، ولقد انتهت تلك الحرب فى مايو سنة ١٩٤٥ ، وقامت الأمة المصرية تستأنف جهادها لتحقيق أهدافها القومية ، وفى مقدمتها الجلاء ووحدة وادى النيل ، واستمر النضال عنيفًا بينها وبين السياسة الاستعمارية البريطانية ، فهذه تبغى أن تستبقى احتلالها فى صور وأوضاع تختلف عن الأوضاع القديمة فى مظاهرها ومبناها ، ولا تخرج عنها فى جوهرها ومرماها ، وتعمل من ناحية أخرى على فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، كما دأبت على ذلك منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ ، والأمة من ناحيتها مستمسكة بالجلاء المطلق الشامل لأرجاء هذا الوادى ، وبالوحدة الفعلية بين مصر والسودان ، تلك الوحدة الطبيعية التى برهنت الحوادث قديمها وحديثها على أنها ضرورة حيوية لكليهما ، وفيها الضمان لحفظ كيانهما ، وهى السياج لأمنهما واستقلالها ، والنصر فى هذا النضال مكفول بإذن الله للأمة ، بفضل ثباتها ومثابرتها فى الجهاد ، وإخلاصها فى أداء واجباتها نحو الوطن وبنيه ، شمالى الوادى وجنوبيه .

وهذا الكتاب يشتمل على صفحة قاتمة من تاريخ الاحتلال الأجنبى ، يجدر بنا أن نستوعبها بتفاصيلها ومآسيها ، لنكون أكثر علمًا بماضينا ، وأقدر على فهم حاضرنا على ضوء هذا الماضى ، ففى هذه الفترة من الزمن — من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ — تمكنت انجلترا بدهائها وغدرها من إرساخ قدمها فى البلاد ، وأخلفت وعودها وعهودها فى الجلاء عنها ، وعصفت باستقلالها ، وتغلغلت فى شئونها ، كبيرها وصغيرها ، وألغت دستورها الذى نالته قبل الاحتلال ، وقضت على الجيش المصرى ، والبحرية المصرية ، وجردت البلاد من كل قوة حربية ، ورجعت بها إلى الوراء فى ميادين العلم والأخلاق ، والثقافة والاقتصاد ، وأكرهت حكومتها تحت ضغط الاحتلال العسكرى إلى إخلاء السودان ، تمهيدًا لاسترداده واتخاذه فيما بعد مستعمرة بريطانية .

تعاقبت هذه الأحداث والكوارث فى السنوات العشر الأولى للاحتلال ، ومن الحق علينا أن نتبينها فى تسلسلها ، ونتعرف أسرارها وحقائقها ، لكى تبدو لنا صورة الاحتلال فى غدره وعدوانه ، ونكون أكثر إيمانًا بحقوقنا ، وأشد تعلقًا بالجهاد فى سبيل الذود عنها ، فإنما يكتمل

إيمان الشعب بحقه ويقوى فى نضاله عنه كلما ازداد علمًا به ، وعرف كيف يقيه شر البغى والعدوان .

ولقد تابعت سلسلة النضال القومى فيما أخرجت بعد هذا الكتاب من حلقات هذه المجموعة ، فكتاب « مصطفى كامل » يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ . وكتاب « محمد فريد » من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، يليه كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » بجزئيه . ثم كتاب « فى أعقاب الثورة المصرية » – ثورة ١٩١٩ – وقد أخرجت الجزء الأول منه فى يولية سنة ١٩٤٧ ، مشتملاً على ترادف الحوادث من نهاية الثورة فى أبريل سنة ١٩٢١ . إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ [١] .

والحمد لله أولا واخيرًا .

يونيه سنة ١٩٤٨ .

عبد الرحمن الرافعى

---

(١) ظهرت بعد ذلك حلقات تالية من سلسلة تاريخ مصر القومى مبينة بنهاية هذه الطبعة .



مقدمة الطبعة الأولى

يشتمل هذا الكتاب على تاريخ مصر القومى مدى عشر سنوات (من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢) ، وهى السنوات الأولى للاحتلال .

احتلت انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ، وكان الظن أن يكون احتلالاً مؤقتاً ، إلى أن يطمئن الخديو توفيق باشا على العرش ، كما أعلنت ذلك غير مرة ، ولكن الحوادث التى ترادفت على البلاد بعد إخماد الثورة العرابية ، واستقرار الخديو على عرشه ، دلت على أن انجلترا إنما كانت ترمى بتدخلها العسكرى إلى جعل احتلالها دائماً ، وبسط سيطرتها الحربية والإدارية والمالية على البلاد ، فكانت السنوات الأولى للاحتلال هى سنوات رسوخ قدمها فى مصر ، وأول عمل لها فى هذا السبيل إلغاء الجيش الوطنى ، بحجة مناصرته للعرابيين ، وإنشاء جيش جديد هزيل ، خلو من الروح الوطنية ومن القوة المادية والمعنوية ، يرأسه سردار إنجليزى ، ويتولى قيادته ضباط من البريطانيين ، ثم وضعت يدها على البوليس بتعيين قومندان بريطانى له ، وبذلك تمت لها السيطرة على الجيش والبوليس ، قبل أن يمضى على الاحتلال أربعة أشهر ، وألغت قوانين الإصلاحات العسكرية ، كما ألغت البحرية المصرية ، وسيطرت على المالية ، بإلغاء الرقابة الثنائية ، وتعيين مستشار مالى بريطانى فى أوائل سنة ١٨٨٣ ، ووضعت قواعد الحماية المقنعة التى فرضتها على مصر ، وقوام هذه الحماية بقاء جيش الاحتلال ، وإلزام الحكومة المصرية باتباع « نصائحها » ، طبقاً لتلغراف اللورد جرانفيل وزير خارجيتها ، فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ .

وكانت البلاد قد نالت قبل الاحتلال دستوراً يحقق سلطة الأمة ، إذ أنشأ لها مجلساً نيابياً كامل السلطة ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، فألغى الاحتلال هذا الدستور ، واستبدل به نظاماً يجعل سلطة الأمة معدومة حكماً وفعلاً ، وصدر المرسوم الخديوى بهذا النظام ، فى أول مايو سنة

١٨٨٣ . وهو المعروف بالقانون النظامى ، فأنشأ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهما هيئتان محرومتان من كل سلطة ، وظل هذا النظام مضروباً على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ . أى زهاء ثلاثين سنة ، إلى أن حل محله نظام الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، وهو أيضًا من وضع الاحتلال ، ومن النظم التى كان مقصودًا منها إهدار سلطة الأمة ، وتعطيل نهضتها القومية ، وإخضاع الحكومة لسياسة الاحتلال وأوامره ، وبقى مجلس شورى القوانين ، فى السنوات العشر الأولى للاحتلال ، خاضعًا مستسلماً ، وظل موقفه طوال هذه السنوات سلبيًّا محضًا ، ولم تبد منه ظواهر تدل على الحياة والوجود ، واقتصر عمله على النظر فى المشروعات التى كانت الحكومة تعرضها عليه وإبداء مقترحات لا تحفل الحكومة بها ، ولم يكن له أى أثر فى تطور الحوادث . وتعاقبت الأحداث الجسام ، دون أن يسمع له صوت ، أو يحرك ساكنًا للدفاع عن حقوق البلاد . وكان أعضاؤه يعدون أنفسهم موظفين لدى الحكومة ، ليس لهم ن يحاسبوها أو يراقبوها ، فيما تفعل وتقرر ، وبقى المجلس خلال هذه المدة لا عمل له ولا وجود ، وكذلك شأن الجمعية العمومية ، وخيم على الأمة عامة فى تلك الفترة من الزمن جو من الخضوع والاستسلام ، وتضاءلت روح المقاومة فى النفوس ، مما كان له أثره فى الانحلال القومى الذى أصيبت به الأمة فى ذلك العهد .

ولقد ارتبكت مالية مصر فى السنوات الأولى للاحتلال ، وظهر العجز فى الميزانية بما التزمت به الحكومة من التعويضات عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، وقد بلغت أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات ، وأدائها نفقات جيش الاحتلال سنويًّا ورواتب الموظفين البريطانيين ، الذين أسندت إليهم المناصب العليا فى الدواوين وما تكبدت من الخسائر وبذلت من الأموال فى ثورة السودان ، وبلغ العجز من ذلك كله نيفًا وثمانية ملايين جنيه ، حتى سنة ١٨٨٤ ، ففاوضت انجلترا الدول لسد هذا العجز ، وانعقد لذلك مؤتمر لندن الذى انتهى بتوقيع اتفاق لندن فى مارس سنة ١٨٨٥ ، لتسوية شئون مصر المالية ، وفحواه عقد قرض جديد لمصر بضمان الدول العظمى ، وهو المعروف بالقرض المضمون ، ومقداره نحو تسعة ملايين جنيه ، خصص معظمها لأداء تعويضات الأجانب عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، وسد عجز الميزانية .

هذا ، وقد تظاهرت انجلترا منذ احتلالها مصر برغبتها فى الجلاء ، وتعهدت غير مرة بسحب جيوشها ، واتخذ هذا العهد صبغة عملية بمفاوضات اقترحتها الحكومة البريطانية على الحكومة التركية ، لتحديد موعد الجلاء وشروطه ، وهى المعروفة بمفاوضات السير هنرى درومندولف ، التى

شغلت قرابة سنتين ، من أغسطس سنة ١٨٨٥ إلى يولية سنة ١٨٨٧ ، وحددت فيها انجلترا موعد الجلاء عن مصر بسنة ١٨٩٠ . ولكنها قيدته بشروط تتضمن أن لا يظهر فى مصر احتمال خطر داخلى أو خارجى ، يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، وأنه إذا تم الجلاء فيكون لها ولتركيا بعد تمامه حق احتلال مصر ثانية ، فى حالة اضطراب الأمن والنظام فيها ، وإذا وجد مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها تكتفى بإيفاد مندوب عنها ، يبقى بها مدة احتلال الجيش البريطانى ، وتبين من هذه الشروط أن انجلترا لم تكن جادة فى تعهدها بالجلاء ، وانتهت لذلك مفاوضات درومندولف بالإخفاق ، وبقى الاحتلال قائماً فى مصر .

وفى خلال تلك السنين توالت الأحداث والكوارث ، وأهمها تفاقم ثورة المهدى فى السودان عقب الاحتلال ، فلقد تصدعت هيبة الحكومة المصرية ، وفقدت استقلالها ، واضطربت أحوالها ، وأدى كل ذلك إلى إغراء المهدى واستخفافه بقوتها ، وزاد فى تفاقم الثورة أن الحكومة الخديوية بإيعاز السياسة البريطانية استدعت عبد القادر باشا حلمى حكمدار السودان سنة ١٨٨٣ ، وأقصته عن منصبه ، رغم فوزه ونجاحه فى محاربة الثوار وتوطيده سلطة الحكومة فى أرجائه ، فكان استدعاؤه من أهم الأسباب لهزيمة الجيش المصرى أمام جموع المهدى ، إذ أسندت قيادة هذا الجيش فى أشد الأوقات حرجاً إلى الجنرال هيكس باشا ، أحد القواد البريطانيين ، فدحره المهدى ، وهلك الجيش بأكمله فى واقعة (شيكان) ، يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فاتخذت انجلترا هذه الهزيمة ذريعة « لنصح » الحكومة المصرية بإخلاء السودان ، بحجة عجزها عن الاحتفاظ به ، وكان شريف باشا يتولى رئاسة الوزارة ، فرفض العمل بهذه « النصيحة » ووقف موقفه المشهود فى الاستمساك بارتباط مصر والسودان ، وقال كلمته المأثورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » واستقال فى يناير سنة ١٨٨٤ ، احتجاجاً على إخلاء السودان ، وتولى الوزارة من بعده نوبار باشا ، وأقر إخلاء السودان ، فكان هذا الإقرار المشئوم أشد ضربة أصابت مصر بعد الاحتلال ، بل يكاد يعدل الاحتلال فى خطورته وعواقبه الوخيمة ، لأن معناه ضياع نصف الإمبراطورية العظيمة التى ضحت مصر فى سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها ، وبملايين الجنيهات من أموالها ، وبجود عشرات السنين من تاريخها .

ووزارة نوبار هذه هى أول وزارة تولت الحكم على أساس الإذعان « للنصائح » البريطانية ، فلا غرو أن تغلغل النفوذ الإنجليزى فى شئون مصر على عهدها ، وقد بدأت أعمالها بإخلاء السودان ، ثم تعيين وكيلين بريطانيين لوزارتى الداخلية والأشغال ، وتفاقمت مظاهر الحماية المقنعة

على مصر فى ظلها ، إلى أن سقطت فى يونية سنة ١٨٨٨ ، وخلفتها وزارة رياض باشا ، وهى وإن كانت أقل خضوعًا من وزارة نوبار للسيطرة البريطانية ، إلا أن نفوذ الاحتلال استمر يتغلغل فى شئون الحكومة ، وفى عهدها عين أول مستشار قضائى بريطانى لوزارة الحقانية ، ثم استقالت سنة ١٨٩١ ، وخلفتها وزارة مصطفى فهمى باشا ، وهو الوزير الذى كانت تنشده بريطانيا ، على حد تعبير للورد ألفريد ملنر فى كتابه (انجلترا فى مصر) ، وكانت وزارته أوج السلطة للاحتلال البريطانى ، وبقى يتولى رآسة الوزارة حتى وفاة الخديو توفيق باشا فى يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم تولاها فى عهد الخديو عباس ، إلى أن أقاله فى يناير سنة ١٨٩٣ ، ثم عاد إليها من نوفمبر سنة ١٨٩٥ ، إلى أن سقطت وزارته سنة ١٩٠٨ ، فى إبان اشتداد الحركة الوطنية .

هذ نظرة عامة على تطور الحوادث ، من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٨٩٢ ، وهى موضوع كتابنا الحالى .

أقسام الكتاب

أفردت الفصل الأول من الكتاب للكلام عن سياسة انجلترا فى مصر ، فى السنوات الأولى للاحتلال ، وفيه الحديث عن إلغاء الجيش المصرى والبحرية المصرية ، وسيطرة الاحتلال على الجيش والبوليس ، ثم مهمة اللورد دفرين وتقريره ، وتعيين اللورد كرومر قنصلاً عامًّا ، ثم الحماية المقنعة على مصر ، فسياسة النصائح الإلزامية ، فتعويضات سنة ١٨٨٢ ، فظهور الكوليرا سنة ١٨٨٣ ، يلى ذلك الفصل الثانى فى إلغاء الرقابة المالية الثنائية ، ثم الفصل الثالث فى إلغاء مجلس النواب وإنشاء مجلس شورى القوانين ، يليه الفصل الرابع عن إنشاء المحاكم الأهلية ، ثم الفصل الخامس عن اتفاق لندن سنة ١٨٨٥ لتسوية شئون مصر المالية ، والفصل السادس عن مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء ، والسابع عن مسألة قناة السويس ، ومعاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨ ، يلى ذلك الفصل الثامن عن مسألة السودان واستقالة شريف باشا ، والفصل التاسع عن اخلاء السودان ووزارة نوبار باشا ، والعاشر عن اقتسام أملاك مصر فى السودان ، ثم الفصل الحادى عشر عن مصر والاحتلال إلى وفاة الخديو توفيق باشا ، يليه الفصل الثانى عشر عن النتائج العامة للاحتلال ، وبه ختام الكتاب .

لقد خصصت هذا الكتاب لتاريخ العشر السنوات الأولى للاحتلال . وجعلته حلقة من

سلسلة تاريخ الحركة القومية ، فالحلقة الأولى تبدأ بظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، على عهد الحملة الفرنسية ، والثانية من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى ارتقاء محمد على أريكة مصر بعد انتهاء الحملة ، وتشمل الثالثة عصر محمد على ، والرابعة والخامسة خلفاء محمد على وعصر إسماعيل ، والسادسة الثورة العرابية ، والسابعة وهى موضوع هذا الكتاب ، وتتناول عهد الانحلال القومى الذى أصاب البلاد فى السنوات الأولى للاحتلال ، والحلقة الثامنة تتناول بعث الحركة الوطنية من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ ، وقد أفردت لها كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) الذى أخرجته سنة ١٩٣٩ ، تليها الحلقة التاسعة وهى كتاب (محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية) ، وقد ظهر سنة ١٩٤١ ، ويشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، ولم يبق إلا كتاب (ثورة سنة ١٩١٩)[1] ، فعسى أن تتاح لى الفرصة لكى أضعه ، وأتم به هذه المجموعة ، وأحقق بذلك أمنية كانت تجول فى نفسى منذ سنة ١٩٢٦ ، إذ كنت أرجو أن أؤرخ الحركة القومية ، بأدوارها المتعاقبة ، فى تاريخ مصر الحديث ، والحمد لله أولاً وآخراً .

يونية سنة ١٩٤٢ .

عبد الرحمن الرافعى

---

(١) ظهرت بعد ذلك الحلقات التالية – يراجع نهاية هذا الكتاب .

الفصل الأول

سياسة انجلترا فى مصر
فى السنوات الأولى للاحتلال

إن الغرض الذى أعلنته انجلترا من احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ ، هو إعادة سلطة الخديو ، وقمع ثورة العرابيين ، ثم الجلاء عن البلاد بعد ذلك ، ولكن الحوادث التى تعاقبت بعد قمع الثورة العرابية دلت على أن هذا الغرض لم يكن صحيحاً ، وأن غرضها الحقيقى إنما هو استدامة احتلالها لمصر ، وبسط سيطرتها عليها ، ولم يكن من سبيل لديها إلى إعلان ضمها أو فرض الحماية السافرة عليها ، لأن كلا الأمرين كان يقتضى إلغاء المعاهدات الدولية التى كانت تحدد مركز مصر الدولى ، ولم يكن إلغاؤها ليتم وقتئذ إلا بقبول تركيا والدول الأوربية العظمى ، وكان مقطوعاً بأن انجلترا لا تحصل على هذا القبول ، فلكى تتخطى هذه العقبة ، عمدت إلى بسط حمايتها المقنعة على البلاد ، فبقى مركز مصر الرسمى كما كان قبل الاحتلال ولكن مركزها الفعلى قد تحول إلى بلد تحت الحماية الإنجليزية ، وأساس هذه الحماية بقاء الجنود البريطانية فى مصر.

ولكى تصرف انجلترا أنظار الدول عن تلك الحماية ، وتضعف المقاومة الأهلية فى مصر ، أخذت تكرر عهودها ووعودها بالجلاء ، فى حين أنها كانت تضمر نقضها ، وتعمل على تحقيق أغراضها بتخليد احتلالها.

وكان سبيلها إلى تنظيم حمايتها على مصر القضاء على عناصر الاستقلال والحكومة الأهلية ، والسيطرة على الجيش ، واتخاذه مطية ذلولا فى يدها ، وبسط سلطانها فى الوزارات والدواوين ، والتدخل فى شئون مصر الداخلية والخارجية ، ثم إلغاء الدستور ، وإبطال المجلس النيابى ، وإنشاء هيئة استشارية ، لا حول لها ولا قوة ولا تستطيع أن تحد من سلطة الاحتلال فى الاستئثار بزمام الحكم.

إلغاء الجيش المصرى وتعيين سردار إنجليزى

كان أول ما فكر فيه الاحتلال من التغييرات الجوهرية إلغاء الجيش المصرى ، وخلق جيش صغير يرأسه ضباط من الإنجليز يتولون أمره ، وقد بادر الإنجليز إلى إلغاء الجيش الوطنى ، منذ الساعة الأولى للاحتلال ، فما أن تم لهم احتلال العاصمة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، عقب هزيمة العرابيين فى « التل الكبير » حتى أصدر الخديو توفيق باشا ، بإيعاز منهم ، وهو بعد فى الإسكندرية ، مرسوماً بإلغاء الجيش المصرى ، صدر هذا المرسوم يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هـ) بسراى رأس التين[1] ، وعلى أثره صرف الجنود إلى بلادهم ، وأبقى كبار الضباط لمحاكمتهم ، وكان صدوره هو الخطوة الأولى لقلب نظام الجيش ، ومحو صبغته القومية ، كما أن التعجيل بصدوره كان ذريعة لانجلترا لتسويغ احتلالها مصر ، بحجة المحافظة على النظام حتى يتألف الجيش المصرى الجديد ، ويتبين هذا الغرض من خطاب اللورد دفرين Lord Dufferin سفير بريطانيا فى الآستانة إلى الحكومة العثمانية فى أوائل أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، فإنه قد صارحها بأن تسريح الجيش المصرى يجعل من واجب الحكومة البريطانية إطالة أجل الاحتلال[2] .

وفى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ أصدر الخديو مرسوماً آخر بتجريد جميع الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية ، ممن كانوا برتبة ملازم ثان وملازم أول ويوزباشى من رتبهم ، وحرمانهم أى حق فى المعاش أو مرتب الاستيداع ، واعتبر شريكاً فى الثورة كل من ساهم فى « إحدى المقاومتين العسكريتين التى حصلت إحداهما فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ (واقعة قصر النيل) ، والثانية فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (واقعة عابدين) »[3] ، وكذلك من وجد تحت السلاح فى ١١ يولية سنة ١٨٨٢ وبقى حاملاً للسلاح إلى يوم طاعة الجيش ، ومن دخل العسكرية متطوعاً فى المدة من ١١

---

(١) المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ – ١٨٨٣ . رسالة سفير فرنسا فى الآستانة إلى وزير خارجيتها فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ . وثيقة رقم ٧٩ ص ٥٦ .

(٣) راجع تفصيل هذه الوقائع فى كتابنا « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى » .

يولية سنة ١٨٨٢ ليوم طاعة الجيش[٤] » ، ومعنى ذلك إقصاء جميع ضباط الجيش تقريبًا من الخدمة العسكرية .

أما كبار الضباط ممن اشتركوا فى الثورة فقد حوكموا وحكم عليهم بجريمة العصيان ، ولذلك اعتبر المرسوم الخديوى الصادر بتجريد الضباط من رتبة ملازم ثان إلى يوزباشى إعفاء لهم من المحاكمة .

وعهد الخديو بتنظيم جيش جديد إلى السير فالنتين بيكر Sir Valentin Baker ، وهو ضابط إنجليزى ترك الخدمة فى الجيش البريطانى ، وخدم وقتًا ما فى الجيش التركى ، فلما تم للإنجليز احتلال مصر استدعاه الجنرال ولسلى Wolsely قائد الحملة الإنجليزية ، والسير إدوارد مالت Edouard Malet قنصل انجلترا العام ، وعهدا إليه مهمة تنظيم جيش مصرى جديد يكون خاضعًا للسياسة البريطانية ، وقد غادر الآستانة فى أواخر سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، أى قبل أن تنقضى أربعة عشر يومًا على احتلال الإنجليز العاصمة ، وجاء مصر ، وأنعم عليه الخديو برتبة فريق ، فصار يعرف بالفريق (بيكر باشا)[٥] ، ووضع تقريرًا اقترح فيه إقصاء معظم الضباط الوطنيين من الجيش ، وتعيين كبار الضباط من الإنجليز ، وكان الغرض من هذا النظام محو روح الشهامة والرجولة ، والقضاء على الروح القومية فى نفوس رجال العسكرية ، ضباطاً وجندًا ، لكى يكون الجيش المصرى أداة مسخرة فى أيدى رؤسائه وضباطه الإنجليز .

وفى ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ أصدر الخديو مرسومًا بتعيين السير إفلن وود Sir Evelyn Wood أحد قواد الحملة الإنجليزية سردارًا (قائدًا عامًّا) للجيش المصرى ورئيسًا لأركان حربه[٦] مع الإنعام عليه برتبة فريق ، فصار يسمى (وود باشا) . وهو أول سردار إنجليزى للجيش المصرى ، وظل هذا المنصب محصورًا فى القواد الإنجليز طول عهد الاحتلال[٧] .

---

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

(٥) هو غير السير صمويل بيكر باشا الذى كان مديرا لخط الأستواء فى عهد الخديو إسماعيل وتكلمنا عن أعماله فى كتابنا (عصر إسماعيل) ج ١ .

(٦) الوقائع المصرية عدد ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ .

(٧) بقى السير افلن وود يشغل منصب السردار حتى استقال سنة ١٨٨٥ ، فعين الفريق السير فرنسيس جرنفل باشا Sir Francis Grenfell سردارا للجيش المصرى خلفا له فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ (الوقائع المصرية عدد ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٥) . وقد استقال جرنفيل باشا فى مارس سنة ١٨٩٢ ليعود إلى الجيش البريطانى . فخلفه اللورد كتشنر ، وظل يشغل هذا المنصب حتى ديسمبر سنة ١٨٩٩ ، إذ ندبته الحكومة البريطانية لحرب الترنسفال ، وعين بدله السير رجينلد ونجت باشا . =

وإنك لتلحظ من تاريخ هذا التعيين أن الإنجليز بكروا عقب الاحتلال بالقبض على ناصية الجيش ، وأن وزارة الحربية هي أول وزارة وضعوا يدهم عليها ، وهذا يدلك على أن نيتهم كانت مبيتة منذ الساعة الأولى على تثبيت أقدامهم ، وإطالة أجل احتلالهم قدر ما يستطيعون . إذ لو كان فى عزمهم الجلاء ، فما شأنهم فى وضع يدهم على الجيش المصرى وتعيين سردار إنجليزى له؟.

وبتعيين الجنرال وود سرداراً للجيش المصرى صار الجيش فى قبضة الاحتلال ، وقد استعفى الجنرال أستون باشا فى يناير سنة ١٨٨٣ من رياسة أركان حرب الجيش المصرى ، وهو القائد الأمريكانى الكفء الذى كان يتولى هذا المنصب قبل الاحتلال ، واختار الجنرال وود طائفة من الضباط الإنجليز لقيادة معظم فرق الجيش من مشاة ومدفعية وفرسان وأركان حرب (يناير سنة ١٨٨٣) واستسلم عمر باشا لطفى وزير الحربية فى ذلك العهد لبرنامج الإنجليز فى اصطناع الجيش الجديد ، ولم يقاوم لهم عملاً ولا رأياً .

واقترح اللورد دفرين فى تقريره – الذى سيرد الكلام عنه – إنقاص عدد الجيش إلى ستة آلاف ، ونفذ اقتراحه فهبط عدد الجيش فى السنوات الأولى للاحتلال إلى هذا العدد ، وأصبح سنة ١٨٨٨ (٩٦٣١) من الجنود والضباط ، وبلغ عدد الضباط الإنجليز الذين تولوا قيادة الجيش وإدارة شئونه خمسة وسبعين ضابطاً ، وأقصى الضباط المصريون عن قلم المخابرات وعن إدارات الجيش الهامة ، وكانوا لا يضمنون البقاء فى مناصب الجيش عامة إلا إذا أبدوا ولاءهم للاحتلال والقواد البريطانيين ، أما إذا بدت منهم روح الوطنية فجزاؤهم الإحالة على الاستيداع أو المعاش ، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش ، فضلاً عن نزوله به إلى مستوى عميق من الضعف وعدم الكفاية .

ويدخل فى هذا السياق تقرير البدل النقدى للإعفاء من التجنيد ، فقد وضع هذا النظام بموجب الأمر العالى الصادر فى ٩ يونية سنة ١٨٨٦ والأوامر التى تلته ، وأدى إلى امتهان الجيش ، واعتبار التجنيد تكليفاً تختص به الطبقات الفقيرة التى لا يستطيع الفرد منها أن يفتدى نفسه بدفع البدل العسكرى .

فهذا النظام ، الذى لا مثيل له فى أية أمة تحترم نفسها ، قد خرج بالجندية عن معناها السامى ، فى أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده ، إلى اعتبارها عبئاً يقع على كاهل

= وبعد أن عين هذا مندوبا ساميا لانجلترا فى مصر عين بدله السير لى ستاك باشا فى أول أبريل سنة ١٩١٩ ، إلى أن قتل فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وهو آخر السردارين الانجليز للجيش المصرى .

الفقراء دون سواهم وبذلك حرمت البلاد روح الجندية ، وما تستتبعه من الشجاعة والتضحية . كما حرم الجيش من الفئة التى تستطيع دفع البدل ، وهى فى الغالب الفئة المثقفة التى تنهض بمستوى الجيش ، والمفروض أنها أكثر من سواها تقديراً للواجب الوطنى والكرامة القومية .

انحطاط مستوى الجيش والغاء الصناعات الحربية

انحط مستوى الجيش فى عهد الاحتلال ، فلم يعد فى البلاد سوى مدرسة حربية واحدة (بالقبة) بلغ عدد تلاميذها مائة تلميذ ، وكان عدد المدارس الحربية فى عهد اسماعيل تسعاً : وهى مدرسة المشاة ومدرسة المدفعية (الطوبجية) ، ومدرسة الفرسان (السوارى) ، ومدرسة أركان حرب ، ومدرسة الخطرية ، ومدرسة صف الضباط ، ومدرسة الطب البيطرى ، ومدرسة قلفاوات الشيش ، ومدرسة الجبخانة[٨] ، وكان عدد تلاميذها ١٠٩٠ تلميذاً ، وكان طلبة المدارس الحربية فى عهد محمد على ١٦٧٠ طالباً .

وصار يؤخذ للمدرسة الحربية فى عهد الاحتلال من ساقطى الشهادة الابتدائية ، أو من السنة الثالثة بالقسم الابتدائى ، وقليل من حملة الشهادة الابتدائية ، واقتصر التعليم فى المدرسة الجديدة على معلومات ضئيلة ، يقوم بتدريسها معلمون ، معظمهم من الإنجليز ، ويتبين لك مبلغ انحطاط التعليم فيها من المقارنة الآتية بين مواد التعليم الحربى قبل الاحتلال ، وفى عهده

قبل الاحتلال		فى عهد الاحتلال	
المواد	المعلمون	المواد	المعلمون
قسموغرافيا[٩]	وطنى	لغة إنجليزية	إنجليزى
كيمياء	أجنبى	مبادىء جبر	إنجليزى
استحكامات }	—	مبادئ حساب	إنجليزى
أبنية عسكرية }	وطنى	مبادىء هندسة	إنجليزى
طبوغرافيا }		ألعاب رياضية	إنجليزى

(٨) راجع كتابنا « عصر إسماعيل » ج ١ ص ١٨٧ ، وقد اقفلت هذه المدارس فى أواخر عهد إسماعيل لارتباك شئون الحكومة المالية .

(٩) علم الهيئة ، مبادىء الفلك .

قبل الاحتلال	
المواد	**المعلمون**
مدفعية	وطنى
ميكانيكا	وطنى
فنون عسكرية	وطنى
طبيعية	وطنى
جبر وهندسة	وطنى
جغرافية	وطنى
قوانين عسكرية	وطنى
هندسة وصفية	وطنى
جبر مثلثات مستقيمة	وطنى
خط	وطنى
لغة عربية	وطنى
لغة فرنسية	أجنبى
لغة إنجليزية	وطنى وأجنبى
لغة ألمانية	أجنبى
فن الإشارة	وطنى
حساب	وطنى
رسوم عملى	وطنى
رسم نظرى	وطنى
لغة حبشية	وطنى

فى عهد الاحتلال	
المواد	**المعلمون**
لغة عربية	وطنى
مبادئ طبوغرافيا قانون المنشاة	ضابط المدرسة
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .
. . .	. . .

فلا عجب أن هبط مستوى الضباط فى العلم والكفاية على عهد الاحتلال (١٠) وفقد الأمل إلى وقت طويل فى أن يكون للبلاد جيش مصرى جدير بالدفاع عنها وحفظ كيانها.

(١٠) نشرت (الوقائع المصرية) إعلانا من وزارة الحربية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ عن حاجة المدرسة الحربية لخمسة وعشرين تلميذا (للانتظام فى المحلات الحالية الموجودة بالمدرسة) وأعدت لذلك امتحانا لاختيار هذه العدد وجعلت شروط الدخول فى هذا الامتحان تقديم الطالب شهادات :

وقد ألغيت جميع الترسانات التى أسست فى عهد محمد علي وإسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيعت آلاتها وأدواتها بأبخس الأثمان ، وصارت مهمات الجيش وذخيرته تشترى من انجلترا ، وبالجملة جردت مصر من كل قوة تدافع عنها ، وأودعت جميع الذخيرة قلعتى القاهرة والخرطوم ، بحراسة ضباط من الإنجليز ، وحرم على كل ضابط مصرى القيام بالمحافظة عليها ، وصارت الذخيرة لا توزع على الأورط إلا عند التمرين .

= ١ – بأنه مصرى .

٢– بأن عمره من ١٦ إلى ٢٠ سنة .

٣ – بحالة أبيه ووظيفته .

٤ – الشهادات التى يكون تحصل عليها فى أى مدارس تعلم فيها . والمواد التى يجرى فيها الامتحان هى . الحساب . الهندسة العادية ، اللغة العربية . الجغرافية ، الانجليزى ، الفرنساوى (الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٨٨٤) .

ويتبين لك من هذه المواد أنها دون مستوى الشهادة الابتدائية .

وأعلنت فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤ أنه بما أن المدارس الحربية ليس فى إمكانها أن تقدم للجيش العدد الكافى من الضباط فإن الوزارة ستجرى امتحانا لتخريج أثنى عشر ضابطا . ويتقدم لهذا الامتحان من يرغب من مستخدمى الحكومة أو من تلاميذ المدارس الحربية سابقا أو من المهندسخانة أو المساحة أو أية مدرسة أخرى أميرية . أو من المدنيين ، ويجرى هذا الامتحان فى المواد الآتية :

١ – القراءة العربية والخط والإملاء .

٢ – الحساب .

٣ – تاريخ مصر .

٤ – الجغرافية .

٥ – اللغة الانجليزية أو الفرنسية .

٦ – الجبر والهندسة .

٧ – علم ركوب الخيل . والمواد الثلاث الأخيرة غير ضرورية ، ومن ينجح فى هذا الامتحان يعين ضابطا على سبيل التجربة لمدة ثلاثة أشهر ثم يثبت إذا حسنت الشهادة فى حقه من رئيس الأورطة التى يلحق بها (الوقائع المصرية عدد ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤) .

ومعنى ذلك اختيار الضباط دون أن يتلقوا تعليما حربيا أو يتخرجوا من مدرسة حربية .

وأعلنت بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٨٨٦ عن شروط امتحان راغبى الدخول فى المدرسة الحربية ، وهى أن يكون الطالب مصرى الجنس بالغا من العمر من ١٦ إلى ١٨ سنة ، وإذا لم يسبق له الدخول فى مدارس الحكومة فيقدم شهادة تدل على سنه ومركز عائلته فى الهيئة الاجتماعية وشهادة بحسن سلوكه وشهادة بتطعيم الجدرى له ، ويمتحنون فى المواد الإلزامية الآتية : العربية . الانجليزية أو الفرنسية . الجغرافية . الحساب . الهندسة . أما الامتحان الاختيارى فيشمل الألمانية والطليانية والتركية والجبر واقليدس والتاريخ الحديث والخفة الجسدية (الألعاب الرياضية) وركوب الخيل (الوقائع المصرية عدد ٢١ يوليه سنة ١٨٨٦) .

السيطرة على البوليس

وأصدر الخديو مرسوماً فى ٨ يناير سنة ١٨٨٣ بتعيين السير فالنتين بيكر باشا مفتشاً عاماً للبوليس وقومنداناً عاماً له[1] ، فصارت قوات البوليس فى القطر المصرى تحت سيطرته ، وهكذا تم للإنجليز السيطرة على الجيش والبوليس فى شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، ولما يمض على الاحتلال أربعة أشهر .

إلغاء قوانين الإصلاحات العسكرية

وأصدر الخديو مرسوماً آخر بإلغاء القوانين التى صدرت فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وهى القوانين التى طالب بها العرابيون لإصلاح الجيش ونظامه ، وصدرت إبان الثورة العرابية ، وكان المقصود منها تحسين حالة الضباط والجند ، كقانون الإجازات العسكرية البرية والبحرية ، وقانون تسوية حالة الضباط المحالين على الاستيداع ، وقانون معاشات الجهادية ، وقانون القواعد الأساسية للترقى ، وقانون الضمائم والامتيازات والإعانات العسكرية ، فألغى الخديو هذه القوانين ، وأمر بالرجوع إلى أحكام النظام القديم ، إلى حين وضع قانون للعسكرية ، وألغى المرسوم الصادر فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ الذى زيدت فيه مرتبات الضباط والجند وألغيت جميع العلاوات التى أضيفت إلى مرتبات الاستيداع ومعاش التقاعد .

إلغاء البحرية المصرية

بينا فى كتابنا (عصر إسماعيل) أن الخديو إسماعيل عنى فى أوائل حكمه بتجديد أسطول مصر الحربى والتجارى ، فبعث النشاط فى ترسانة الإسكندرية (دار الصناعة) ، وأحيا معاملها ومصانعها ، فعاد إليها بعض النشاط الذى كان لها فى عهد محمد على ، وأنشئ بها بعض السفن الحربية فى عهد ولاية عبد اللطيف باشا ، ثم شاهين باشا ، لوزارة البحرية ، وباسم الأول منهما سميت البارجة (لطيف) ، وتم فى عهد الثانى بناء البارجة (الصاعقة) ، وأوصى الخديو بصنع عدة سفن حربية

---

(١١) الوقائع المصرية عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٣

مدرعة فى ترسانات أوربا ، وجدد المدرسة البحرية بالإسكندرية ، وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة ، أحضر لها المدرسين الأكفاء من مصر وأوربا ، وعهد بنظارتها إلى ضابط قدير من ضباط البحرية الإنجليزية وهو (مكيلوب باشا) ، ووكيله ضابط مصرى كفء ، وهو عبد الرازق بك درويش ، ثم تولى هو نظارتها بعده . وكان من كبار أساتذتها سليمان قبودان حلاوة ، من مشاهير ضباط البحرية ، ومن هذه المدرسة تخرج إسماعيل باشا سرهنك ، مؤلف كتاب « حقائق الأخبار عن دول البحار » ، وناظر المدرسة الحربية ، وقد أوردنا أسماء البوارج الحربية والبواخر التجارية التى كانت لمصر فى ذلك العهد[١٢] ، وكان عددها بحسب إحصاء إسماعيل باشا سرهنك ١٨ سفينة حربية ، عدا ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لركوب الخديو .

ومن رجال البحرية المشهورين فى ذلك العهد الأميرال قاسم باشا ، الذى عمل على رفع شأن الأسطول المصرى ، وتقوية وحداته ، وهو آخر من تولى الأميرالية العامة للأسطول من قواد البحرية المصريين[١٣] .

فلما وقع الاحتلال اضمحلت المنشآت البحرية كافة ، وكان قد بدأ اضمحلالها فى أوائل عهد الخديو توفيق ، بسبب تدخل الرقيبين الماليين الإنجليزى والفرنسى ، بدعوى الاقتصاد فى الميزانية .

وفى سنة ١٨٨٤ قررت الحكومة قصر البحرية على السفن (المحروسة) و (محمد على) و (الصاعقة) ، فى البحر الأبيض المتوسط ، و (الجعفرية) و (فجر) و (الطور) بالبحر

---

(١٢) راجع كتابنا (عصر إسماعيل) ج ١ ص ١٩٥ وما بعدها .

(١٣) ترجم له إسماعيل باشا سرهنك فى كتابه (حقائق الأخبار عن دول البحار) ح ٢ ص ٤٤٩ . فذكر ما خلاصته أنه تخرج من المدرسة البحرية بالإسكندرية وصار ضابطا بالأسطول سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) ، وفى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨ م) نال رتبة الصاغ وعين ربانا للباخرة (أسيوط) فى البحر الأبيض المتوسط . وفى سنة ١٢٧٦ (١٨٥٩ م) رقى إلى رتبة بكباشى وعين قبودانا للبارجة (محمد على) واستمر يرقى فى المناصب البحرية ، ولما اشتركت مصر فى حرب كريت (سنة ١٨٦٦) تولى قيادة العمارة البحرية التى أقلت الجيش المصرى إلى الجزيرة . وبعد أن عاد من كريت عين قبودانا للباخرة المحروسة المخصصة لركوب الخديو إسماعيل ، وكان ذلك تمييزا أدبيا له ، وسافر بها إلى لندن سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣ م) لإصلاحها وتغيير مراجلها . ورقى بعد عودته إلى رتبة الفريق البحرى ، وعين وكيلا لوزارة البحرية . وتولى سنة ١٨٧٦ قيادة العمارة البحرية الكبيرة التى أقلت الجيش المصرى من السويس إلى مصوع فى حرب الحبشة .

وعهد إليه الخديو إسماعيل الإشراف على نقل الحملة المصرية التى اشتركت فى حرب البلقان سنة ١٨٧٦ . وكان عددها سبعة آلاف مقاتل ، وقام بمهمته خير قيام . وفى سنة ١٢٩٥ (١٨٧٨ م) اعتزل الخدمة فى أواخر حكم إسماعيل على عهد الوزارة المختلطة (وزارة نوبار الأولى) لخلاف وقع بينه وبين موريس بك مفتش خفر السواحل إذ انتصرت الوزارة لجانب موريس بك . ولما تولى الخديو توفيق أمر بإعادته إلى منصبه (وكيل وزارة البحرية) سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩ م) وبقى يتولاه إلى أن أحيل إلى المعاش سنة ١٢٩٨ (١٨٨١ م) ثم توفى فى ١٩ رمضان سنة ١٣١٥ (١٨٩٨ م) .

الأحمر ، وبيعت السفن الحربية الأخرى أو حطمت وبيعت أجزاؤها وآلاتها قطعاً ، بحجة عدم صلاحيتها ، ثم بيع الباقى من هذا الأسطول تدريجاً ، حتى لم يبق منه سوى (المحروسة) وقد جعلت يختاً لركوب الخديو .

وعطلت الترسانة البحرية بالإسكندرية ، وبيعت أدواتها وآلاتها ومهماتها وأصبحت أثراً بعد عين .

وألغيت المدرسة البحرية التى كانت بالإسكندرية ، وعطل الحوض الحجرى المعد لإصلاح السفن بالإسكندرية وبيعت الآلات التى كانت معدة لإخراج المياه منه ، وألحق الحوض العائم الذى كان بهذا الثغر بمصلحة وابورات البوستة الخديوية ، وكذلك حوض السويس مع المعامل البحرية التى كانت بميناء إبراهيم[١٤] بالسويس ، وبذلك ألغيت البحرية الحربية إلغاء تاماً .

أما البواخر النيلية فقد غرق بعضها أو تحطم فى عهد الثورة المهدية ، وبيع البعض الآخر إلى شركة كوك الإنجليزية ، وبقى النزر اليسير منها تابعاً لوزارة الأشغال ، وكذلك أحيلت ترسانة بولاق على هذه الوزارة فأخذت فى تصفية بواخرها وبيعها ، واستبقت القليل منها لركوب المفتشين الإنجليز ، وفى عهد الخديو عباس بيعت بواخر البوستة الخديوية بأبخس الأثمان إلى شركة إنجليزية ، فألغيت البحرية التجارية كما تراه مفصلا فى موضعه من كتابنا (مصطفى كامل)[١٥] .

جيش الاحتلال

ولما اطمأنت إنجلترا على مركزها الفعلى فى مصر ، أخذت تنقص من عدد جيش احتلالها تدريجاً ، فبعد أن كان فى إبان الحرب العرابية ٥٠,٦٠٠ مقاتل ، هبط إلى ١٢٠٠٠ فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يتولى قيادته الجنرال أليزون Alison ، وفى أبريل سنة ١٨٨٣ خلفه الجنرال ستفنسن Stephenson ونقص عدد الجيش فى يونيه سنة ١٨٨٣ إلى ٦٧٦٣ جندياً ، ثم هبط بعد ذلك إلى ثلاثة آلاف . ولم يزد على هذا العدد فى العشر السنوات الأولى للاحتلال ، وهذا الجيش قل عدده أو كثر ، هو رمز السيطرة البريطانية ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى كتابه[١٦] :

(١٤) هو الميناء الذى كان خاصا بالسفن الحربية بثغر السويس وأنشىء فى عهد سعيد باشا .

(١٥) ص ٣١٥ وما بعدها «من الطبعة الأولى» .

(١٦) England in Egypt

« إن وجود طابور واحد من الجيش الإنجليزى يعطى لنصائح القنصل البريطانى العام وزناً لا يكون لها بدونه ، ولا جرم أن سحب جنودنا من مصر يعرض نفوذنا فيها للانحلال » .

مهمة اللورد دفرين وتقريره

اعتزمت الحكومة البريطانية عقب الاحتلال وضع نظام جديد للحكم يكفل لها جعل مصر تحت مطلق سيطرتها ، وليس من عادة الإنجليز فى سياستهم التسرع فى رسم الخطط والبرامج ، بل هم قوم جبلوا على الأناة وبعد النظر وسعة الحيلة فى وضع مشروعاتهم وتنفيذها تدريجاً ، لكى يكفلوا تحقيق أغراضهم التى يرمون إليها ، ومن هنا تعرف سبباً من أسباب نجاح سياستهم الاستعمارية ، لأنهم أحكموا تدبير خططهم ، فى حين أن خصومهم فى الغالب لم تكن لهم خطط مرسومة محكمة وليدة البحث والتمحيص .

فلما تم لهم احتلال مصر ، لم يكتفوا بالاحتلال العسكرى ، بل شرعوا فى تغيير نظام الحكم فى البلاد ووضع نظام جديد يساعدهم على استمرار السيطرة عليها ، وأوفدوا لذلك رجلا من دهاقتهم فى السياسة . وهو اللورد دفرين Lord Dufferin سفير انجلترا فى الآستانة ، فعينته الحكومة البريطانية « مندوباً سامياً » فى مصر لكى يدرس حالتها ويقدم عنها تقريراً بما انتهى إليه من الآراء والمقترحات ، وكانت مهمته الرسمية « إعادة تنظيم البلاد بعد أن تم القضاء على الثورة » .

أما مهمتة الحقيقة فتنظيم الحماية المقنعة على مصر ، وقد ندبته حكومته لهذه الغاية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ .

وهذه المهمة فى ذاتها ، وتعجيل الإنجليز بندب اللورد دفرين للاضطلاع بها قبل أن يمضى على احتلالهم القاهرة خمسة وأربعون يوماً ، يدلك على نيتهم فى تثبيت احتلالهم ورسوخ أقدامهم فى البلاد .

ويتبين لك حسن تدبير السياسة الإنجليزية من اختيار اللورد دفرين لهذه المهمة ، فإنه فضلاً عما اشتهر به من أصالة الرأى والكفاية ، وسعة الاطلاع على أحوال الشرق ، قد تتبع بوصف كونه سفير انجلترا فى تركيا الأطوار الأخيرة للمسألة المصرية ، ووقف على أسرارها ، ولقد تولى هذه السفارة منذ مايو سنة ١٨٨١ ، وكان من قبل سفيراً لانجلترا فى الروسيا منذ سنة ١٨٧٩ ، وكلا

المنصبين لا يشغلهما إلا أقطاب السياسة المحنكون ، واشترك فى مؤتمر الآستانة ، خلال الحوادث العرابية ، وكان له أثر كبير فى تدبير الدسائس التى أدت إلى الاحتلال ، فهو من الناحية الإنجليزية أقدر الرجال على رسم الخطط التى تكفل نجاح سياستها .

وبهذه المناسبة يجمل بنا أن نلاحظ الفرق بين حسن اختيار انجلترا لرجالها الذين تعهد إليهم بالمهام الجسام ، فى مختلف العصور والبلدان ، وإهمال الحكومات المتعاقبة فى مصر اختيار الرجال الذين تكل إليهم شئونها ، كبيرها وصغيرها ، وهذا الفرق وحده يلقى كثيراً من الضوء على أسباب نجاح السياسة الإنجليزية ، وإخفاق السياسة المصرية ، وتعثر سير الإصلاح والتقدم فى الشئون المصرية عامة ، فإن حسن اختيار الرجال للمهمات التى تعهد إليهم ، واضطلاعهم بواجباتهم ، من أول دعائم الإصلاح فى جميع المرافق القومية .

جاء اللورد دفرين إلى الإسكندرية يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ . تصحبه عقيلته ، فاستقبل فيها وفى العاصمة استقبالاً فخماً ، أعده الإنجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية ، لكى يلفتوا الأنظار إلى مقدم عميدهم الذى جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصايرها ، فأطلقت المدافع بالإسكندرية من البارجة المصرية (محمد على) تحية له ، واستقبله أحمد رأفت باشا محافظ الثغر ، وعثمان بك عرفى (باشا) مأمور الضبطية (الحكمدار) ، وثلة من ضباط الجيش البريطانى ، ونزل ضيفاً بسراى رأس التين ، وبعد أن تناول ومع مستقبليه طعام الغذاء بالسراى ، ذهب إلى المحطة ، حيث استقل قطاراً خاصاً إلى العاصمة ، فوصلها بعد الغروب بساعة ، وكان فى انتظاره بالمحطة شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وعلى ذو الفقار باشا رئيس التشريفات[١٧] ، نائباً عن الخديو ، ولفيف من كبار رجال الحكومة ، والسير إداورد مالت Edouard Malet قنصل انجلترا العام فى مصر ، ورجال الوكالة البريطانية ، والجنرال أليزون Alizon ، القائد العام للجيوش البريطانية ، وثلة من ضباط الجيش البريطانى ، واصطف فى المحطة فريق من رجال البوليس ، فلما نزل من القطار حيا مستقبليه ، مبتدئاً بالسير إدوار مالت ، ثم استقل عربة ركب إلى جانبه فيها ذو الفقار باشا ، واستقلت عقيلته عربة أخرى صحبة السير إدوار مالت ، وذهبوا إلى قصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) حيث أعد لإقامته[١٨] .

---

(١٧) والد المرحوم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء .

(١٨) عن الوقائع المصرية ـ عدد ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ والمونيتور اجبسيان عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

وفى صبيحة اليوم التالى (٨ نوفبر ١٨٨٢) ، توجه إلى سراى الجزيرة تحف به كوكبة من الفرسان الإنجليز ، يصحبه السير إدوارد مالت ، وزكى بك التشريفاتى ، والمستر نيكلسون سكرتيره الأول ، والمستر بلند Bland سكرتيره الثانى ، فقابلهم الخديو بالحفاوة والإكرام ، وقابل اللورد هذه الحفاوة بالثناء على الخديو ، وأبان أنه اكتسب ثقة أوروبا ، بما أبداه من الحزم والثبات ... وقد أطلقت له المدافع من القلعة ، عند خروجه من قصر النزهة ، وعند عودته إليه [١٩] .

وفى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم رد له الخديو الزيارة فى قصر النزهة ، وتبادل الزيارة مع شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم أخذ يتفرغ للمهمة التى عهدت بها إليه حكومته ، ويضع تقريره المشهور الذى صار أساس السياسة الإنجليزية فى مصر ، وبقى نحو ستة أشهر يشرف على أحوال البلاد ، وتتبع محاكمة زعماء الثورة ، وأملى فيها إرادته حتى انتهت المحاكمة ، وبعد أن أتم مهمته ووضع تقريره غادر مصر فى مايو سنة ١٨٨٣ عائداً إلى الآستانة ، مقر منصبه الرسمى .

خلاصة تقرير اللورد دفرين

رفع اللورد دفرين تقريره إلى اللورد جرانفيل Lord Granville وزير خارجية انجلترا ، فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، وهو من الوثائق الهامة فى المسألة المصرية ، لأنه وضع أساس سياسة انجلترا فى مصر فى عهد الاحتلال .

ورغم مافى التقرير من العبارات الخلابة ، وما يبدو فيها من العطف على الأمانى المصرية ، فإن روح السياسة الاستعمارية تتراءى فى ثنايا عباراته ، فقد وضع فيه قواعد السيطرة البريطانية والحماية المقنعة على مصر ، ورسم الخطط التى اتبعتها انجلترا طوال سنى الاحتلال ، وأساس هذه الحماية بقاء جيش الاحتلال فى مصر ، ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة ، بحيث تكون الحكومة خاضعة لهم ، ولا يبرم أمر إلا بإرادتهم .

وسنذكر هنا خلاصة موجزة لأهم محتويات التقرير :

---

(١٩) المونيتور اجبسيان عدد ٨ نوفبر سنة ١٨٨٢ .

أبدى اللورد دفرين فى مقدمة تقريره أنه لا ينصح بأن تتولى انجلترا حكم مصر المباشر وإدارتها ، لأنها لو فعلت ذلك فإنها تثير سخط المصريين وكراهيتهم وتكون عرضة للدسائس والمؤامرات ، فتضطر بإزائها إما إلى الجلاء عن البلاد بشروط مهينة ، أو ضمها إلى أملاكها ، وهو ما لا ينصح به ، ولكن الطريقة التى يراها هى الاكتفاء بنصيب أقل فى السيطرة على البلاد ، وإعداد المصريين لأن يحكموا أنفسهم فى ظل الصداقة (يقصد الحماية) البريطانية .

وتكلم عن الجيش المصرى ، فذهب إلى أن مصر ليست فى حاجة إلى قوة عسكرية كبيرة العدد للدفاع عنها (تأمل !) ، لأنها تحدها الصحارى من ثلاث جهات ، وأن مهمة الجيش يجب أن تنحصر فى إقرار الأمن والنظام داخل البلاد ! ! وأن إنشاء جيش لايتجاوز عدده ستة آلاف جندى كاف لهذا الغرض ، على أن يتولى قيادته قائد إنجليزى لمدة من الزمن ، لم يحددها فى تقريره ، يعاونه لفيف من الضباط الإنجليز لقيادة الألايات .

وتكلم عن البوليس ، فحبذ جعله تحت إمرة مفتش عام ومساعد له من الأوروبيين (الإنجليز) ، يعاونه فى ذلك بعض المفتشين البريطانيين .

وبذلك وضع اللورد دفرين فى تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية ، وهى القاعدة التى حرصت السياسة الإنجليزية على اتباعها طوال عهد الاحتلال .

وعرض للنظام الدستورى ، فقال : « إن مصر ليست كفؤاً لأن يكون لها مجلس نيابى وحكومة ديموقراطية » ، وقال إن مجلس النواب الذى انتخب سنة ١٨٨١ لم يكن يمثل الأهلين ، لأنه كان مؤلفًا من أصحاب الأملاك والأعيان ، وأن هذه الطبقة لا تكترث لمصالح الفلاحين ، ورسم فى تقريره نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات ، وهو النظام الذى ابتكره وصدر به المرسوم الخديوى أثناء إقامته فى مصر ، طبقًا للقواعد التى اقترحها طبقاً للقواعد التى اقترحها فى تقريره ، والتى سنبسطها فى الفصل الثالث .

وتكلم عن القضاء ، فأشار إلى صدور لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة ، التى تقررت فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (قبل الاحتلال) ، وألمع إلى تعطيل العمل بها ، بسبب حوادث الثورة العرابية ، ثم استئناف اللجنة التى وضعت هذه اللائحة عملها ، وإعدادها القوانين الحديثة ، وحبذ إدخال العنصر الأوربى فى المحاكم الأهلية ، وإسناد وظيفة النائب العمومى إلى محام

إنجليزى ، وبإيعازه عين فعلا السير بنسون مكسويل Sir Benson Maxwell نائبًا عموميًّا فى ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ ، بدلاً من إسماعيل يسرى باشا[٢٠] .

وعرض لأعمال الرى والأشغال العمومية ، وأظهر مابين نظام الرى فى مصر والهند من الشبه ، ونصح بأن تستعير الحكومة المصرية مهندسًا كبيرًا ممن مارسوا أعمال الرى فى الهند ، يناط به كل مايتعلق بأمور الرى فى مصر ، وكذلك حبذ تعيين مفتشين بريطانيين للرى يستحقون الثقة ، وبإيعازه صدر المرسوم الخديوى ، فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٣ ، بتعيين الكولونيل كولن سكوت منكريف Colin Scott Moncrieff مفتشًا عامًا للرى فى وزارة الأشغال[٢١] .

وشرح نظام التعليم ، وعرج على النظام المالى والدائرة السنية والدومين ، ومصلحة التاريع (المساحة) .

ثم شرح حالة الفلاحين ، وما عليهم من الديون ، وأبان أن المحاكم المختلطة ، منذ إنشائها سنة ١٨٧٥ ، قد حركت فى نفوس الأعيان والفلاحين الميل إلى الاستدانة ، برهن أطيانهم إلى المرابين الأجانب ، الذين وجدوا من نظام القضاء المختلط ضمانًا كافيًا لاستيفاء ديونهم ، فنشأ عن ذلك زيادة ديون الأهلين ، فى السنوات التى تلت إنشاء المحاكم المختلطة زيادة جسيمة ، وأن هذه المحاكم ترعى بغير حق مصالح الدائنين ، وانتقلت بسببها ملكية أطيان كثيرة إلى أيدى الأجانب .

واقترح صيانة لأملاك صغار الزارعين ، منع البيع الجبرى وفاء للدين ، فى مقدار محدود من أطيانهم ، يبقى محفوظًا لهم ، ليقوم بأود المالك ، وإنشاء بنوك زراعية تمد الزارعين بالقروض بفائدة ١٢ فى المائة ، ولا تتجاوز السلفة ٧٥ فى المائة من قيمة الأطيان المرهونة .

وتكلم عن السودان ، وكانت الثورة المهدية وقتئذ فى إبانها ، وجموع المهدى تحاصر (الأبيض) عاصمة كردفان (يناير سنة ١٨٨٣) ، فأشار إلى ما كان ينصح به بعضهم للحكومة المصرية بالتخلى عن السودان ، وقال : أنه لا يتوقع أن تقبل مصر هذه السياسة[٢٢] ، لأن مصر فى حاجة إلى استبقاء أملاكها فى وادى النيل ، على طول مجراه ، ثم تكلم عن الثورة المهدية ، فقال أنها ترجع إلى سوء الإدارة المصرية ، وقد كتب تقريره قبل واقعة شيكان (التى أبيد فيها

(٢٠) الوقائع المصرية عدد ٢٥ مارس سنة ١٨٨٣ .

(٢١) الوقائع المصرية عدد ١٧ مايو سنة ١٨٨٣ .

(٢٢) قد قبلتها مع الأسف بعد كتابة تقريره بعام كما سيجىء بيانه .

سنة ١٨٨٣ ، وجاء مصر يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، وهو الذى بقى يسيطر على أحوال البلاد ثلاثا وعشرين سنة ، كان فى خلالها الحاكم المطلق لمصر ، وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية ، وصار له من النفوذ والسلطان أكثر مما لحكام المستعمرات البريطانية .

الحماية المقنعة على مصر

كان من المتعذر على انجلترا كما أسلفنا تغيير مركز مصر الدولى ، دون مصادقة تركيا والدول التى اشتركت فى إبرام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، من أجل ذلك جعلت سبيلها إلى السيطرة على مصر بذل (النصائح) الإلزامية إلى الحكومة المصرية ، وبذلك وضعت مصر تحت حمايتها المقنعة .

(فالنصائح) إذن كانت وسيلتها إلى التدخل فى شئون الحكومة المصرية ، وهذا يدلك على ضعف مركز انجلترا الرسمى ، رغم الاحتلال ، ولو أنها وجدت من وزراء مصر مقاومة لسياستها ، لما استطاعت أن تجسد من تلك (النصائح) ما يحقق لها أغراضها .

النصائح الإلزامية – تلغراف اللورد جرانفيل
(فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣)

وقد أوضح اللورد جرانفيل Lord Granville وزير الخارجية البريطانية مركز انجلترا فى مصر عقب الاحتلال فى تلغراف أرسله إلى الدول العظمى بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، قال فيه :

« إنه وان كانت القوات البريطانية باقية فى مصر إلى الآن لصيانة النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، وإلى أن يحين ذلك فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء سموه يقضى عليها ببذل « نصائح » لتتأكد من أن النظام الذى سيوجد يكون مرضيًا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم »[٢٣] .

---

(٢٣) انجلترا فى مصر : للورد الفريد ملنر ص ٦٨ .

تلغراف جرانفيل الثانى

(فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤)

أخذت انجلترا تتبع سياسة « النصائح » فى مصر ، فلما وجدت من شريف باشا امتناعاً عن قبولها ، إذ رفض أن يقر إخلاء السودان كما سيجىء بيانه ، انكشفت السياسة البريطانية بتلغراف جرانفيل الثانى الذى أرسله إلى السير إفلن بارنج فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ [٢٤] ، وأوجب فيه العمل بالنصائح البريطانية ، وقد أرسله لمناسبة توقف شريف باشا عن تقرير إخلاء السودان ، مما أدى إلى استقالته . وهذا نص التلغراف :

« ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة إصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، ما دام الاحتلال البريطانى المؤقت قائماً فى مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى إسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة ، وأن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة ، أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة » [٢٥] .

فمركز انجلترا فى مصر فى عهد الاحتلال كان مناطه بذل (النصائح) إلى الحكومة المصرية ، وإرغامها على اتباع هذه (النصائح) ، وهو مركز غير شرعى ، لم يستمد وجوده من معاهدة أو اتفاق ، بل هو قائم على مجرد الغصب والعدوان ، ولولا أنها وجدت وزراء يطيعون (نصائحها) لما أمكنها تثبيت هذا المركز المضطرب ، ويبدو لك اضطرابه من كونها لم تستطع تغيير مركز مصر

(٢٤) اى بعد عام من تلغرافه الأول .

(٢٥) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٤ ج ١ ص ١٧٦ .

رسمياً ، ولكنها باستسلام الوزراء المصريين ، واتباعهم (نصائحها) ، قد صار مركزها أشبه بحماية مقنعة كانت سبيلها إلى انتهاك حقوق مصر والعبث باستقلالها ، وقد وصف اللورد ملنر هذه الحالة بقوله :

« إننا وضعنا مصر تحت حمايتنا ، ولم تكن هذه الحماية سافرة ولا شرعية ، ولكنها حماية لم نكن نستطيع أن نعترف بها ، ولا أن نطلب من الغير أن يعترف بها ، أو بعبارة أخرى هى حماية مقنعة ، غير محدودة السلطة ، ولا مؤقتة بأجل ما ، لتحقيق أغراض صعبة وبعيده المدى » .

It was a Protectorate which we would not avow ourselves, and therefore could not call upon others to recongnise. It was Protectorate of uncertain extent and indefinite durlation for the accomplishment of a difficult and distant object(٢٦)

من ذلك يتبين أن انجلترا لم تمتنع عن إعلان حمايتها على مصر سنة ١٨٨٢ تورعاً ولا تعففاً ، بل لأنها صرحت أمام العالم أنها لم ترسل جنودها إلى مصر إلا لتثبيت سلطة الخديو ، ولأن إعلان الحماية السافرة على بلاد لها نظام سياسى من الاستقلال المكفول بمعاهدة دولية ، وهى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، لا يمكن أن يتم إلا بمصادقة تركيا والدول المشتركة فى هذه المعاهدة ، وكانت انجلترا على يقين أنها لا تنال مصادقتهن على هذه الحماية .

تفاقم الأحداث

واجهت البلاد أزمات شديدة عقب الاحتلال ، وتعاقبت عليها الأحداث والأزمات ، فمن نضوب معين الخزانة ، إلى مطالبة الأجانب للحكومة بالتعويضات الجسيمة عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، إلى ظهور الكوليرا ، إلى استفحال ثورة المهدى فى السودان .

١ - تعويضات سنة ١٨٨٢

هى التعويضات التى طالب بها الأجانب عن الأضرار والخسائر التى لحقت أملاكهم وتجارتهم وأموالهم ، فى حوادث سنة ١٨٨٢ ، وبخاصة مذبحة الإسكندرية فى ١٠ يونيه ، وحريق الإسكندرية فى ١٢ يوليه .

كانت هذه التعويضات موضع حديث الوكالات السياسية والصحف والجاليات الأجنبية فى

(٢٦) انجلترا فى مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر ص ٢٨ طبع سنة ١٩٢٠ .

مصر، وموضع المطالبة من الحكومات الأوروبية، فقد تألبت هذه العناصر جميعها لإجبار الحكومة المصرية على تعويض الأجانب عن الخسائر التى لحقتهم ، ومع أن المسئول عن هذه الخسائر هو الحكومة البريطانية لأنها هى التى تسببت فيها ، فإن مصر قد احتملت عواقبها الوخيمة وتعويضاتها الجسيمة .

وقد اتفقت الحكومة المصرية والدول على جعل الفصل فى هذه التعويضات من اختصاص لجنة دولية تؤلف لهذا الغرض ، بحيث تخرج عن اختصاص المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية .

ففى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر قضايا التعويضات التى ترفع ضد الحكومة المصرية ، والمتعلقة بالحوادث الثورية التى وقعت فى مصر من ابتداء ١٠ يونية سنة ١٨٨٢ ، وبأن لشكل لجنة دولية للحكم فى الطلبات المذكورة[٢٧] .

وصدر مرسوم آخر فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، بعدم اختصاص المحاكم الأهلية (وكانت تسمى المجالس المحلية) بنظر هذه القضايا[٢٨] فى حالة رفعها من الأهالى .

وفى ١٣ يناير سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بناء على اتفاق الحكومة المصرية والدول الأوروبية بتأليف اللجنة الدولية للنظر فى الطلبات التى تقدم لها عن هذه التعويضات والحكم فيها[٢٩] ، وهى لجنة مختلطة مؤلفة من رئيس ووكيل تعينهما الحكومة المصرية وأعضاء تعينهم الدول الأوروبية ، على قاعدة أن يكون لكل من انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة واليونان عضو ، وأن يكون للدول الأخرى بلجيكا والدانيمارك وأسبانيا والبرتغال وهولانده والسويد والنرويج عضو واحد . يتفقن على تعيينه ، بحيث إذا لم يعين فى الوقت المحدد لاجتماع اللجنة فلا يعين فيما بعد ، وفى هذه الحالة يكون لكل دولة ليس لها عضو فى اللجنة أن تعين مندوباً يشترك فى مداولاتها وأحكامها عندما تنظر طلب التعويض الخاص برعاياها .

فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ عين عبد الرحمن رشدى بك (باشا) رئيساً للجنة ، ويعقوب أرتين بك (باشا) نائباً للرئيس[٣٠] ، كما عين الأعضاء النائبون عن الدول الأوروبية .

---

(٢٧) الوقائع المصرية عدد ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

(٢٨) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر ١٨٨٢ .

(٢٩) الوقائع المصرية عدد ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ .

(٣٠) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٥ وص ٤٩ ، ثم عين المستر كاليار مدير عموم الجمارك بدلا من يعقوب ارتين بك (مرسوم أول أكتوبر سنة ١٨٨٣) . ولما عين عبد الرحمن بك رشدى وزيرا للاشغال العمومية فى وزارة نوبار (يناير سنة ١٨٨٤) عين بدله فى رياسة لجنة التعويضات يعقوب ارتين بك (باشا) .

وما إن صدر المرسوم بتأليف اللجنة حتى انهالت عليها طلبات التعويض من كل صوب ، وبالغ الأجانب فى مطالبهم ، وأسرفوا فى التلفيق وتزوير المستندات التى يؤيدون بها مزاعمهم ، وكانت فرصة اغتنموها للإثراء بطريق غير مشروع ، ووجدوا من عطف اللجنة عليهم ، وكون أغلبيتها الساحقة التى تكاد تكون اجماعاً من الأوروبيين ، ما ساعدهم على اقتناص الأموال جزافاً على حساب مصر ، فبلغت التعويضات التى قضت بها اللجنة أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات [٣١] ، دفعتها الخزانة المصرية .

٢ – ظهور الكوليرا سنة ١٨٨٣

من الآفات التى أصابت البلاد عقب الاحتلال ظهور وباء الكوليرا (وكان يسمى الهيضة أو الشوطة) ، ظهر هذا الوباء أول ما ظهر بدمياط يوم ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٣ [٣٢] وانتشر منها إلى بلاد القطر .

وقد اختلفت الآراء فى مصدره ، فقال بعضهم أنه نشأ فى دمياط ذاتها ، لقلة العناية بالوسائل الصحية ، وقال آخرون أنه وافد من الهند ، وهو الرأى الذى أيدته الملابسات ، فقد أثبت التحقيق أن أحد وقادى البواخر البريطانية التى وصلت إلى بورسعيد قادمة من الهند ، نزل إلى البر ، وجاء إلى دمياط ولم يكد يصل اليها حتى ظهر الوباء فيها [٣٣] و ساعد على سريان عدواه بها رطوبة مناخها وكثرة ما فيها من الحوارى الضيقة المتعرجة ومرور خليج فى وسطها يستقى منه سكانها ، ويصل ماء النيل إلى الأراضى المجاورة لها ، وكان سبباً فى زيادة الرطوبة فى منازلها ، هذا إلى ماكانت عليه حالة البلاد عامة من قلة الوسائل الصحية .

وقد أجمعت البعثات الطبية التى جاءت إلى مصر لفحص هذا الوباء أنه وافد من الهند .

سرى الوباء من دمياط إلى المدن الأخرى ، وانتشر على الأخص فى شربين والمنصورة وطلخا وسمنود والمحلة الكبرى وطنطا وزفتى وميت غمر والسنبلاوين ومنوف وكفر الزيات ودمنهور وكفر الدوار والإسكندرية ورشيد وبورسعيد والإسماعيلية والسويس والزقازيق ، ثم القاهرة وبنها والجيزة

---

(٣١) مذكرة اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا إلى الدول فى ١٩ أبريل سنة ١٨٨٤ . الكتاب الأصفر سن ١٨٨٤ . وثيقة رقم ١ ص ٧ .

(٣٢) رسالة (وباء الهيضة فى سنة ١٨٨٣) للدكتور حسن باشا محمود مدير مصلحة الصحة العمومية .

(٣٣) البوسفور اجبسيان عدد ٨ يوليه سنة ١٨٨٣ .

وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا ، وبلغ عدد المتوفين به من دمياط ١٩٣٦ نفساً ، ومن الاسكندرية ١٠٣٤ ، ومن شبين الكوم ١١٢٠ ، ومن القاهرة وحدها ٥٦٦٤ ، وقد هلع له الناس ، إذ كانت ضحاياه تبلغ فى بعض الأيام بالمئات ، وكافحته الحكومة بكل ما لديها من الوسائل والاحتياطات ، وأنشئت اللجان فى مصر والإسكندرية ودمياط والمنصورة وغيرها لإسعاف المصابين وإرشادهم إلى طريق الوقاية من هذا الداء ، وانتشر انتشاراً مروعاً فى الأحياء الآهلة بالسكان ، ثم خفت وطأته فى أواخر أغسطس ، وأمكن استئصاله فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ بعد أن بلغت ضحاياه فى مختلف القطر ستين ألفا ، فكان من أخطر الأوبئة التى أصيبت بها البلاد .

٣ – استفحال ثورة المهدى

وقد استفحلت ثورة المهدى فى أعقاب الاحتلال ، مما سنتكلم عنه تفصيلا فى موضعه بالفصل الثامن .

* * *

الفصل الثانى

إلغاء الرقابة المالية الثنائية
وتعيين مستشار مالى إنجليزى

إن «الرقابة الثنائية» هى ذلك النظام المالى الذى فرضته الدول الأوروبية على الخديو إسماعيل ، حينما ارتبكت حالة مصر المالية فى عهده ، وصدر به المرسوم المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى قضى بتعيين رقيبين (مفتشين عموميين) ، أحدهما إنجليزى ، والآخر فرنسى ، لمراقبة إيرادات الحكومة ومصروفاتها ، وقد بطل العمل مؤقتاً بهذا النظام حين فرضت الدولتان الإنجليزية والفرنسية أيضاً على إسماعيل تعيين وزيرين أوروبيين أحدهما إنجليزى ، وهو السير ريفرس ويلسن Sir Rivers Wilson وزيرا للمالية والآخر فرنسى ، وهو المسيو دى بلينيير De Blignieres وزيرًا للأشغال العمومية ، فى وزارة نوبار باشا الأولى سنة ١٨٧٨ ، ولما تألفت وزارة شريف باشا الأولى سنة ١٨٧٩ خالية من الوزيرين الأوروبيين ، عرض على الدولتين إعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية ، فرفضتا هذا العرض ، وأصرتا على أن يبقى الوزيران الأوروبيان فى الوزارة ، وأعقب ذلك خلع إسماعيل[1] .

فلما تولى توفيق باشا مسند الخديوية ، قبلت الدولتان إعادة نظام الرقابة الثنائية ، وعين الرقيبان الأجنبيان ، وهما السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) رقيباً على الإيرادات[2] ، والمسيو دى بلينيير رقيبا على المصروف[3] وخولا حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، والاشتراك فى مداولاته ، على أن يكون لها فيه صوت استشارى (مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩) ، مع بقاء اختصاصاتهما القديمة فى رقابة شئون الحكومة المالية .

ولما قامت الثورة العرابية صارت البلاد فى حالة من الهياج بحيث تضاءلت سلطة الرقيبين ،

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا « عصر إسماعيل » ح ٢ ص ٦٦ وما بعدها و ٢١٤ وما بعدها .

(٢) وفى سنة ١٨٨٠ تقلد السير افلن بارنج إدارة مالية الهند فعين بدله السير أوكلن كولفن .

(٣) وفى سنة ١٨٨٣ استقال دى بلينيير فعين بدله المسيو دى بريديف .

وانقطع حضورهما جلسات مجلس الوزراء ، فلما وقع الاحتلال سعت انجلترا فى الاستئثار بالرقابة المالية ، لتنفرد بالحول والطول فى مصر ، فأخذت فى العمل لإبطال الرقابة الثنائية ، وكان سعيها يبدو عليه فى الظاهر أنه لصالح مصر ، إذ أن البلاد قد عانت الأمرين من تدخل الرقيبين الأجنبيين فى شئونها .

وتمهيداً لإلغاء هذا النظام ، أعلن السير أوكلن كولفن Auckland Colvin الرقيب الإنجليزى أنه انقطع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وأخذ المجلس يجتمع بدون حضور الرقيبين ، ولم يدع المسيو بريديف Bredif الرقيب الفرنسى إلى الحضور ، فاعترض هذا على عدم دعوته ، وشكى الأمر إلى المسيو رندر Raindre قنصل فرنسا العام فى مصر ، فاستوضح القنصل من شريف باشا عن سبب عدم دعوة الرقيب الفرنسى ، فأجابه شريف باشا بأن الرقابة الثنائية هى فى ذاتها نظام مثنوى ، فما دام الرقيب الإنجليزى قد انقطع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، فليس للرقيب الفرنسى أن يحضر وحده ، وهى حجة وجيهة يؤيدها المنطق ، ومعنى ذلك أن شريف باشا سعى أيضاً من ناحيته إلى إبطال الرقابة الثنائية ، مدفوعا بغير الأسباب التى دعت انجلترا لإبطالها ، فانجلترا كانت ترمى إلى الاستئثار بالرقابة والسيطرة على مصر ، أما شريف فكان يرمى إلى تخليص البلاد من نظام مهين ، لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب الوصاية عليها ، وكان إلى ذلك الحين حسن الظن فى وعود انجلترا فى الجلاء ، إذ لم يكن مضى على احتلالها البلاد أكثر من بضعة شهور ، حقًّا أن ملابسات الموقف السياسى كانت تنم عن نيات الحكومة الإنجليزية من إلغاء الرقابة الثنائية ، وأنها تبغى الانفراد بها ، ولكن حتى مع ظهور هذه النيات لم يكن مطلوباً من شريف باشا أن يصر على بقاء هذا النظام البغيض مضروباً على البلاد ، لمجرد توقع انفراد انجلترا بالسيطرة المالية على مصر ؛ فقد أثبتت التجارب أن الدول الاستعمارية كلها سواء فى امتهان حقوق البلاد ، والعبث بمصالحها ، وأن التنافس بين الرقيب الفرنسى والرقيب الإنجليزى لم يمنع انسحاب فرنسا من الميدان فى ساعة الخطر ، وتركها انجلترا تحتل بجنودها أرض مصر ، فالتمسك بالنظم المختلطة وانتظار الخير منها ، إنما هو ضرب من الوهم والخيال يجب أن نربأ بأنفسنا عن التعلق به ، بعد طول التجارب ، قديمها وحديثها .

لم يخطئ إذن شريف باشا فى سعيه لإلغاء الرقابة الثنائية ، وإنما أخطأ بعد ذلك فى قبول تعيين مستشار مالى إنجليزى للحكومة المصرية ، كما سيجىء بيانه ، فإن هذا المستشار وإن لم يكن له فى مرسوم تعيينه سلطة الرقيب ، ولكنه صارت له هذه السلطة تدريجاً .

أرسل شريف باشا مذكرة إلى الحكومتين الفرنسية والإنجليزية ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ باعتزام الحكومة المصرية إلغاء الرقابة الثنائية ، وبيان الأسباب التى تدعوها إلى ذلك ، وهذا نصها[٤] :

« إن الحوادث الأخيرة الطارئة على القطر المصرى قد وجهت نظر الحكومة الخديوية اضطراراً إلى نظام المراقبة على نحو ما أنشئت بمقتضى الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الذى حل مؤقتاً محل الأمر الكريم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهو التاريخ الذى يرجع إليه أصل المراقبة ، وكانت الغاية الوحيدة الأساسية فى إصدار ديكريتو ١٥ نوفمبر المشار إليه محصورة فى تثبيت الضمانات الممنوحة لأصحاب الدين ، غير أن المراقبة على ما جرى تحويرها منذ ذاك أمست إدارة سياسية لا مزية لها فى تأييد الضمانة الممنوحة لحاملى الأسهم المصرية وهم حاصلون على ضمانات خصوصية .

« ولما كان قانون التصفية المعين والمثبت للدائنين الضمانات الممنوحة لهم ، والمصدق عليه من الدول ، لا يعتبر المراقبة فى جملة هذه الضمانات ،كانت المراقبة لا تتعلق على الإطلاق بالدول الموقعة على قانون التصفية ، فهى لذلك ليست جزءاً من الضمانات المعطاة لدائنى الحكومة ، ووجودها أو إلغاؤها يتعلق فقط باتفاق خاص بين حكومتى فرنسا وانجلترا من جهة وبين الحكومة الخديوية من جهة أخرى .

« وبناء على ذلك رأت الحكومة المصرية أن تعرض على الحكومة الإنجليزية (وورد فى النسخة المرسلة إلى باريس على الحكومة الفرنسية) العدول عن تأييد هذه الإدارة التى لم يبق من سبب يوجب وجودها بالنسبة للدائنين .

« وليس فى نية الحكومة المصرية أن تبين فى هذا المقام جميع المضار التى تنشأ عن وجود المراقبة، ولكن ترى فرضاً عليها أن تذكر منها ماهو مشهور لدى الجميع ،وهو أن هذه الإدارة بصفة كونها مثنوية وذات صبغة سياسية قد أحدثت مساوئ إدارية لا شك فيها ، وهاجت خواطر المصريين وبعثتهم على المطالبة بمطالب شرعية ، وكان من نتائجها أيضاً أن انتقصت بطريقة خطيرة سلطة الحكومة فى البلاد .

« ولذلك فالحكومة الخديوية تأمل أن لا تخفى جسامة هذه المضار عن أنظار الحكومة

---

(٤) عن مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٦ ، مع تنقيح بعض عبارات الترجمة لتوضيحها بالرجوع إلى الأصل الفرنسى المنشور فى الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٣ ص ٩٥ وثيقة رقم ١٠٩ .

(البريطانية أو الفرنسية) وأن تقر عما تعودت من الإنصاف بوجوب إلغاء الأمر الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وإلغاء ما يتعلق بالمراقبة فى الأمر الآخر الكريم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ » .

واستقال السير أوكلن كولفن من منصب الرقيب فى ١١ يناير سنة ١٨٨٣ .

ثم صدر المرسوم الخديوى فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء المرسوم المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المنشئ للرقابة الثنائية والأمرين الصادرين فى ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ المنظمين لها [٥] .

وقد احتجت فرنسا على الحكومة المصرية لإلغائها الرقابة ، وعهدت إلى قنصلها العام فى مصر - المسيو (رندر) إبلاغ هذا الاحتجاج إلى الخديو ، ففى ٢١ يناير سنة ١٨٨٣ توجه المسيو رندر إلى سراى عابدين وقدم للخديو كتاباً مطولاً يتضمن هذا الاحتجاج ولكن الحكومة لم تأبه له .

تعيين أول مستشار مالى بريطانى

وفى ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ رفع شريف باشا إلى الخديو تقريراً يتضمن تسويغ إلغاء الرقابة الثنائية وبيان مساوئها التى دعت إلى إلغائها ، ثم أشار إلى ما ارتأته الوزارة من الاستعانة إلى وقت ما بأحد المستشارين الأجانب الذين لهم دراية بالشئون المالية ، وأن يكون هذا المستشار موظفاً مصرياً يكون أمر اختياره وتعيينه موكولا إلى الخديو مع تحديد اختصاصه .

ولما كان هذا التقرير من الوثائق الهامة فى تاريخ التدخل البريطانى فى مصر ، فإنا ننشر نصه هنا [٦] .

« مولاى !

« قد تكرم جنابكم السامى بالتصديق على مشروع الأمر العالى الذى تشرفت بتقديمه لأعتابكم السنية ، لإلغاء الأمرين العاليين ، الصادرين فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، بمعنى إلغاء ما اشتمل عليه الأمر الأول من الأحكام المتعلقة بالتفتيش العمومى (الرقابة الثنائية) وإلغاء الأمر الثانى بتمامه ، فالتماس حكومة جنابكم العالى هذا الإلغاء نشأ عن رغبتها فى مراعاة

---

(٥) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ .

(٦) عن الوقائع المصرية عدد ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ .

حاسيات المصريين وخواطرهم ، وفى تأييد أركان سلطة حكومتكم ، على أن الخدمات التى أتى بها التفتيش مهما كانت جزيلة ، فلا ينكر مع ذلك أن التدخل فى أمور القطر الإدارية الناشئ عن وجود التفتيش العمومى بالكيفية التى كان عليها قد عبث بنفوذ نظار دواوين حكومتكم ، وكان مؤيدًا لنقل سلطة الحكومة إلى أيدى مأمورين غير مسئولين لم يكن تعيينهم واستبدالهم متعلقاً بإرادتكم العلية وحكومتكم فقط ، وعدا ما أشرت إليه من المحذورات مما يختص بالنظام الداخلى ، فإن استمرار حضور المفتشين العمومين (الرقيبين) فى جلسات المجلس مهما كانت المسائل المطروحة للمداولة كان من شأنه أن يوسم قلم التفتيش وسمًا سياسيًّا يتجاوز مقاصد جنابكم العالى .

« غير أنه مع ملافاة هذه المحذورات قد رأت حكومتكم السنية من الصواب أن تستعين لوقت ما بأحد الأجانب تكون درايته عوناً لها فى حل المسائل المالية » .

« فأرى مولاى أن الشخص الأوروباوى يكون مأموراً مصريًّا يعطى لقب (مستشار مالى) فيصير انتخابه وتعيينه بمعرفة ذاتكم العلية ، ويكون تابعاً لها مباشرة ، ولا يكون له وظائف ناظر ديوان ، إنما يمكنه الحضور فى جلسات مجلس النظار كلما استدعاه لذلك رئيس المجلس ، وله أن يبحث وينظر فى المواد المالية ويعطى رأيه عنها ، بدون تجاوز الحدود التى يعينها له جنابكم العالى ونظار دواوين حكومتكم ولا يكون له الحق فى التدخل بأى وجه كان فى أمور القطر الإدارية ، فإذا استصوب جنابكم العالى ما رأته حكومتكم السنية بهذا الشأن ، فأتجاسر ملتمسا بالاتفاق مع رفقائى تعيين السير أوكلن كولفن فى وظيفة مستشار مالى . لأن تمكنه من معرفة موارد القطر ووقوفه على سير نظام ماليتنا كل ذلك من الصفات والمزايا التى تجعله جديرًا بثقتكم وحكومتكم السنية ، هذا وإنى لولى النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع » .

فيتضح من هذا التقرير أن المستشار المالى كان تعيينه مؤقتاً ، ولم يكن مشترطاً أن يكون إنجليزيًّا ، بل يكون أجنبيًّا فحسب ، وأن يكون اختياره من حقوق الخديو ، وأن لا يكون له سلطة الرقيبين الأوروبيين السابقين ، وليس له حضور جلسات مجلس الوزراء كما كان لهما هذا الحق ، بل يحضر كلما استدعاه رئيس الوزراء وأن لا يكون له الحق فى التدخل بأى وجه كان فى أمور القطر الإدارية .

فهذه الوثيقة التى يرجع إليها تعيين المستشار المالى تدلك على مبلغ ما جرى عليه العمل من تجاوز حدودها ، وطغيان نفوذ المستشار المالى الإنجليزى على سلطان الحكومة المصرية ، إذ ظل

صاحب الحول والطول فى شئون مصر المالية قاطبة ، طيلة عهد الاحتلال .

وفى اليوم الرابع من فبراير سنة ١٨٨٣ صدر المرسوم الخديوى بتعيين السير أوكلن كولفن « مستشارًا ماليًّا لدى حكومتنا »[٧] ، وعلى أثر استقالته عين السير إدجار فنسنت Edgar Vincent مستشارًا ماليًّا بدلا عنه فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣[٨] .

* * *

(٧) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٧ .

(٨) المرجع السابق ص ١٦٧ ، وفى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٩ على أثر استعفاء السير ادجار فنسنت عين السير الوين بالمر Elwen Palmer مستشارا ماليا بدله ، وذلك فى عهد وزارة رياض باشا (الوقائع المصرية عدد ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩) .

الفصل الثالث

إلغاء مجلس النواب

من أهم التغييرات الخطيرة ، التى قررتها الحكومة البريطانية عقب الاحتلال ، إلغاء مجلس النواب ، وإنشاء نظام جديد يحل محله ويجعل سلطة الأمة معدومة حكماً وفعلاً ، وكان غرض الاحتلال من وضع هذا النظام هو الاستيثاق من خضوع الحكومة المصرية لسياسته وأوامره ، وإضعاف الروح الوطنية وتعطيل النهضة القومية سنين عديدة ، حتى لا تعترض السياسة البريطانية عقبات من ناحية الأمة ، وقد ظهر هذا الغرض فى تقرير اللورد دفرين ، فإنه أشار إلى عيوب المجلس النيابى وإلى النظام الذى يجب فى نظره أن يحل محله ، ووضع فى تقريره نظام مجلس « شورى القوانين » ، و (الجمعية العمومية) فاقترح أن يكون المجلس التشريعى (كما يسميه فى تقريره) مؤلفاً من ثلاثين عضوًا ، نصفهم بالتعيين ونصفهم بالانتخاب ، وأن تكون سلطته محصورة فى إبداء آرائه فيما يعرض عليه من مشروعات القوانين ، واقترح أيضاً إنشاء (جمعية عمومية) تتألف من ٤٦ عضواً عدا الوزارة وأعضاء مجلس شورى القوانين ، وتجتمع عند اللزوم « للمداولة فى المسائل المهمة التى ترتبط بالمصالح العامة » كما اقترح إنشاء مجالس المديريات .

هذه المنشآت التى اقترحها اللورد دفرين ، هى بذاتها التى صدر بها القانون النظامى فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وقد صدر هذا القانون واللورد دفرين لا يزال فى مصر ، ولم يبارح العاصمة إلا بعد صدوره ، ولعله أراد أن يتأكد من أن نظام الحكم الذى وضع قواعده فى تقريره قد صار أمرًا نافذًا قبل مغادرته البلاد .

فهذا النظام الذى أهدرت فيه سلطة الأمة وضرب على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ، أى زهاء ثلاثين سنة ، هو من وضع الاحتلال ومن مقترحات اللورد دفرين ، وقد حل محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣ [1] ، وهو أيضاً من صنع الاحتلال ، ومن مقترحات اللورد كتشنر .

(١) راجع نظام الجمعية التشريعية فى كتابنا (محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية) ص ٣٥٠

وقد كان الخديو توفيق باشا ميالاً بطبيعته إلى مثل هذه النظم الصورية ، التى لم يكن لها حول ولا قوة ، لأنه كان من أول أمره معارضاً فى إنشاء مجلس نيابى كامل السلطة ، وكان ذلك سبباً فى استقالة وزارة شريف باشا الثانية ، فى أوائل عهده ، ولم يصدر أمره بالدعوة إلى انتخابات المجلس النيابى سنة ١٨٨١ إلا تحت ضغط الثورة العرابية ، فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة .

ولكن الأمر الذى يلاحظ مع شىء من الأسف هو اشتراك شريف باشا فى وزارته الرابعة فى إصدار القانون النظامى الجديد ، الذى قضى بإلغاء ما خالفه من القوانين والأوامر أى بإلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وإنشاء تلك الهيئات الشورية ، عديمة السلطة .

هذه ملاحظة نبديها آسفين ، لأن شريف باشا ، كما أسلفنا فى ترجمته[٢] ، هو بلا مراء مؤسس النظام الدستورى فى مصر ، فعلى يده تقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب القديم على عهد الخديو إسماعيل ، فى أبريل سنة ١٨٧٩ ، وهو الذى وضع دستور سنة ١٨٧٩ ، كما أنه استقال من وزاراته الثانية استمساكاً بالنظام الدستورى ، وفى عهد وزارته الثالثة أنشئ مجلس النواب .

حقًّا إن تجربة الدستور سنة ١٨٨٢ قد خيبت آمال شريف باشا ، إذ كان أول عمل هام لمجلس النواب هو إسقاط وزارته التى وضعت الدستور ! وحقًّا إن شريف باشا لم يكن يعتقد أن تركيز النفوذ فى يد السلطة التنفيذية سيؤدى إلى انتقالها إلى يد المعتمد البريطانى ، ولكن كل هذه الأسباب ما كانت لتسوغ أن يلغى مجلس النواب ويستبدل به مجلس لا أثر فيه لسلطة الأمة ، فمهما قلبنا المسألة على جميع نواحيها ، نجد أن إلغاء مجلس النواب وصدور القانون النظامى سنة ١٨٨٣ ، هو خطأ سياسى ، ما فى ذلك شك .

على أنه يجب ألا ننسى أن بقاء شريف باشا فى الحكم جعل مصر تستفيد من موقفه المشرف فى الاحتجاج على السيطرة الإنجليزية ، والاعتراض على سلخ السودان ، باستقالته التاريخية المشرفة سنة ١٨٨٤ ، ومسألة السودان هى من الوجهة القومية أهم من النظام النيابى ، ولا مراء أن استقالته سنة ١٨٨٤ من أجل السودان ، كانت أولى وأنفع للبلاد مما لو استقال من أجل المجلس النيابى سنة ١٨٨٣ ، ومن الحق أن نقول أيضاً إن هذا المجلس كان ملغيًّا بالفعل ، من يوم أن وطئت الجنود الإنجليزية أرض مصر ، ولا يد لشريف باشا فى هذا الاحتلال ، ولا فى الأسباب التى مهدت إليه .

---

(٢) راجع كتابنا (عصر إسماعيل) ج ٢ ص ٢٤٤ .

خلاصة أحكام القانون النظامى سنة ١٨٨٣

صدر المرسوم الخديوى بالقانون النظامى الجديد فى أول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ هـ) ، ونشر فى « الوقائع المصرية » يوم صدوره ، وهو يتضمن إنشاء مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومجالس المديريات .

ولما كانت هذه الهيئات قد ظلت مظهرًا للنظام الشورى فى البلاد مدى ثلاثين سنة متوالية ، إلى أن أنشئت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، وحلت محلها ، فإنا ذاكرون هنا خلاصة قواعدها ، كما أوردنا من قبل خلاصة النظم الشورية والدستورية التى تعاقبت على مصر ، من عهد الحملة الفرنسية إلى سنة ١٨٨٢ [٣] .

مجلس شورى القوانين

هو مجلس مؤلف من ثلاثين عضوا ، وأعضاؤه على نوعين ، أعضاء معينون ، وعددهم أربعة عشر ، تعينهم الحكومة ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين ، وأعضاء منتخبون واسمهم فى القانون (أعضاء مندوبون) ، وعددهم ستة عشر ، ومنهم أحد الوكيلين أما الأعضاء المعينون فعضويتهم دائمة ولذلك سموا (دائمين) ، ولا يعزلون من العضوية (أو الوظيفة كما سميت فى القانون النظامى) إلا بأمر عال (مرسوم) ، وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين بأغلبية ثلثى أعضائه على الأقل ، ومدة نيابة الأعضاء المنتخبين ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وللعضو المعين راتب مقداره مائة جنيه فى السنة بصفة مكافأة ، إذ أنهم فى الغالب إما من الموظفين العاملين أو السابقين ، ووضع استثناء للأعضاء الدائمين الذين ليسوا موظفين عاملين أو سابقين ويكونون خارج القاهرة ، فيعطى للعضو منهم ٣٠٠ جنيه فى السنة ، أما الأعضاء المنتخبون فيعطون ٣٠٠ جنيه بصفة مصاريف انتقال ، عدا عضو القاهرة فإنه لم يكن يعطى سوى ١٠٠ جنيه .

---

(٣) راجع نظام الديوان على عهد الحملة الفرنسية فى كتابنا تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٧٨ (من الطبعة الثالثة) وج ٢ ص ١٠ (من الطبعة الثانية) ، ونظام مجلس المشورة على عهد محمد على فى كتاب (عصر محمد على) ص ٤٤٦ (من الطبعة الثانية) ، ومجلس شورى النواب فى كتاب (عصر إسماعيل) ج ٢ ص٩٢ ، ومجلس النواب فى كتاب (الثورة العرابية) ص ١٧١ .

وينتخب الستة عشر عضواً على النحو الآتى :

عضو واحد عن القاهرة ، وآخر عن الثغور كلها وهى :

الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والإسماعيلية والعريش ، وانتخاب هذين العضوين يكون بواسطة مندوبى الانتخاب ، وكانوا يسمون (المنتخبين المندوبين) وعضو عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ، ينتخبه مجلس المديرية من بين أعضائه .

ولم يكن لهذا المجلس رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كان يستشار فى كل تشريع تنوى الحكومة إصداره ، ولا يجوز إصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارية عمومية ما لم يقدم ابتداء إلى المجلس لأخذ رأيه فيه ، وإذا لم تأخذ الحكومة برأيه ، فعليها أن تعلنه بالأسباب التى أوجبت ذلك . إنما لا يترتب على إعلانه بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها من جديد ، وله أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالإدارة العمومية .

ويبدى المجلس رأيه أيضاً فى ميزانية الحكومة ، ومن أجل ذلك كانت ترسل إليه الميزانية فى أول ديسمبر من كل سنة ، ويبدى آراءه ورغباته فيها ، وترسل هذه الآراء والرغبات إلى وزير المالية ، فإن شاء أخذ بها ، وإن شاء رفضها ، وعليه فى حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية إلى ذلك دون أن يترتب على بيانها جواز المناقشة فيها ، ويرسل له فى كل سنة الحساب الختامى عن الإدارة المالية للسنة الماضية ، لابداء آرائه وملحوظاته فيه ، ويكون إرساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة أشهر على الأقل .

وليس للمجلس أن يبدى رأياً أو رغبة أو يتذاكر فى الجزية التى كانت تدفع لتركيا أو الدين العمومى ، وبالجملة فيما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية أو معاهدات دولية .

وجلسات المجلس سرية ، وكان يجتمع ست مرات فى السنة ، باعتبار مرة واحدة كل شهرين ، فى أول فبراير وأول أبريل وأول يونية وأول أغسطس وأول أكتوبر وأول ديسمبر وقد يمتد اجتماعه كل مرة عدة جلسات ، وكان اجتماعه فى المرة الأولى (أول فبراير) بمقتضى أمر عال ، واذا دعت الحال إلى اجتماعه فى غير هذه المواعيد ، فينعقد بأمر يصدر من الخديو ، وتفض جلساته متى انتهى من نظر المسائل المعروضة عليه[٤] .

يتبين من هذه القواعد أن مجلس شورى القوانين كان مجلساً محروماً كل سلطة ، وكان بحكم

---

(٤) نشرنا فى قسم الوثائق التاريخية نص القانون النظامى المنشىء لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات

تأليفه لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، لأن نحو نصف أعضائه (أربعة عشر) معينون ، وستة عشر منتخبون انتخاباً لا تشترك الأمة فيه إلا بقسط لا يكاد يذكر ، فاثنان فقط من الأعضاء وهما النائبان عن القاهرة وعن الثغور ينتخبهما مندوبو الانتخاب . أما بقية الأعضاء فتنتخبهم مجالس المديريات ، فمجلس المديرية هو الذى ينتخب من تبين أعضائه عضو مجلس الشورى عن المديرية ذاتها ، ولكى يكون المرشح عضواً لمجلس شورى القوانين ، يجب أن يكون أولا عضواً بمجلس المديرية ، وإذا سقطت عضويته بمجلس المديرية ، سقطت تبعا لذلك عضويته بمجلس الشورى ، وكان مقصودًا من هذا التشكيل وضع المجلس تحت ضغط الحكومة وسيطرتها ، فإن قلة عدد أعضائه وجعل الأعضاء المنتخبين ستة عشر ينتخبون بهذه الطريقة المعوجة ، وتعيين الحكومة أربعة عشر عضوًا ، وحرمان المجلس كل سلطة ، وقلة عدد جلساته ، وجعلها سرية ، كل هذه العوامل جعلت منه أداة فى يد الحكومة ، فهو فى الظاهر هيئة شورية قيل أنها تنوب عن الأمة وفى الواقع هيئة تتألف وتعمل تحت سيطرة الحكومة ، ولا تستطيع أن ترفع للأمة صوتاً ، ولا أن تعتمد عليها فى توجيه سياسة الدولة أو تأليف الوزارات وتبديلها .

الجمعية العمومية

هى هيئة نيابية تتألف من الوزراء ، وأعضاء مجلس شورى القوانين ، ومن أعضاء آخرين عددهم ستة وأربعون عضوًا ، ينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب على النحو الآتى :

٤ عن القاهرة – ٣ عن الإسكندرية – ١ عن دمياط – ١ عن رشيد – ١ عن السويس وبورسعيد – ١ عن العريش والإسماعيلية – ٤ عن مديرية الغربية منهم واحد لبندر طنطا – ٣ عن المنوفية – ٣ عن الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة – ٣ عن الشرقية – ٣ عن البحيرة – ٢ عن القليوبية – ٢ عن الجيزة – ٢ عن بنى سويف – ٢ عن الفيوم – ٢ عن المنيا – ٣ عن أسيوط – منهم واحد لبندر أسيوط – ٢ عن جرجا – ٢ عن قنا – ٢ عن إسنا (أسوان) .

ولما كان الوزراء ستة ، وأعضاء مجلس شورى القوانين ثلاثون ، فعدة الأعضاء جميعاً ٨٢ .

ومدة نيابتهم ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وتعطى لهم مصاريف انتقال .

ويشترط لعضوية الجمعية العمومية أن يكون العضو بالغًا من السن ثلاثين سنة كاملة على الأقل ، عارفًا القراءة والكتابة ، مؤديًا منذ خمس سنوات على الأقل فى المدينة أو المديرية النائب

عنها عوائد أو مالا مقررًا على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنويًا ، مندرجًا منذ خمس سنوات على الأقل فى دفتر الانتخاب .

اختصاصها

خولت الجمعية العمومية سلطة قطعية فى أمر واحد ، وهو تقرير ضرائب جديدة ، فنص القانون النظامى على أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها عليه (مادة ٣٤) .

وتستشار فى بعض المسائل العامة وهى :

١ – كل قرض عمومى .

٢ – إنشاء أو إبطال أى ترعة أو أى خط من خطوط السكك الحديدية مارًّا أيهما فى جملة مديريات .

٣ – فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

وكان رأيها فى ذلك كله استشاريًّا ، وعلى الحكومة إذا رفضت الأخذ به أن تخطر الجمعية بالأسباب التى دعتها إلى ذلك ، مع عدم جواز المناقشة من الجمعية فى تلك الأسباب ..

ولها أن تبدى رأيها فى المسائل والمشروعات التى ترسلها إليها الحكومة للبحث فيها ولها أن تبدى آراء ورغبات من تلقاء نفسها فى كل المسائل المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية والمالية .

وكانت تجتمع مرة واحدة كل سنتين بأمر يصدر من الخديو ، وله فضها وتحديد ميعاد انعقادها التالى ، وله أيضًا حلها وفى هذه الحالة تجرى انتخابات جديدة فى مدة ستة أشهر ، وجلساتها سرية ، ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين .

مجالس المديريات

هى هيئات إقليمية تمثل المديريات وتنظر فى مصالحها المحلية ، وعدد أعضاء كل مجلس ما يأتى :

٨ لمجلس مديرية الغربية – ٦ للمنوفية – ٦ للدقهلية – ٦ للشرقية – ٥ للبحيرة – ٤ للجيزة – ٤ للقليوبية – ٤ لبنى سويف – ٣ للفيوم – ٤ للمنيا – ٧ لأسيوط – ٥ لجرجا – ٤ لقنا – ٤ لإسنا

(وقد حلت مديرية أسوان محل مديرية إسنا) ، وينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب فى كل مديرية .

ويشترط فى عضو مجلس المديرية أن يكون بالغًا من العمر ثلاثين سنة كاملة ، وأن يكون له معرفة بالقراءة والكتابة ، وأن يدفع مالا مقررا على عقارات أو أطيان فى نفس المديرية قدره خمسون جنيها منذ سنتين على الأقل ، ويكون اسمه مدرجًا فى دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات .

ومدة الأعضاء ست سنوات ، ويتغير نصفهم كل ثلاث سنوات بطريق القرعة ، وتجوز إعادة انتخابهم ، ورئيس المجلس هو المدير ، ويجتمع فى السنة مرة واحدة على الأقل ، وجلساته سرية .

اختصاصها

لم يكن لمجالس المديريات رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كانت تستشار فى المسائل المحلية الخاصة بمصالح المديريات ، وكان لها تقرير رسوم فوق العادة تصرفها فى منافع المديرية ، ولكن قراراتها فى هذا الشأن لاتكون قطعية إلا بعد تصديق الحكومة عليها .

وأهمية هذه المجالس أن من بين أعضائها كان ينتخب أعضاء مجلس شورى القوانين ، كما تقدم بيانه ، فلا يكون الشخص عضوًا فيه إلا إذا كان أولا عضوًا بمجلس المديرية ، ثم ينتخبه زملاؤه عضوا عن المديرية فى مجلس شورى القوانين .

قانون الانتخاب

وصدر مع القانون النظامى قانون للانتخاب[٥] خول كل مصرى بلغ العشرين سنة حق الانتخاب ، على أن لا يكون فى حالة من الأحوال المانعة من هذا الحق ، كالمحكوم عليهم جنائيًّا ، أو المطرودين من وظائفهم بموجب أحكام قضائية ، ولهؤلاء الناخبين حق انتخاب مندوبين للانتخاب ، فينتخب مندوب عن كل ثمن من أثمان القاهرة ، وكل قسم من أقسام الإسكندرية ، وعن كل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والإسماعيلية والعريش ، وكل بندر أو بلد من بنادر وبلاد القطر ، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء الجمعية العمومية ، وأعضاء مجالس المديريات ، وعضوى مجلس شورى القوانين عن القاهرة والثغور ، أى أن

(٥) فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ونشر فى الوقائع المصرية عدد ٢ مايو سنة ١٨٨٣

الانتخاب للجمعية العمومية ولمجالس المديريات كان على درجتين ، أما انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين فعلى ثلاث درجات ، فيما عدا عضوى القاهرة والثغور .

أعضاء مجلس شورى القوانين سنة ١٨٨٣

جرت الانتخابات الأولى لمجلس شورى القوانين فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وأسفرت عن انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم[٦] :

(عن القاهرة) محمد بك السيوفى (باشا) .

(عن الإسكندرية) السيد مصطفى بك الطحان .

(عن القليوبية) سليمان أفندى منصور .

(عن البحيرة) أحمد بك الصوفانى .

(عن المنوفية) أحمد بك عبد الغفار .

(عن الشرقية) عامر بك نصير .

(عن الغربية) إبراهيم أفندى سعيد (باشا) .

(عن الدقهلية) عبد الله أفندى هلال .

(عن الجيزة) عباس بك الزمر .

(عن الفيوم) محمد بك جعفر .

(عن بنى سويف) سيد أحمد بك زعزوع .

(عن المنيا) حسن أفندى عبد الرازق (باشا) .

(عن أسيوط) مصطفى أفندى خليفة (باشا) .

(عن جرجا) عبد الرحيم بك حمادى .

(عن قنا) الشيخ طايع سلامة .

(عن إسنا) الشيخ عبد الجليل على .

---

(٦) راجع أسماء أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١ فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ١٧٥ ، وأعضاء مجلس شورى النواب فى عهد إسماعيل فى كتاب (عصر إسماعيل) ج ٢ ص ٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ ، وأعضاء (مجلس المشورة) فى عهد محمد على فى كتاب (عصر محمد على) ص ٤٦٨ (من الطبعة الثانية) ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٧٩ (من الطبعة الثالثة) والجزء الثانى ص ١٥ و ١٨ و ١٨٤ (من الطبعة الثانية) من كتاب « تاريخ الحركة القومية » .

وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٣ عين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب السابق رئيساً لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهو أول من تولى رئاسة المجلس منذ إنشائه ، وقد مرض على أثر تعيينه ، وتوفى فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ عين الأشخاص الآتية أسماؤهم أعضاء دائمين فى المجلس ، وهم :

عبد الرحمن نافذ أفندى قاضى قضاة مصر .

الشيخ محمد العباسى المهدى مفتى الديار المصرية .

السيد عبد الباقى البكرى نقيب الأشراف .

الأنبا كيرلس بطريرك الأقباط الأرثوذكس .

على باشا شريف .

أحمد رشيد باشا .

عبد القادر باشا حلمى .

محمد رءوف باشا .

حسن حلمى باشا .

إسماعيل يسرى باشا .

حسن سرى باشا .

إبراهيم أدهم باشا .

عوض بك سعد الله (٧) .

وصدر مرسوم آخر بتعيين أحمد رشيد باشا أحد الأعضاء الدائمين ، وأحمد بك عبد الغفار أحد الأعضاء المنتخبين وكيلين للمجلس ، ثم استقال أحمد رشيد باشا ، فعين على باشا شريف وكيلا للمجلس بدلا عنه (٨) .

---

(٧) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ١٧٦ .

(٨) الوقائع المصرية عدد أول يناير سنة ١٨٨٤

افتتاح المجلس

أعد مكان اجتماع المجلس بوزارة الأشغال (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) ، واجتمع لأول مرة يوم السبت ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ (٢٤ محرم سنة ١٣٠١ هـ) فى الساعة العاشرة صباحًا ، برياسة محمد سلطان باشا وبحضور رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، وكان الاجتماع سريًا طبقًا لما يقضى به القانون النظامى ، ولم يسترع الافتتاح نظر الجمهور ، ولا اكترث الناس له ، ولا علقوا عليه أملاً ما ، وعند افتتاح الجلسة ألقى شريف باشا رئيس مجلس الوزراء الكلمة الآتية :

« إن الأمر العالى الذى صدر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣ وهو القانون النظامى) يشير إلى أن اجتماع مجلس شورى القوانين يكون فى هذا اليوم اجتماعًا غير اعتيادى وأن جلساته الاعتيادية تعتبر من ابتداء يوم السبت عشرة صفر سنة ١٣٠١ الموافق أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، فحضرت مع سعادات باقى النظار يوم تاريخه لحضور هذا الافتتاح ، كما أنه تطبيقًا لما تدون فى المادة الحادية والثلاثين من القانون النظامى المصرح بأن تعيين رئيس مجلس شورى القوانين والوكيلين يكون بأمر من الحضرة الخديوية بناء على عرض مجلس النظار فقد اقتضت الإرادة الكريمة تعيين سعادتلو محمد سلطان باشا رئيسًا للمجلس وصدر لى الأمر بذلك ، وبإقرار الحكومة وتصديق الإرادة العلية تعيين سعادتلو أحمد باشا رشيد وأحمد بك عبد الغفار وكيلين إليه » .

ثم ألقى سلطان باشا خطبة الافتتاح ، مبينا فيها اختصاصات المجلس والجمعية العمومية ، قال :

« قد دعتنى ثقة الحضرة الفخيمة الخديوية لرياسة مجلس مجلس شورى القوانين ، فصرت سعيدا لوجودى بين حضراتكم أيها الذوات والأعيان الذين اجمعتم هنا بناء على ما للحضرة الخديوية وللحكومة السنية وللأهالى من الثقة فيكم ، واجتماعنا هو بقصد الاشتراك فى الأعمال المتعلقة بسن القوانين ، فاقبلوا منى جميل التحية ، وكونوا على يقين بأنى أقوم بما حملته على وظيفتى من الواجبات بدون غرض ، هذا وأقول أن من مقتضى وظائفنا النظر فى مشروع كل مشروع ، وكل أمر يشتمل على لائحة إدارية عمومية قبل أن يصدر ذلك القانون أو تلك اللائحة ،

« وإن لم تقبل الحكومة رأينا فعليها أن تعلننا بالأسباب التى أوجبت عدم قبولها ، ويجوز لنا أيضا أن نطلب من الحكومة تقديم مشروعات القوانين أو اللوائح الإدارية التى يتراءى أنها تأتى بالفائدة على البلاد ، ولنا أن ننظر فى العرضحالات التى ترسل إلينا من طرف الحضره الخديوية بالكيفية المدونة بالقانون النظامى ، هذا وميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية وإرسالها لنا ويجوز لنا أن نبدى رأينا ورغباتنا فى كل قسم من أقسامها ، ثم تبعث هذه الآراء وهذه الرغبات إلى سعاده ناظر المالية الذى يجب عليه فى حالة رفضها أن يبين لنا الأسباب الداعية لذلك ، وكذلك يرسل لنا فى كل سنة حساب عموم الإدارة المالية عن السنة التى انقضت وأقفلت حساباتها لابداء رأينا وملحوظاتنا فيه .

« وتتكون الجمعية العمومية من حضرات النظار ومنا ومن الستة والأربعين المندوبين من المدن والمديريات ، وأهم امتيازات هذه الجمعية هو أنه لا يجوز ربط أموال أو رسوم جديدة على الأطيان وسائر العقارات ، أو على المنقولات أو ربط عوايد شخصية فى القطر المصرى إلا بعد المداولة بالجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها عليه .

« فإذا قمنا بهذه الوظائف حق القيام بالنشاط والتروى ، فنكون قد أتينا بمساعدة الحكومة فى أداء وظيفتها العليا ، وأتينا بلادنا بخدمات جليلة ، وحققنا بذلك ما أظهرته الحضرة الخديوية ، وجميع الأهالى من الأمل والثقة فينا ، نسأل الله حسن المبدأ والمصير ، أنه على كل شىء قدير ، وبالإجابة جدير » .

وفى عهد وزارة نوبار باشا عين سليمان باشا أباظة ، ومحمد بك (باشا) الشواربى عضوين دائمين بالمجلس بدلا من أحمد رشيد باشا المستقيل وإسماعيل يسرى باشا الذى عين رئيسا لمحكمة الاستئناف الأهلية (مرسوم ٦ فبراير سنة ١٨٨٤)[٩] .

وفى ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ عين على باشا شريف رئيسا للمجلس بعد وفاة سلطان باشا ، وحسن حلمى باشا وكيلا له بدلا من على باشا شريف ، وعين إبراهيم حليم باشا عضوا دائما بالمجلس بدلا من حسن حلمى باشا[١٠] .

وفى ١٩ إبريل سنة ١٨٨٨ عين إسماعيل باشا محمد عضوا دائما فيه بدلا من محمد رؤوف باشا الذى عين ناظرا لديوان عموم الأوقاف[١١] .

---

(٩) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٤ .

(١٠) الوقائع المصرية عدد ١٠ ستمبر سنة ١٨٨٤

(١١) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل سنة ١٨٨٨

وفى ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ عين عبد الله جمال الدين أفندى قاضى قضاة مصر والسيد محمد توفيق البكرى نقيب الأشراف عضوين دائمين بدلا من عبد الرحمن نافذ أفندى والسيد عبد الباقى البكرى لوفاتهما.

وبقى على باشا شريف يتولى رياسة المجلس طوال حكم الخديو توفيق حتى استقال فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٤ فى أوائل عهد الخديو عباس الثانى، فخلفه عمر باشا لطفى[١٢].

انتخاب سنة ١٨٨٩

انتهت مدة نيابة الأعضاء المنتخبين لمجلس شورى القوانين، وهى ست سنوات سنة ١٨٨٩، فجرت الانتخابات التالية فى أواخر سنة ١٨٨٩، طبقاً لقانون الانتخاب المتقدم ذكره، وتم انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم:

(عن القاهرة) حسن بك مدكور (باشا).
(عن الإسكندرية والثغور) مصطفى بك الطحان.
(عن الغربية) أحمد أفندى الهرميل.
(عن المنوفية) أحمد بك عبد الغفار.
(عن الشرقية) أحمد بك أباظة.
(عن الدقهلية) جاد بك مصطفى.
(عن البحيرة) أحمد بك الصوفانى.
(عن القليوبية) محمد بك الفقى.
(عن الجيزة) الشيخ حسين عابدين.
(عن الفيوم) طلبة بك سعودى.
(عن بنى سويف) إبراهيم بك الغمراوى.
(عن المنيا) أحمد أفندى مرزوق.

---

(١٢) وقد ظل عمر باشا رئيسا للمجلس إلى وفاته فى يوليه سنة ١٨٩٩. ثم خلفه إسماعيل باشا محمد من نوفمبر سنة ١٨٩٩ إلى وفاته فى أبريل سنة ١٩٠٢، وخلفه عبد الحميد صادق باشا الذى شغل هذا المنصب حتى استقال فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩، وخلفه الأمير (السلطان) حسين كامل حتى استقال فى فبراير سنة ١٩١٠، فخلفه محمود باشا فهمى، وهو آخر من تولى رئاسة هذا المجلس، إذ ألغى هو والجمعية العمومية سنة ١٩١٣ وحلت محلهما الجمعية التشريعية (انظر كتاب محمد فريد ص ١٥٧ و٣٤٧).

(عن أسيوط) مصطفى بك خليفة (باشا) .

(عن جرجا) السيد سرور شهاب الدين .

(عن مديرية الحدود) مصطفى بك منصور .

وعين أحمد بك الصوفانى وكيلاً للمجلس فى مايو سنة ١٨٩٠ .

نظرة عامة
فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

استمر مجلس شورى القوانين من عهد إنشائه سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٨٩٢ يخيم عليه الخضوع والاستسلام للاحتلال ، وبقى موقفه طوال هذه السنوات سلبياً محضًا ، ولم تبد منه ظواهر تدل على الحياة والوجود ، وانعدمت فيه روح المعارضة ، واقتصر عمله على النظر فى المشروعات التى كانت الحكومة تعرضها عليه ، وكان يبدى فى بعضها مقترحات لاتحفل بها الحكومة ، ولم يكن له أى أثر ، ولم يسمع له أى صوت فى تطور الحوادث ، وتعاقبت الأحداث الجسام على البلاد ، من تغلغل السيطرة البريطانية فى شئون الحكومة ، إلى القضاء على الجيش ، إلى استفحال الثورة المهدية ، ثم استقالة شريف باشا احتجاجاً على إخلاء السودان ، ثم تأليف وزارة نوبار وقرارها إخلاءه ، دون أن يحرك المجلس ساكنًا ، أو يرفع صوته بالدفاع عن حقوق البلاد ، وكان أعضاؤه يعدون أنفسهم « موظفين » لدى الحكومة ، لا يحق لهم أن يناقشوها فيما تفعل وتقرر ، وبقى المجلس خلال هذه المدة لاعمل له ، ولا أثر لوجوده .

وكذلك لم يكن للجمعية العمومية أى أثر فى توجيه سياسة الحكومة ، فى أى شأن من الشئون ، بل كان موقفها من هذه الناحية كموقف مجلس شورى القوانين ، ويبدو لك هوان شأنها من أنها اجتمعت فى إحدى دوراتها يوم ٢٨ يولية سنة ١٨٨٥ ، وعرضت عليها الحكومة الأمر العالى بقرض تسعة ملايين جنيه إنجليزى الذى سيرد الكلام عنه[١٣] ، فأقرته ، وكان قد صدر فعلاً قبل اجتماعها ، فكان الاجتماع عديم القيمة ، وصارح مصطفى باشا فهمى وزير المالية الأعضاء أن الحكومة إنما عرضت الأمر العالى على الجمعية لمجرد الإحاطة فقط .. فكان هذا المظهر دالاً على قيمة الجمعية فى نظر الحكومة ، وأنها هى ومجلس شورى القوانين هيئتان استشاريتان ، لاحول لها ولا سلطة ، ولاكرامة ولا عزة .

---

(١٣) انظر الفصل الخامس .

الفصل الرابع

إنشاء المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣

فى غمار الأحداث التى تعاقبت على البلاد فى السنوات الأولى للاحتلال ، سطع فى سماء مصر نجم زاهر ، لم يلبث مع امتداد الزمن أن صار بدراً كاملاً ، يفيض على وادى النيل وساكنيه نور العدالة والطمأنينة والنظام والرقى ، ونعنى به إنشاء المحاكم الأهلية .

نظرة تاريخية

يرجع إنشاء المحاكم الأهلية إلى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، قبل الاحتلال ، ففى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) ، صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية[1] وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى ، وأهمها :

١ – وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وإعلانها بالجريدة الرسمية ، « ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان ، وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوماً » .

٢ – عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدور الأحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها إلى القوانين التى سيجرى نشرها ، أو القوانين واللوائح الجارى العمل بموجبها ، متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة .

٣ – رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة ، فقضت بإنشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والإسكندرية ، وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية ، وإنشاء محاكم جزئية فى دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استئنافيتين إحداهما بمصر ، والأخرى بأسيوط ، أما فيما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥ .

المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية ، ومحكمة نقض وإبرام بالقاهرة ، وكان اسمها فى اللائحة (محكمة التمييز) ، وإنشاء النيابة العمومية .

٤ – ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، إنما يكون للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام .

٥ – تقررت فى اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم[٢] .

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين إلى العلامة محمد قدرى باشا ، وكان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة شريف باشا ، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى ، وتهيأت الحكومة لإنفاذها ، إذ صدر الأمر الخديوى فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ بتعيين إسماعيل يسرى باشا نائبًا عموميًا لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك وميخائيل كحيل بك وحسين واصف بك وكلاء نيابة[٣] ، وتعيين شفيق منصور بك نائبًا للوكيل العمومى لدى المحاكم الأهلية[٤] .

ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتلاحق حوادث الثورة العرابية ، حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة ، فلما كانت وزارة شريف باشا الرابعة اعتزمت افتتاحها ووضع القوانين التى تطبقها ، وعرض حسين فخرى باشا وزير الحقانية على مجلس الوزراء أمر الإسراع فى تشكيلها ، وكان محيطًا بتفاصيل المشروع ، إذ كان رئيسًا للجنة التى ألفت على عهد وزارة رياض باشا الأولى فى ٢٧ يوليه ١٨٨٠ لإنشاء المحاكم الأهلية ، فاستقر رأى المجلس على إصدار لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، مع تعديلات يسيرة فيها ، أهمها عدم إنشاء محكمة النقض والإبرام ، ومحكمة استئناف أسيوط ، وعدم سريان النظام القضائى الجديد على السودان ، وحذف النص الذى كان يقضى بعدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم إلا بالضمانات المتقدم ذكرها ، ورأى

(٢) سنة ١٩٤٢ وقت ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب

(٣) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٠ و ٢٤١

(٤) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ .

المجلس وجوب الإسراع فى تشكيل المحاكم الجديدة من الرجال ذوى الكفاية للقضاء ، سواء من أعضاء المجالس المحلية القديمة [٥] أو من المصريين الذين شغلوا المناصب القضائية بالمحاكم المختلطة أو أتموا دراستهم القانونية فى أوروبا وفى مصر ، مع تعيين بعض القضاة الأجانب باعتبار قاض واحد فى كل محكمة ابتدائية ، وأكثر من واحد فى محكمة الاستئناف ، بشرط مراعاة أرجحية من يكون منهم عارفاً باللغة العربية .

أما عن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية ، فقد استقر رأى المجلس على اتباع قوانين المحاكم المختلطة كما كانت عليه ، أى القانون المدنى والقانون التجارى وقانون التجارة البحرى وقانون المرافعات ، أما قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فيجرى تعديلهما بما يلائم حالة البلاد .

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

(١٤ يونيه سنة ١٨٨٣)

وعلى ذلك صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة بموجب الأمر العالى المؤرخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ [٦] ، وهى كما تقدم مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

وصدر القانون المدنى فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ ، وقانون التجارة ، والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ (غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ) صدر الأمر العالى بتشكيل محاكم الوجه البحرى وتحديد دوائر اختصاص كل منها ، أما محاكم الوجه القبلى فلم تؤلف إلا فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩ .

التعيينات الأولى للمحاكم الأهلية

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدرت الأوامر العالية بالتعيينات القضائية الأولى لمحكمة الاستئناف ومحاكم الوجه البحرى ، وهى [٧] :

---

(٥) هى المحاكم الملغاة وكانت تسمى المجالس المحلية .

(٦) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٣

(٧) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ .

محكمة الاستئناف

إسماعيل يسرى باشا (رئيس) – سليمان بك نجاتى (وكيل) – إبراهيم رشدى باشا – المسيو فليمنكس – المستر ايموس – المسيو مينار – المسيو همسكرك – عبد الحميد صادق بك – مصطفى شوقى بك – إدريس ثروت بك – إبراهيم حليم بك – محمود فهمى بك – شفيق منصور بك – أحمد بليغ بك (قضاة)[٨] .

محكمة مصر الابتدائية

إبراهيم فؤاد بك (رئيس) – مراد بك (وكيل) – سليمان رءوف بك – محمد كامل بك – مسيو اندريس – مسيو لجريل – محمد سعيد بك – صالح ثابت بك – سليم كحيل بك – حنا نصر الله بك (قضاة) .

محكمة الإسكندرية

حسين واصف بك (رئيس) – يونس أفندى يسرى (وكيل) – عمر رشدى بك – المسيو دهلتس – إبراهيم شوقى أفندى – عبد الغنى فكرى أفندى – أمين عزمى أفندى – برسوم حنين أفندى (قضاة) .

محكمة طنطا

إسماعيل صفوت بك (رئيس) – إسماعيل صبرى أفندى (الشاعر الكبير إسماعيل باشا صبرى) (وكيل) – سليمان يسرى بك – المسيو فابرى – محمد أفندى جوهر – سليم فؤاد أفندى – مصطفى رحمى أفندى (قضاة) .

---

(٨) سمى قضاة محكمة الاستئناف فيما بعد (مستشارين) .

محكمة بنها

أحمد نابى بك (رئيس) – عامر حمودة بك (وكيل) – المسيو فان درجرخت – خليل حلمى أفندى – مصطفى شوقى أفندى – محمود أفندى العبانى – تادرس إبراهيم أفندى (قضاة) .

محكمة المنصورة

مصطفى رضوان بك (رئيس) – يوسف صدقى أفندى (وكيل) – عبد الهادى أفندى – محمد منيب أفندى – محمد على أفندى – إبراهيم محمد أفندى – المسيو جورج برنار – ميخائيل شاروبيم أفندى – محمد أفندى وصفى – حبيب نعمه أفندى (قضاة) .

النيابة

وعين رؤساء للنيابة كل من : جبرائيل كحيل بك – أحمد حشمت أفندى – حامد محمود أفندى – أمين فكرى أفندى – عبد العزيز كحيل أفندى .

وعين وكلاء للنيابة كل من : إسماعيل ماهر أفندى – حمد الله أمين أفندى – على فائق أفندى – محمد زكى أفندى – مسيحة لبيب أفندى – محمد مجدى أفندى[٩] .

وصدر أمر عال آخر فى يوم ٣٠ ديسمبر بجعل مركز محكمة بنها فى شبين الكوم ، ومحكمة المنصورة فى الزقازيق ، لعدم تيسر مكانها فى بنها والمنصورة .

حفلة افتتاح المحاكم الأهلية

(٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣)

وفى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل بافتتاح المحاكم الأهلية ، ففى منتصف الساعة السادسة (بحساب الوقت العربى) من ذلك اليوم توجه رؤساء وقضاة هذه المحاكم إلى سراى عابدين ، وقدمهم حسين فخرى باشا وزير الحقانية إلى الخديو توفيق باشا ، وألقى بين يديه الكلمة الآتية :

---

(٩) الوقائع المصرية عدد ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٣ .

« مولاى .

« من يوم جلوسكم على تخت جدودكم توجهت عنايتكم العلية لإصلاح شئون المحاكم المصرية ، واعتنت حكومتكم بتنظيم قوانين مطابقة ، بحسب الإمكان ، لأحوال البلاد وعاداتها ، وتم نشرها . وهاهم ياخديونا الأجل ، الرجال الذين دعتهم ثقتكم العلية لإحقاق الحق فى محاكمكم الخمية » .

ولما أتم فخرى باشا كلمته التفت الخديو إليه وإلى والى القضاة ، وألقى عليهم الكلمة الآتية :

« لقد سرنى اجتماعكم لدى فى هذا اليوم المبارك الذى أعد لافتتاح المجالس التى انتظمت ، وأشكر همتكم ، والذين اشتركوا معكم للوصول إلى هذا المقصد الأجل .

« ومن المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأهالى والسكان هو اتباع جادة العدل والحق ، بالسير على وفق مقتضيات القوانين ، وتوقيع الأحكام حسب نصوصها ، ليبلغ العدل بذلك منتهاه ، ويصل الحق إلى مستحقه ، ويكف المعتدى عن عدوانه ، ويزدجر غيره ، وتعلمون زيادة ميلى ورغبتى فى حب العدالة والإنصاف والتساوى فى الحقوق والمعاملة بين الغنى والفقير ، ومن عهد ما استويت مسند الخديوية المصرية لم تزل أفكارى متجهة لما يعود على وطننا بالتقدم والنجاح . ومن جملة ذلك إيجاد المجالس الكافلة لإجراء الأحكام وتنفيذها تطبيقًا للقوانين ، وإناطة هذه الأعمال برجال قادرين على القيام بها أتم قيام ، جديرين بالاعتماد عليهم والوثوق بهم ، خبيرين بما تكلفهم به وظائفهم من النظر بكل دقة فى شئون ذوى المصالح ، لا تأخذهم فى الحق لومة لائم ، ولا يميلون إلى غير الطريق المستقيمة ، ولا يراعون الخواطر ، ولا يتطلعون إلى حب المنفعة الذاتية فيؤثرونها على المنفعة العامة ، وقد تم بعناية الله ترتيب المجالس على الوجه المرغوب ، وعيناكم بها لما هو مشهود لكم به من الأهلية واللياقة والصدق والاستقامة والعفة وطهارة النفس وتوفر الشروط التى يُعتد بها ويستند إليها فى تحميلكم هذه الوظائف الجليلة ، والمأمول ، وقد صرتم أمناء على أحكام القانون وتنفيذها ، أن تسلكوا المسلك الحميد الأثر ، ومن الله التوفيق والاستقامة » .

ثم حلف رئيس قضاة محكمة الاستئناف والنائب العمومى (السير بنسون مكسويل) اليمين بين يدى الخديو ، بأن يؤدوا وظائفهم بالذمة والصدق ، وبعد أن جلسوا هنيهة انصرفوا وتوجهوا إلى سراى المحكمة بباب الخلق ، يصحبهم حسين فخرى باشا ، حيث أعلن افتتاح محكمة الاستئناف بمصر ومحكمة مصر الابتدائية ، وألقى فيهم الكلمة الآتية :

« يا حضرات القضاة :

لما كان العدل أول أمر يعتنى به لعمران الممالك ، وقد وجه الجناب العالى – حفظه الله – أنظاره منذ تبوئه أريكة الخديوية المصرية لإصلاح حالة المحاكم الأهلية ووضع قوانين لتأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين مع ملاءمتها لعوائد واصطلاحات بلادنا على قدر الإمكان ، ولهذا قد تشكلت جملة لجنات من ثلاث سنوات مضت للبحث فى اتخاذ أحسن الوسائل للوصول إلى هذا الغرض ، والحمد لله قد انتهى العمل ونشرت القوانين فى الجرائد الرسمية ، وبناء على ماتعهده فيكم الحضرة الخديوية من الصداقة والاستعداد والاستقامة قد أحالت على ذمتكم القيام بالنيابة عنها بمهام هذه الوظيفة الجليلة ، ألا وهى القسط بين الناس ، وإيصال الحقوق لذويها ، والأخذ بيد المظلوم من الظالم ، مع المساواة بين الرفيع والوضيع والقوى والضعيف .

« وقد تجمعنا فى هذا اليوم لافتتاح محكمة استئناف مصر ، ومحكمتها الأهلية أيضاً .

« ولهذا فإنى أعلنكم بناء على الإرادة السنية بأن المحكمتين مفتتحتان من يومنا هذا ، ولم يبق الآن سوى مباشرتكم الأشغال بمقتضى الأوامر العالية الصادرة بنشر القوانين .

« نسأل الله القدير أن يحقق آمال الحكومة الخديوية والأمة المصرية عمومًا فى حسن اجتهادكم وإخلاصكم ، وأن يقرن بالنجاح أعمالكم » .

وبعد أن أتم كلمته أجابه إسماعيل يسرى باشا رئيس محكمة الاستئناف بقوله :

« بالنيابة عن جميع القضاة أقدم لسعادتكم التهنئة على مابذلتموه من الهمة فى إصلاح أحوال المحاكم الأهلية ، وتشكركم أيضًا على ثقتكم بنا ، وأرجو سعادتكم تقديم شكرنا للجناب الخديوى المعظم وإبلاغه إخلاص نيتنا وصدق طويتنا فى أعمالنا القضائية » .

ثم بعد ذلك حلف كل من رؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية بمصر والإسكندرية وطنطا وبنها والمنصورة اليمين أمام محكمة الاستئناف ، وحلف رؤساء أقلام النائب العمومى ، ووكلاؤه اليمين بين يدى وزير الحقانية ، ثم توجه إلى وزارة الحقانية فاستقبلهم فخرى باشا وقدمهم إلى شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، فهنأهم بتقلد مناصبهم وشكروا له ثقة الحكومة بهم .

أول جمعية عمومية لمحكمة الاستئناف

واجتمعت الجمعية العمومية الأولى لمحكمة الاستئناف بمصر يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ (٢ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ هـ) برئاسة إسماعيل يسرى باشا رئيس المحكمة ، وحضور كل من : سليمان بك

نجاتى وكيل المحكمة ، وأحمد بك بليغ ، وعبد الحميد بك صادق ، ومحمود بك فهمى ، وإدريس بك ثروت ، والمسيو مينار والمسيو فليمنكس والمسيو همسكرك والمستر ايموس ، وإبراهيم بك حليم ، ومصطفى بك شوقى أعضاء ، والسير بنسون ماكسويل النائب العمومى ، وتخلف إبراهيم باشا رشدى أحد أعضاء المحكمة عن الحضور لانتدابه بمأمورية من ديوان (وزارة) الداخلية .

وافتتح إسماعيل يسرى باشا جلسة الجمعية العمومية بالمقالة الآتية :

« إن الله يأمر بالعدل والإحسان ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، ساد كل من أقام العدل وشاد بنيانه ، وساد كل من سار فى طريق العدل ونفذ أحكامه ، لايخفى أن من خلال الكمال التى تتنافس فيها كل دولة ، وتفتخر بها كل أمة ، إيجاد القوانين التى بها تحفظ الأموال ، وتحقن الدماء ، وتصان الأعراض ، ولا تكون تمشيتها إلا برجال عفوفى النفس طاهرى الذيول ، لا يميلون مع الأهواء والأغراض ، والسعيد من اقتدى فى الكمال بغيره ، واقتفى أثره فى استقامة سيره .

« سادتى : قواعد العمران المشاهدة عند غيرنا موضوعة على أساس العدل والحرية وهما أصلان ثابتان فى شريعتنا ، وهما ملاك القوة والتمدن ، وبهما انتظام الملك ودوامه .

« سادتى : الملك بستان والعدل سياجه ، ومالا يصان لايدوم حفظه .

«سادتى : قد آن لكل فرد من أتباع الحكومة المصرية الخديوية أن يهنئ نفسه ، ويشكر فضلها من صميم فؤاده على ما أشرقت به شموس توفيقها من مطالع السعادة ، وأينعت به غصون فضلها من مجامع الإفادة ، ألا وهو قانون المحاكم الأهلية النظامية ، وصدور أوامرها بانتشار أعلام العدالة بهذه الأحكام وانتقاء من وثقت به للقيام بأعباء هذه المهمة ، من القضاة والحكام .

«سادتى : قد تحلت حكومتنا السنية بهذه الفضيلة ، وتخلت عن مسئولية الأحكام بما قلدتكم من أعمالها الجليلة ، مع كمال الثقة بحضراتكم فى تأدية هذه الوظيفة الشريفة ، التى من شأنها التسوية بين القوى والضعيف فى الأحكام ، والأخذ بيد المظلوم ، وإيصال الحقوق لأربابها على مقتضى القانون .

«سادتى : لاتحسبن الظلم منحصرًا فى أخذ المال من يد مالكه بغير حق ، بل يعم من لم يستخلصه من يد الظالم ويرده للمستحق ، فالتعاون على إقامة الحق من أعظم الواجبات وإنصاف

المظلوم من الظالم من ألزم الحقوق ، قد اجتمعنا للشروع بما نيط بنا من هذا العمل الجسيم ، فعلينا أن نتعاضد على إنجازه على الوجه المستقيم .

«سادتى : المشاورة أصل من أصول الدين ، وسنة واجبة ، أمر بها الله سبحانه فى كتابه أشرف النبيين ، وما ألفت المحاكم إلا لهذا القصد الجليل ، وكلنا يعلم فضائل هذا الأصل ومزاياه ، وما يترتب على نتائجه من استقامة العمل فى مبدئه ومنتهاه » .

وبعد ذلك تداولت الجمعية فى تأليف دوائر الجنايات والمحكمة المدنية والتجارية ولجنة الإعانة القضائية ، وكيفية عقد جلساتها ؛ ثم انتهى الاجتماع .

التعيينات القضائية لمحاكم الوجه القبلى

وفى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩ صدرت التعيينات القضائية الأولى لمحاكم الوجه القبلى ، وهى :

محكمة بنى سويف

يحيى إبراهيم أفندى (رئيس) — سليم فؤاد أفندى (وكيل) — محمد صالح أفندى — حسن جلال أفندى — مصطفى سامى أفندى — أحمد حلمى أفندى — مصطفى واصف أفندى — يسى عبد الشهيد أفندى — قاسم أسعد أفندى — حسن السبكى أفندى (قضاة) .

محكمة أسيوط

حسين ثابت أفندى (رئيس) — مصطفى فهمى أفندى (وكيل) — أمين على أفندى — أحمد زيور أفندى — على مميش أفندى — مرقص غالى أفندى — على أحمد بك — أحمد عبد الله أفندى — عبد المجيد فريد أفندى . محمود رشاد أفندى (قضاة) .

محكمة قنا

محمد مصطفى أفندى (رئيس) — محمد مظهر أفندى (وكيل) — محرم غانم أفندى — برسوم جريس أفندى — أبو النعمان عمران أفندى — حسن حسنى أفندى — على كمال أفندى — على حسين أفندى — محمد وهبى أفندى — أحمد فتحى أفندى (قضاة) .

وعين رؤساء للنيابة كل من : قاسم أمين أفندى – أحمد فتحى زغلول أفندى – محمد النجارى أفندى .

وعين وكلاء للنيابة كل من : أحمد طلعت افندى – أنطون حمصى أفندى – على جلال أفندى – محمود على أفندى – محمد عبد الفتاح أفندى – أحمد حمدى أفندى .

هذا ، وقد أخذت المحاكم الأهلية من عهد إنشائها تؤدى مهمتها الجليلة فى بلاد القطر كافة ، واستمرت على مدى السنين ترفع لواء العدالة والحق بين الناس ، وتغرس فى النفوس روح الطمأنينة والشعور بالكرامة والمساواة أمام القانون وأمام الهيئة الحاكمة ، واستقرت المعاملات بين الناس ، واطمأنوا على حياتهم وشرفهم ، وعلى أموالهم وحقوقهم ، كما استقر الأمن والنظام ، كل أولئك كان له الأثر الكبير فى ارتقاء أخلاق الشعب ، وتقدم البلاد فى ميادين الحضارة ، واطراد نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، هذا إلى أن القضاء والمحاماة قد خرجا للبلاد طائفة كبيرة من أعلام الفكر والقانون ، والتشريع والتأليف ، والأدب والخطابة والسياسة والاجتماع ، فالنظام القضائى فى مصر له فضل على البلاد عظيم ، وله الأثر الذى لاينكر فى نهضتها القومية .

* * *

الفصل الخامس

اتفاق لندن لتسوية شئون مصر المالية

(١٨ مارس سنة ١٨٨٥)

كان من النتائج الأولى للاحتلال أن استهدفت مصر لارتباكات مالية شديدة ، فإن الحرب العرابية كبدتها خسائر فادحة ، وبخاصة لما أصاب الإسكندرية من ضربها بالمدافع ، وما أعقب الضرب من الحريق ، وما التزمت به الحكومة من التعويضات لأصحاب المباني التي احترقت ، والمتاجر التي ضاعت ، أضف إلى ذلك أن انجلترا قد اضطرت الحكومة المصرية إلى أداء نفقات جيش الاحتلال سنوياً ، وأغداق المرتبات على الموظفين البريطانيين الذين عينتهم في المناصب العليا ، وزاد في نفقاتها ماتكبدته من الخسائر في السودان ، وما بذلت من الأموال للإنفاق على التجاريد التي أنفذتها لمقاومة ثورة المهدي ثم نفقات إخلائه ، فهذه الأسباب مجتمعة قد زادت من مصروفاتها زيادة مضطردة أدت إلى ظهور العجز في الميزانية .

وكان القانون المعروف بقانون التصفية[١] الصادر سنة ١٨٨٠ يحدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٤,٨٩٧,٨٨٨ جنيه فقط ، بما في ذلك الجزية السنوية التي كانت مصر تدفعها لتركيا (ومقدارها ٦٨١,٤٨٦ جنيه مصري) ، وما بقي من الإيرادات ، أي مايزيد عن نصفها يخصص للدين العام ، وكذلك كان حق الحكومة المصرية في الاستدانة مقيداً بترخيص تركيا ، وموافقة دائني مصر ، وأن يكون الغرض من الاستدانة تسوية حالة البلاد المالية .

فرأت الحكومة البريطانية أن هذا النظام يغل يدها عن التصرف في شئون مصر المالية ، ويجعل الموارد المخصصة للحكومة المصرية لا تفي بنفقاتها الباهظة ، وأنه لابد لها من الرجوع إلى الدول لتعديل هذه القيود ، والترخيص بعقد قرض لمصر ، لسد هذا العجز الطارئ .

---

(١) راجع تفصيل الكلام عنه في كتابنا (الثورة العرابية) ص ٥٢ .

مؤتمر لندن وإخفاقه

(يونيه سنة ١٨٨٤)

أرسل اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا مذكرة تلغرافية فى ١٩ إبريل سنة ١٨٨٤ إلى حكومات فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا ، يدعوهن إلى عقد مؤتمر فى لندن أو فى الآستانة ، للمفاوضة فى شئون مصر المالية ، والنظر فى أمر تعديل قانون التصفية ، ومدى هذا التعديل[٢] .

كانت هذه الدعوة فى ذاتها مظهراً من مظاهر الحماية البريطانية ، لأن انجلترا قد دعت الدول إلى عقد مؤتمر للنظر فى شئون مصر ، دون أن تكون لها صفة فى ذلك ، سوى الحماية المقنعة التى فرضتها عليها ، وكان فى صدور الدعوة من انجلترا دون مصر إهدار لشخصية مصر واستقلالها ، وافتيات على حقوقها ، وبخاصة لأنها لم تدع إلى المؤتمر ، ولم يكن لها فيه مندوب ينوب عنها ، ولم تكن الدعوة فى ذاتها لصالح مصر ، لأن عقد مؤتمر للمفاوضة فى شئون مصر المالية ، دون السياسية ، معناه إطلاق يد الإنجليز فى مصر ، وتمكينهم من التصرف فى أموالها ، ولوكانت الدول الأوروبية تريد الخير لمصر ، لانتهزت هذه الفرصة ، لوضع حد للاحتلال البريطانى ، وقد أظهرت فرنسا رغبتها فى « المفاوضة فى مسائل أخرى تتصل بهذه الدعوة » ، وكانت ترمى بذلك إلى تحديد أجل الاحتلال ، فلم تكترث انجلترا لهذا التلميح ، وكل مافعلته أنها أجابت فرنسا على مساوماتها بمذكرة للورد جرانفيل فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ ، قال فيها :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بسحب جنودها من مصر فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم دون تعكير السلام والأمن فى مصر وستقترح عند نهاية الاحتلال الإنجليزى أو قبله مشروعاً يجعل مصر على الحياد ، على غرار بلجيكا ، وأن تكفل لقناة السويس حيادها وحرية المرور فيها »[٣] .

وبديهى أن هذا الوعد لم يكن عليه مسحة الجد ، بل كان واحداً من شتى العهود الكلامية التى كررتها انجلترا فى شأن الجلاء ، دون أن تحترم منها عهداً[٤] .

---

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ — وثيقة رقم ١ ص ٥

(٣) كتاب اللورد جرانفيل فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ — الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٤ ص ٢١ .

(٤) نشرنا هذه العهود والوعود فى قسم الوثائق التاريخية

أبانت مذكرة اللورد جرانفيل أن حسابات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٢ كانت كما يأتى :

٤,٣٩٧,٠٠٠ جنيه الإيرادات (عدا المخصصة للدين العام)

٥,٢٤٧,٠٠٠ جنيه المصروفات (عدا المخصصة للدين العام)

٨٥٠,٠٠٠ جنيه العجز

وأن حسابات سنة ١٨٨٣ كانت كما يأتى :

٤,٣٣٧,٠٠٠ جنيه الإيرادات

٥,٩٧٢,٠٠٠ جنيه المصروفات

١,٦٣٥,٠٠٠ جنيه العجز

وجاء فيها أن نفقات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٢ بلغت ١٧٤,٠٠٠ جنيه ، وفى سنة ١٨٨٣ بلغت ٤٢٥,٠٠٠ جنيه ، وأن الحكومة اضطرت لسد ذلك العجز إلى القروض السائرة ، وأن العجز المنتظر فى ميزانية سنة ١٨٨٤ يبلغ ٥١٢,٠٠٠ جنيه ، منها ٣٦٠,٠٠٠ جنيه لجيش الاحتلال .

وجاء فى هذه المذكرة أن مجموع العجز فى حسابات الحكومة كان مايأتى :

١٦٠,٠٠٠ جنيه عجز سنة ١٨٨١ .

٨٥٠,٠٠٠ جنيه عجز سنة ١٨٨٢

١,٦٣٥,٠٠٠ جنيه عجز سنة ١٨٨٣

٥١٢,٠٠٠ جنيه عجز سنة ١٨٨٣

٣,٩٥٠,٠٠٠ جنيه التعويضات الواجب دفعها سنة ١٨٨٤ عندما دفع سنة ١٨٨٣ .

١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه نفقات إخلاء السودان .

٨,١٠٧,٠٠٠ جنيه

واستخلصت المذكرة من هذه البيانات أن مصر فى حاجة إلى عقد قرض جديد مقداره ثمانية ملايين جنيه[٥] .

---

(٥) مذكرة اللورد جرانفيل إلى الدول وملحقاتها - الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١ .

وقد لبت الدول دعوة انجلترا ، واجتمع المؤتمر بلندن فى يونيه سنة ١٨٨٤ ، ولكن المؤتمرين لم يتفقوا رأياً فى طريقة تسوية حالة مصر المالية ، فانفض المؤتمر فى ٢ أغسطس على غير جدوى ، وأخفقت الحكومة البريطانية مؤقتاً فيما قصدت إليه .

إيفاد اللورد نورثبرك إلى مصر

أرادت انجلترا أن تستر أخفاق مؤتمر لندن ، فأوفدت فى أغسطس سنة ١٨٨٤ اللورد نورثبروك Lord Northbrook حاكم الهند العام السابق ، ومن رجالها الماليين والسياسيين إلى مصر ، حاملاً لقب « مندوب سام » ، مهمته درس الحالة فى مصر ، وتعرف النصائح التى يحسن بذلها للحكومة المصرية ، لكى تستأنف بحث ماأخفق فيه مؤتمر لندن .

جاء اللورد نورثبروك إلى مصر يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ [٦] فى عهد وزارة نوبار باشا ، وكان يصحبه الجنرال اللورد ولسلى قائد الحملة التى أعدتها انجلترا لإنقاذ غردون [٧] ، فاستقبلا استقبالاً فخماً فى الإسكندرية والقاهرة ، وزار اللورد نورثبروك الخديو توفيق باشا ، وتبودلت الزيارات بينه وبين الوزراء ، وأخذ يزور المصالح والدواوين ، ويستقبل الموظفين والأعيان ، كأنه الحاكم بأمره ، وأخذ يفحص حالة البلاد السياسية والمالية ، وبإيعازه أبلغت الحكومة أعضاء صندوق الدين فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وجود عجز مقداره ١٩٨,٥٨٨ جنيه ، وأن حالة الخزانة فى شهر أكتوبر تدل على وجود عجز مقداره ٣٢٧٤٧ جنيه ، وإذا استمرت الحال كذلك فإن الحكومة ستضطر إلى وقف أداء مرتبات الموظفين ، ولا يجوز أن تسلك هذا السبيل ، لذلك قرر مجلس الوزراء وقف استهلاك الدين العام ، وأن الإيرادات التى كانت مخصصة بموجب قانون التصفية لصندوق الدين لا تدفع له ، بل ترسل إلى خزانة وزارة المالية ، واصدرت الوزارة أوامرها إلى مديرى المديريات المخصص إيرادها للدين ، وإلى مديرى الجمارك والسكك الحديدية وميناء الإسكندرية ، بالكف عن إرسال إيراداتها إلى صندوق الدين ، فيما يزيد عما هو ضرورى لتكملة قسط الدين الممتاز وفائدة الدين الموحد [٨] .

---

(٦) الوقائع المصرية عدد ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤ .

(٧) سيرد الكلام عنها فى الفصل التاسع

(٨) الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤

كان هذا القرار نقضًا لقانون التصفية ، وقد عدته الدوائر الأجنبية (انقلابًا ماليًا) ، واحتج عليه معتمدو الدول وأعضاء صندوق الدين ، فأجاب نوبار باشا على احتجاجهم بأن الضرورة قضت باتخاذ هذا القرار ، وقد بلغ ما استولت عليه الحكومة من حساب صندوق الدين تنفيذًا لهذا القرار ٢٥٠ ألف جنيه ، فرفع صندوق الدين دعوى على الحكومة أمام المحكمة المختلطة ، بإلزامها برد ما أخذت من المال ، فأصدرت المحكمة المختلطة فى ديسمبر سنة ١٨٨٤ حكمها فى هذه القضية الهامة ، وهو يقضى بالزام الحكومة رد المبلغ إلى خزانة صندوق الدين .

ولم يطل اللورد نورثبروك إقامته فى مصر ، إذ رأى أن التسوية المالية لا تتم إلا بموافقة الدول . فبارحها فى أواخر أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، بعد أن أخفق فى مهمته الحقيقية .

توقيع اتفاق لندن

(١٨ مارس سنة ١٨٨٥)

فعادت انجلترا تطرق باب المفاوضات مع فرنسا والدول الأخرى (ألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا) ، ورضيت أن يكون أساس المفاوضة من جديد المشروع الذى سبق لفرنسا أن قدمته فى مؤتمر لندن ، وبذلك استمالتها إلى الاتفاق ، كما استمالت ألمانيا والروسيا بأن جعلت لكل منهما عضوًا فى صندوق الدين ، وانتهت المفاوضة بتوقيع اتفاق لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وفحواه أن تضمن الدول الست انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا عقد قرض جديد للحكومة المصرية ، مقداره تسعة ملايين جنيه انجليزى بفائدة لا تزيد عن ٣ ونصف فى المائة ، وخصص لفوائد واستهلاك هذا القرض قسط سنوى قدره ٣١٥,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، يؤخذ من الإيرادات المخصصة للدين الممتاز والدين الموحد ، على أن يدفع من القرض مايكفى لأداء التعويضات عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، ثم لسد عجز الخزانة المصرية ، وأداء نفقاتها الاستثنائية ، وأن يتولى صندوق الدين التصرف فى هذا القرض ، فيخصم منه أولا المبالغ اللازمة للتعويضات ، ويدفعها إلى أربابها لحساب الحكومة المصرية ، تنفيذًا لقرارات لجنة التعويضات ، ويدفع باقى القرض إلى الحكومة ، تبعًا لحاجاتها[٩] .

وحددت المصروفات العادية السنوية للحكومة بمبلغ ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه ، ونص على ذلك فى المرسوم الخديوى الذى صدر بالقرض الذى اتفقت عليه الدول .

(٩) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ ص ٥١ . وقد نشرنا نص الاتفاق والتصريح المرافق له فى قسم الوثائق التاريخية .

تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥

واقترن هذا الاتفاق « بتصريح » بتاريخ ١٧ مارس ، اتفق عليه مندوبو الدول السبع التى اشتركت فى توقيع الاتفاق ، يتضمن الشروط الآتية :

أولا : ترخص تركيا للحكومة المصرية بعقد القرض المذكور .

ثانياً . قبلت الدول أن تسرى على رعاياها ضريبة الأملاك المبنية (العوايد) ، كما صدر بها مرسوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وأن تسرى عليهم ضريبة أوراق الدمغة والباطنطة ، وكان الأجانب لايلتزمون بهذه الضرائب من قبل .

ثالثاً : التعجيل بمفاوضات بين الدول لتقرير النظام الذى يكفل حرية الملاحة فى قناة السويس ، وتشكيل لجنة مؤلفة من مندوبى الدول السبع ، تجتمع بباريس يوم ٣٠ مارس ، لتحضير مشروع هذا النظام ، على أساس تلغراف الحكومة البريطانية إلى الدول بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ [١٠] ، ويحضر اللجنة مندوب عن الخديو بصوت استشارى (تأمل !) ، وأن يعرض هذا المشروع على الدول السبع ، فإذا وافقت عليه تتخابر مع الدول الأخرى لإقراره .

القرض المضمون

(٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥)

وصدر المرسوم الخديوى بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ بعقد القرض المشار إليه فى اتفاق لندن بفائدة ٣ فى المائة ، وقيمته الحقيقية ٨,٧٧٥,٠٠٠ جنيهاً مصرياً ، وهو المسمى القرض المضمون ، وتضمن المرسوم الأحكام الجوهرية الواردة فى اتفاقية لندن ، وحدد فيه للمصروفات العادية مبلغ ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه من الإيرادات الحرة ، أى غير المخصصة للدين العام ، مع إمكان زيادته فى بعض الأحوال ، وإذا اتفق أن الإيرادات الحرة لم تبلغ المقدار المذكور ، فيقوم صندوق الدين بتسديد الفرق من زيادة الإيرادات المخصصة للدين العام ، ويدفعه للحكومة ، وكل ما يزيد من الإيرادات الحرة والإيرادات المخصصة للدين العام يقسم مناصفة بين الحكومة

(١٠) يتضمن هذا التلغراف مقترحات الحكومة البريطانية فى شأن القناة ، وخلاصتها أن تكون حرة لمرور جميع السفن فى جميع الأوقات ، وأنه لايجوز القيام بأعمال عدائية داخل القناة أو بجوارها ولا إنزال مهمات حربية وذخائر على ضفتيها ، ولا يجوز إنشاء حصون واستحكامات على ضفتى القناة أو فى جوارها

وصندوق الدين ، بعد خصم المبالغ اللازمة لخدمة الديون المختلفة والمصروفات العادية المرخص بها .

وصار هذا المرسوم مع اتفاق لندن الأساس المالى لميزانية الحكومة ، كما كان قانون التصفية من قبل .

وغنى عن البيان أن إبرام اتفاق على النحو المتقدم ، يرجع إلى نفوذ السياسة البريطانية ، وتردد السياسة الفرنسية ، وكان الباعث على قبوله من الدول الأوروبية عامة رغبتها فى ضمان التعويضات لرعاياها على حساب الحكومة المصرية ، وما نالته ألمانيا والروسيا خاصة من تعيين عضو عن كل منهما فى صندوق الدين ، فهو مظهر من مظاهر التواطؤ بين تلك الدول وانجلترا على هضم حقوق مصر ومساعدة انجلترا على استخلاص نفقات جيش الاحتلال من الحكومة المصرية ، ويبدو هذا التواطؤ جليًّا من أن الدول المشتركة فى الاتفاق لم تتعرض لمركز الاحتلال ، ولا طالب انجلترا باحترام الاتفاقات الدولية الخاصة بمصر ، فلا غرو أن عدت انجلترا هذا الاتفاق فوزاً لسياستها فى المسألة المصرية .

* * *

الفصل السادس

مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء

(١٨٨٥ – ١٨٨٧)

هى مفاوضات اقترحت الحكومة الإنجليزية إجراءها مع تركيا بقصد تحديد موعد للجلاء عن مصر ، وبيان شروطه ، وقد شغلت هذه المفاوضات سنتين ، من أغسطس سنة ١٨٨٥ إلى يوليه سنة ١٨٨٧ ، وانتهت على غير نتيجة .

وقد يبدو غريباً أن تقترح انجلترا الدخول فى مفاوضات مع تركيا فى شأن الجلاء ، فهل كانت حقيقة جادة فى رغبتها الانسحاب من مصر حتى تتفاوض فى هذا الصدد ؟

إن الظروف والملابسات لا تدل مطلقاً على هذه الرغبة ، وإنما هى مظاهر أرادت بها أن تكسب ما تستطيع من الوقت ، وأن تخدع الرأى العام فى مصر وفى مختلف البلدان ، وتلقى فى روعه أنها لا تنوى البقاء فى مصر ، وأنها راغبة فى احترام المعاهدات ، وعازمة على الجلاء ، وبذلك تضعف روح الكراهية ضدها ، وتخفف حدة المقاومة التى يثيرها الاحتلال فى النفوس ، لأن الدخول فى المفاوضات من شأنه أن يصرف الأذهان عن المقاومة ، مادامت المفاوضة جارية ، وقد أفلحت انجلترا فى مد أجل مفاوضات درومندولف سنتين متعاقبتين ، وانتهت بالإخفاق وبقاء الاحتلال قائماً فى البلاد .

استقالة وزارة جلادستون وتأليف وزارة سالسبرى

إن وزارة المستر جلادستون Gladstone هى التى فى عهدها وقع الاحتلال ورسخت قدمه فى مصر وأقيمت قواعد الحماية المقنعة التى بسطتها انجلترا على البلاد ، وقد بقى جلادستون يتولى الحكم إلى أن استقالت وزارته فى يونيه سنة ١٨٨٥ ، على أثر قرار أصدره ضدها مجلس العموم ، فخلفتها وزارة المحافظين برئاسة اللورد سالسبرى Lord Salisbury وكان أول عمل له فى المسألة المصرية إيفاده السير هنرى درومندولف Sir Drummond Wolff إلى الآستانة لمفاوضة الحكومة التركية فى شأن الجلاء عن مصر وتحديد موعده .

مجىء درومندولف إلى الآستانة

وصل السير درومندولف إلى الاستانة يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٥ ، حاملاً لقب « مبعوث فوق العادة ووزير مفوض لمهمة تتعلق بالشئون المصرية » ، وقابل السلطان عبد الحميد ، باسطًا أمله فى أن تصل الحكومتان إلى اتفاق فى الشئون المصرية ، وبعد أن التقى برجال الحكومة التركية ، أسفرت مفاوضاته الأولى عن اتفاق وقع عليه هو ووزير خارجية تركيا فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ ، وفحواه إيفاد مندوب سام (قوميسير) عثمانى ، وآخر إنجليزى ، إلى مصر ، تكون مهمتهما الاشتراك مع الخديو فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وبحث التغييرات التى يحسن إدخالها فى نظام الإدارة المصرية .

وهذه المهمة فى ذاتها تدل على أن انجلترا لم تكن تنوى الجلاء ، فإن الجلاء لا يتفق مع إعادة تنظيم الجيش المصرى ، أو إدخال تغييرات فى نظام الإدارة المصرية ، بل تنم هذه المهمة عن نية الإنجليز فى البقاء ، لا فى الجلاء .

واشتمل الاتفاق على أمر آخر ، وهو أن على المندوب السامى العثمانى الاتفاق مع الخديو لإعادة الهدوء فى السودان ، على أن يطلع المندوب السامى الإنجليزى على مفاوضاته فى هذا الصدد ، وأن لا ينفذ شىء يتعلق بهذا الغرض إلا بعد موافقته ، وإذا لم يبق شك فى سلامة الحدود المصرية وانتظام الحكومة المصرية واستقرارها ، فالمندوبان الساميان يقدمان تقارير إلى حكومتيهما ، وبعد ذلك تتبادل الحكومتان الرأى لعقد معاهدة تتضمن جلاء الجنود البريطانية عن مصر ، وتحديد موعده المناسب [١] .

أحمد مختار باشا الغازى

وتنفيذًا لهذا الاتفاق جاء السير درومندولف إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٨٥ [٢] وعين السلطان أحمد مختار باشا (الغازى) مندوبا ساميا لهذه المهمة ، فجاء فى ديسمبر من تلك السنة [٣] والتقى

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١ ص ١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٥ .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٥

بالسير ولف ، وقابل كل منهما الخديو توفيق باشا ، وأبدى الخديو اهتمامه بهذه المفاوضات ، ورغبته فى أن يتولاها بنفسه لما لها من الأهمية ، وتباحثوا فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وكلف مختار باشا وضع تقرير فى هذا الشأن ، فقدم تقريرين يتضمنان وجوب زيادة عدد الجيش المصرى إلى ١٦,٨٠٠ مقاتل ، وأعرب عن أمله فى أن تتنازل الحكومة الإنجليزية عن المبلغ الذى تتقاضاه من مصر سنويًّا نفقات لجيش الاحتلال ، ومقداره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه على وجه التقريب ، وبضمه إلى ميزانية الجيش يكون فيها الكفاية للإنفاق على الجيش المصرى ، وأبان ضرورة استعادة دنقلة تمهيدًا لاسترداد السودان وإخماد الثورة المهدية التى كانت وقتئذ فى إبان انتصارها ، برغم وفاة المهدى ، وقال إنه لا يمكن إخماد هذه الثورة بواسطة جيش إنجليزى ، أو جيش مختلط مؤلف من جنود إنجليزية وجنود مصرية ، بل لابد لقمعها من جيش مصرى ، وأن العلاج الناجع لهذه الثورة هو إعادة تنظيم الجيش المصرى بقيادة ضباط مصريين أو أجانب ممن قضوا فى خدمة الجيش مددًا طويلة حتى أصبحوا كالمصريين ، واقترح الاستغناء عن منصب السردار (الذى كان إنجليزيًّا) ، وأن يحل محله رئيس أركان الحرب ، كما اقترح إنقاص الرواتب التى كانت تؤدى للضباط الإنجليز ، للاقتصاد فى نفقات الجيش ، وقدر نفقات هذا الجيش بمبلغ ٤١٥,٠٠٠ جنيه سنويًّا ، ولما كانت ميزانية الجيش تبلغ وقتئذ ١٣٠,٠٠٠ جنيه ، يضاف إليها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه المخصصة لجيش الاحتلال ، فيكون مجموعها ٣٣٠,٠٠٠ جنيه ، والباقى ٨٥,٠٠٠ جنيه يمكن الحصول عليها من الاقتصاد فى أبواب الميزانية الأخرى ، وقال إنه على أثر تأليف هذا الجيش يكون من الواجب أن تنسحب الجنود الإنجليزية من الحدود المصرية والسودانية ، ويحل هذا الجيش محلها ، متخذًا دنقلة قاعدة عسكرية لأعماله ، وقال إن مجرد وجود جيش إسلامى وإعداده لاسترداد السودان ، يوقع الفرقة والانقسام بين زعماء القبائل السودانية ، ويساعد الجيش على إتمام مهمته[٤] .

لم تكن هذه المقترحات مما تقصده الحكومة الإنجليزية فى مفاوضات درومندولف ، لأن تأليف جيش مصرى ضباطه من الوطنيين ، وإلغاء منصب السردار الإنجليزى ، وإخماد ثورة السودان ، كل ذلك مما لا يتفق مع مقاصدها الاستعمارية ، فلا غرو أن أجابت على مقترحات مختار باشا بمذكرة قدمها السير درومندولف فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٦ ، تتضمن رفض هذه المقترحات ،

(٤) عن تقرير أحمد مختار باشا — الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٦ وثيقة رقم ١٣ .

فقد أبت الموافقة على استرداد دنقلة ، وتمسكت « بالنصيحة » التى أبدتها للحكومة المصرية فى إخلاء السودان، وبأن لا تتجاوز حدود مصر الجنوبية وادى حلفا، وقالت فى مذكرتها أن لا ضرورة لزيادة عدد الجيش المصرى إلى القدر الذى اقترحه مختار باشا ، لأن حالة الميزانية المصرية لا تسمح بهذه الزيادة ، ونوهت إلى ما اقترحه اللورد دفرين فى تقريره من جعل عدده ستة آلاف فقط ، واقتراح الكولونيل فريزر فى مؤتمر لندن جعله خمسة آلاف ، ثم اقترح اللورد نورثبروك جعله سبعة آلاف ، ورفضت أيضًا التنازل عن المائتى ألف جنيه التى كانت تدفعها مصر لنفقات جيش الاحتلال ، وتمسكت ببقاء الضباط الإنجليز فى الجيش المصرى برئاسة السردار الإنجليزى(٥) .

فكان هذا الرد إيذانًا بأنها لا تنوى قط الجلاء عن مصر ، وقد صرح الكونت دونى D'Auny معتمد فرنسا فى مصر وقتئذ فى حديثه عن هذه المذكرة مع السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) أن موقف الحكومة البريطانية يبدو متناقضًا مع حديثها عن الجلاء(٦) .

وفى خلال هذه المفاوضات سقطت وزارة سالسبرى فى أواخر يناير سنة ١٨٨٦ ، وخلفتها وزارة جلادستون ، ثم سقطت هذه فى يونيه سنة ١٨٨٦ ، وأعقبتها وزارة سالسبرى من جديد . فاتخذت الحكومة الإنجليزية هذه الفرصة ذريعة لوقف المفاوضات مؤقتًا ، اكتسابًا للوقت ، ولم يكن يضيرها الانتظار لأنها فى الواقع تحتل البلاد ، ولأن فى بقاء المندوب العثمانى والمندوب الانجليزى فى القاهرة مايشعر أغلبية الأهلين أن هناك مساعى من الجانبين فى سبيل التفاهم والاتفاق ، فتضعف روح المقاومة الأهلية ، وهذا فى ذاته أعظم مكسب للإنجليز .

ثم استؤنفت المفاوضات فى الآستانة بين السير درومندولف والباب العالى ، وطالت على غير جدوى ، لأن الحكومة التركية كانت تلح قبل الاتفاق فى تحديد موعد للجلاء ، وأخيرًا أذن اللورد سالسبرى للسير ولف أن تحدد موعد الجلاء بثلاث سنوات للقاهرة ، وخمس بالنسبة لسائر القطر المصرى .

---

(٥) مذكرة السير درومندولف إلى مختار باشا – الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ – ١٨٨٦ وثيقة رقم ١٩ .

(٦) المرجع السابق وثيقة رقم ١٨

اتفاقية الآستانة

(٢٢ مايو سنة ١٨٨٧)

وعلى هذا الأساس اتفق المفاوضون من الجانبين على توقيع اتفاقية ، عرفت باتفاقية الآستانة ، تضمنت أن تجلو الجنود الإنجليزية عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها (أى فى سنة ١٨٩٠) ، إلا إذا تبين فى ذلك الحين احتمال خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، ففى هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانية ، إلى أن يزول هذا الخطر ، وتبقى لانجلترا بعد الجلاء رقابة عامة على الجيش تنتهى بعد سنتين من تمام الجلاء ، وعندئذ تتمتع مصر بسلامة أملاكها ، ويكون لتركيا وانجلترا حق إرسال جنود إلى مصر واحتلالها فى حالة اضطراب الأمن والنظام فيها . على أنها فى حالة وجود مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها توفد مندوباً يبقى فى مصر طول مدة احتلال الجيش البريطانى [٧] .

يتبين من هذه النصوص أن انجلترا لم تكن تقصد إلا تسويغ مركزها فى مصر ، وجعل احتلالها شرعياً ، لأنها قدرت إمكان احتلالها بعد الجلاء باشتراكها مع تركيا ، وقد تبين من حوادث سنة ١٨٨٢ مبلغ بطء الحكومة التركية فى إرسال قواتها ، فهذه المعاهدة تخول انجلترا وحدها احتلال مصر ، وقد ظهر هذا القصد مما ورد فى المادة الخامسة من الاتفاقية ، إذ جاء فيها : « وفى حالة وجود مانع لدى تركيا من إرسال قواتها إلى مصر ، فإنها تكتفى بإيفاد مندوب عنها » ، ومعنى ذلك أن تتكرر مأساة سنة ١٨٨٢ ، وتخلق إنجلترا من الذرائع مثل ما خلقته لضرب الإسكندرية ، وتتأخر تركيا عن إرسال جيشها إلى مصر ، فتحتلها انجلترا وحدها ، ويكون احتلالها شرعياً يستمد وجوده من المعاهدة ، وفى ذلك يقول اللورد ألفريد ملنر : « إن النقطة الهامة فى هذه الاتفاقية هى الاعتراف بحق بريطانيا فى إعادة احتلال مصر ، حقاً أن تركيا احتفظت لنفسها بمثل هذا الحق ، ولكن بما أن تركيا ليست فى أى وقت مستعدة للعمل السريع ، فإن اشتراكها فى هذا الصدد ليس له قيمة عملية ، وتكون انجلترا وحدها هى التى تتولى قمع الاضطرابات »[٨] .

---

(٧) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٧ وثيقة رقم ٧٢ .

(٨) انجلترا فى مصر England in Egypt للورد ألفرد ملنر ص ١٢٣ طبعة سنة ١٩٢٠ .

وقد كانت الاتفاقية لم يزل ينقصها ، لكى تحوز قوتها القانونية ، تصديق السلطان ، فاعترض عليها مختار باشا ، وعارض فيها سفيرا فرنسا والروسيا ، لما فيها من تمييز مركز انجلترا على مصر والبحر الأبيض المتوسط ، وأسفرت هذه المساعى عن إحجام السلطان عن التصديق عليها ، فأصبحت كأن لم تكن ، وبذلك انتهت مفاوضات درومندولف بالإخفاق ، وغادر الآستانة فى يوليه سنة ١٨٨٧ .

أما مختار باشا فقد استمر فى مصر ، برغم إخفاق هذه المفاوضات ، لأنه اعتبر أن مهمته هى مطالبه انجلترا بالجلاء ، وهذه المهمة لا تنتهى إلا بتمام الجلاء ، فلا غرو أن سخط الإنجليز على بقائه فى مصر ، ولقد صرح هو فى غير مرة أنه يعد نفسه « احتجاجًا حيًّا على الاحتلال » ، ومن هنا جاء عطف الشعب عليه ، إذكان يرى فيه رمزًا للاحتجاج على الاحتلال الأجنبى .

ويلزمنا أن نعترف بأن عدم توقيع الآستانة لم يكن فى ذاته مكسبًا للقضية المصرية ، إذا لم تعقبه مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر ، أما مافعلته من معارضتها فى توقيع هذه الاتفاقية ، ثم ترك انجلترا بعد ذلك تفعل فى مصر ماتشاء ، فهذا فى الواقع هو مكسب لانجلترا ، ومظهر من مظاهر السياسة الفرنسية فى المسألة المصرية ، وفى ذلك تقول مدام جولييت آدم فى مقالة لها نشرتها فى فبراير سنة ١٩٠٤ بمجلة (القول الفرنسى فى الخارج)[٩] منتقدة سياسة فرنسا حيال المسألة المصرية :

« لقد كانت اتفاقية (درومندولف) عقدًا ناقصًا ، ولكنها كانت أفضل من لا شىء ، ففيها حددت انجلترا تاريخ الجلاء ، وكانت فقرة واحدة منها تتضمن خطرًا حقيقيًا ، وخصوصًا فى يد انجلترا ، وهى التى حفظت فيها لنفسها الحق فى احتلال مصر مرة أخرى إذا حدثت فيها اضطرابات جديدة ، وقد بذلت فرنسا ومعها الروسيا غاية الجهد فى منع السلطان من التوقيع على هذه الاتفاقية ، فبماذا عوضتها فرنسا ؟ بم أثبتت للمصريين رغبتها الأكيدة فى نهو أجل الاحتلال ، والحصول على ذلك الميعاد الذى ضربته انجلترا ؟ وإذا كانت قد اعترفت بمبدإ الجلاء ، فهل استفادت سياستنا من هذا الاعتراف مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتنا ؟ كلا ، لم تعمل فرنسا شيئًا ما ، وارتكبت بذلك خطأ لايمحى ولا يزال ، حيث سمحت لانجلترا أن تقول : « لقد سلكت مسلك الشرف والاستقامة . ولكنكم رفضتم اقتراحاتى بشأن الجلاء » . ولقد اعتقد

---

(٩) نشر اللواء تعريبها فى عدد ٦ مارس سنة ١٩٠٤ .

المصريون يومئذ أن فرنسا تعد مشروعًا أوضح ، وأتم من مشروع (درومندولف) ، وانتظروا ظهوره ، ولكن انتظارهم كان عبثًا ، ولم يروا بعد الانتظار الطويل إلا (الاتفاق الودى) سنة ١٩٠٤ مع انجلترا !

وكتب (اللواء) فى عدد ١٣ أبريل سنة ١٩٠٤ لمناسبة عقد (الاتفاق الودى) بين فرنسا وانجلترا يقول : « إن فرنسا التى ألحت على السلطان فى عدم التوقيع على معاهدة درومندولف ، وبذلت كل جهدها لإحباط مساعى انجلترا يومئذ ، مع أن هذه المعاهدة كانت تحدد ميعاد الجلاء بعام ١٨٩٠ بعبارة صريحة قطعية ، لايجوز لها أن تسخر من استقلال هذه البلاد وتسلم بالاحتلال ونتائجه » .

وكتب فى عدد ٨ فبراير سنة ١٩٠٥ فى صدد موقف تركيا حيال مصر بعد الاحتلال يقول : « اهتم الباب العالى بمسألة مصر اهتمامًا كليًّا ، فاتفق مع انجلترا عام ١٨٨٥ على إرسال مندوب من قبله (وهو أحمد مختار باشا) ، وآخر من قبلها لوضع تقرير عن حالة مصر وتمهيد سبيل الجلاء ، وتوصل بمجهوداته السياسية إلى أن عقد معها معاهدة درومندولف فى سنة ١٨٨٧ ، ولولا إلحاح الروسيا وفرنسا عليه لوقع عليها وكانت ارتبطت انجلترا بها ارتباطًا فعليًّا وتحتم عليها الجلاء عن مصر » .

وصفوة القول أن إخفاق مفاوضات درومندولف لم يكن مكسبًا جديًّا للقضية المصرية ، بل كان هذا الإخفاق وما أعقبه من ترك الاحتلال قائمًا خسارة لاشك فيها .

* * *

الفصل السابع

مسألة قناة السويس
ومعاهدة الآستانة سنة ١٨٨٨

كان من شروط عقد الامتياز الذى منحه سعيد باشا إلى المسيو فريدينان دلسبس فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ لحفر قناة السويس ، جعل القناة وموانيها على الحياد ، والملاحة فيها حرة ومباحة للسفن التجارية جميعًا ، دون تفرقة أو تمييز أو حرمان لأى شخص أو لأية جنسية (مادة ١٤) ، وأن لا تمنح الشركة صاحبة الامتياز لأى شخص أو سفينة مزايا يحرم منها باقى السفن أو الشركات أو الأفراد (مادة ١٥) ، وقد بقى حياد القناة مرعيًا ومحترمًا بين الدول ، إلى أن وقعت الحوادث العرابية ، فخرقت انجلترا هذا الحياد ، واتخذت القناة ميدانًا لحركاتها الحربية ، فاحتلت بور سعيد ثم الإسماعيلية والسويس ، ومنعت مرور السفن من القناة واحتلتها ، واتخذتها قاعدة للزحف على مصر[1] .

فلما وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ ووضعت انجلترا يدها على مصر ، أرادت أن تطمئن الدول على حياد القناة ، فنوه اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بهذا الحياد فى تلغرافه الذى أرسله إلى الدول بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ عن سياسة بريطانيا العظمى فى مصر ، وأوضح فيه مقترحات الحكومة البريطانية فى شأن القناة ، وخلاصتها كما تقدم بيانه (ص ٧٦) أن تكون حرة لمرور جميع السفن فى جميع الأوقات ، وأن لا يجوز القيام بأعمال حربية داخل القناة أو بجوارها ، ولا إنزال مهمات وذخائر على ضفتيها ، ولا يجوز إنشاء حصون أو استحكامات على ضفتى القناة أو فى جوارها .

وقد تضمن « التصريح » المؤرخ ١٧ مارس المرافق لاتفاق لندن المبرم فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ (انظر ص ٧٦) تأليف لجنة دولية تضع النظام الذى يضمن حرية المرور فى القناة ، وأن تتألف هذه اللجنة من مندوبين عن الدول السبع التى اشتركت فى مؤتمر لندن[2] ، ومندوب عن

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ٣٨٧ ، ٤١٦ وما بعدها .

(٢) انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا ، وقد حضر اجتماعات اللجنة مندوبون أيضا عن هولندا وأسبانيا .

الخديو يحضر اجتماعات اللجنة ، ويكون له صوت استشارى فقط (تأمل !) .

وقد اجتمعت اللجنة لأول مرة فى باريس يوم ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، وحضر اجتماعاتها حسين فخرى باشا مندوبًا عن مصر ، وأخذت تضع مشروع هذا النظام ، واستمرت المفاوضات طويلاً فى هذا الصدد ، سواء فى داخل اللجنة أو بين الدول ، بحيث طالت مدة ثلاث سنوات ، لأن الحكومة البريطانية رفضت أن يتضمن الاتفاق أى إشارة إلى الجلاء عن مصر ، وغنى عن البيان أن حياد قناة السويس لا يمكن أن يكون حيادًا صحيحًا مع وجود القوات البريطانية فى مصر ، ولم يكن تقرير حياد القناة ليهم انجلترا بعد الاحتلال ، ولذلك سوفت فى المفاوضات بشأنه ، فى حين أنها عجلت بتقرير اتفاق لندن الخاص بشئون مصر المالية فى مارس سنة ١٨٨٥ ، كما تقدم بيانه ، لأن هذه الشئون كانت تهمها لتفادى العقبات التى اعترضتها فى السيطرة المالية على البلاد .

معاهدة الآستانة المنظمة لحياد قناة السويس

(٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

ثم أسفرت المفاوضات بشأن القناة عن توقيع الاتفاق الدولى الضامن لحيادها ، وحرية الملاحة فيها ، وهو المعروف بمعاهدة الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وقد وقع عليها مندوبو انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا وأسبانيا وهولاندا .

وخلاصة أحكام هذه المعاهدة أن تبقى قناة السويس دائمًا حرة ومفتوحة فى حالتى السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول ، دون تمييز بينها ، وتعهدت الدول بأن لا تعرقل أو تمنع حرية المرور فى القناة فى حالتى السلم أو الحرب ، وبأن تمتنع عن حصرها أو اتخاذها ميدانًا للحركات الحربية ، وللسفن التجارية أن تمر منها بأسرع ما يمكن دون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ولا يجوز لها على كل حال أن ترسو بميناءى بور سعيد والسويس أكثر من ٢٤ ساعة ، إلا فى الأحوال القهرية ، ولا يجوز للدول المتحاربة أن تنزل فى القناة وموانئها أو تنقل منها جنودًا أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولا يجوز للدول غير المحاربة أن تبقى بوارجها الحربية بالقناة ، ولكن لها أن تبقيها فى ميناءى بور سعيد والسويس ، على أن لا يزيد ما لكل دولة على اثنتين ، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة ، وقد حددت منطقة الحياد بالقناة البحرية وموانئها فى دائرة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، وبالنسبة لترعة المياه العذبة التى تروى

منطقة القناة ، تعهدت الدول بعدم المساس بها وبفروعها ، وتعهدت أيضًا بعدم المساس بجميع المهمات والمبانى والمنشآت التابعة للقناة البحرية أو الترعة العذبة .

وحفظت المعاهدة حق مصر على منطقة الحياد من حيث أنها أرض مصرية ولمصر حق السيادة عليها ، وحق إجراء كل ما تراه فيها للدفاع عن مصر والمحافظة على الأمن والنظام ، على أن لا تتعارض هذه الوسائل مع حرية المرور فى القناة[٣] .

فالقناة بموجب هذه المعاهدة بقيت أرضًا مصرية ، مع ترتيب حق ارتفاق دولى عليها ينحصر فى حرية مرور السفن التجارية والحربية بها ، وقررت المعاهدة حق مصر فى الدفاع بقواتها عن القناة وحمايتها ، مع استعانتها فى ذلك بقوات تركيا فى حالة عدم كفاية قوات مصر لهذه المهمة .

تحفظ انجلترا

على أن انجلترا قد أبدت تحفظًا على هذه المعاهدة ، وذلك فى حالة ما إذا تعارضت نصوصها مع حريتها فى العمل مدة احتلال جنودها لمصر ، ولأهمية هذا التحفظ ننقله هنا ، وهذا نصه :

« يعتقد مندوبو بريطانيا العظمى ، وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة ، كنظام نهائى يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبهم تقديم تحفظ عام بشأن تطبيق هذه النصوص ، فيما إذا تعارضت مع الحالة الحاضرة المؤقتة والاستثنائية القائمة فى مصر ، أو كان من شأنها عرقلة حرية العمل للحكومة البريطانية أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية » .

ومعنى هذا التحفظ أن انجلترا أعلنت أنها لا تطبق نصوص المعاهدة إذا تعارضت مع الاحتلال البريطانى ، وأنها خولت نفسها الحرية فى طريق حياد القناة إذا استلزم ذلك وجود الاحتلال .

وقد بقيت انجلترا تتمسك بهذا التحفظ حتى إبرام الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، فصرحت فيه بموافقتها على أحكام معاهدة سنة ١٨٨٨ بدون شرط ولا قيد .

وظلت هذه الحالة كذلك إلى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، فتولت انجلترا السيطرة على القناة ، ومنعت مرور سفن أعدائها التجارية والحربية منها .

---

(٣) نظرا لأهمية هذه المعاهدة نشرنا نصها فى قسم الوثائق التاريخية .

معاهدة لوزان وحياد القناة

(٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣)

ولما عقدت معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ ، تقرر فيها استمرار العمل بمعاهدة سنة ١٨٨٨ (مادة ٩٩ من معاهدة لوزان) ، كما نصت المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها فى مصر والسودان ، ومعنى هذا التنازل انفراد مصر بالدفاع عن القناة ، بعد أن كان من حق تركيا مشاركتها فيه ، لأن تنازل تركيا عن كل حق لها فى مصر ، مع نفاذ أحكام معاهدة ١٨٨٨ ، يجعل الدفاع عن القناة من حقوق مصر وحدها ، وبما أن معاهدة لوزان هى معاهدة دولية ، فلا يؤثر فى الحقوق المقررة فيها ما ورد فى المادة الثامنة من معاهدة التحالف بين مصر وانجلترا المبرمة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من تخويل انجلترا وضع قوات مسلحة بجوار القناة للاشتراك فى الدفاع عنها ، لأن المعاهدة الثنائية لا تأثير لها فيما يتعارض مع أحكام المعاهدات الدولية .

على أنه مما لا شك فيه أن حياد القناة لا يتفق فعلا مع الاحتلال البريطانى ، وأنه ما دام الاحتلال قائما فإن هذا الحياد لا يعدو أن يكون نظريا ، بل وهميا ، لان الاحتلال يجعل الدولة المحتلة صاحبة السيطرة الفعلية على القناة ، ويجعل هذا الحياد رهنا بإرادتها ، وكل دولة أجنبية تقيم على القناة لا تلبث أن تهدد بوجودها حرية الملاحة فيها .

الفصل الثامن

مسألة السودان واستقالة شريف باشا

إن استقالة وزارة شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ لها أهميتها الكبرى فى تاريخ مصر الحديث ، لسببين :

أولهما : ارتباطها بمسألة السودان وضرورته الحيوية لمصر .

وثانيهما : أن شريف باشا بهذه الاستقالة قد رسم خطة المقاومة الرسمية ضد الاحتلال الإنجليزى ، فهو أول وزير مصرى فى عهد الاحتلال استقال احتجاجًا على سياسة الإنجليز وتصرفاتهم وتدخلهم فى شئون مصر ، فاستقالته من هذه الناحية حادث هام فى تاريخ الحركة القومية لأن الاحتلال الإنجليزى ما كان ليتغلغل فى شئون مصر ، ويمعن فى عدوانه على حقوقها ، لو لم يجد من الوزراء المصريين استخذاءًا واستسلامًا ، ومعاونة له فى تصرفاته ، فلو وجد من خلفاء شريف باشا فى الحكم ما لقيه منه من الإباء وإيثار الاستقالة الكريمة على التسليم فى حقوق البلاد ، لكان نصيب سياسته الاخفاق لامحالة ، لأن المقاومة الوطنية إذا جاءت من طريق الحكومة ، كانت أقوى أثرًا وأبعد مدى مما إذا اقتصرت على الناحية الشعبية ولكن من حسن حظ الاحتلال وسوء حظ مصر أن خلفاء شريف باشا فى الحكم لم يتبعوا القاعدة التى وضعها ، بل نقضوها واتبعوا قاعدة أخرى أضاعت على مصر استقلالها وكرامتها ، وهى الاستسلام للإنجليز ، وتنفيذ ما يأمرون به .

جاءت استقالة شريف باشا على أثر استفحال الثورة المهدية ، حين طلب الإنجليز من الحكومة المصرية أن تقرر إخلاء السودان وسحب جيوشها منه ، لذلك يجمل بنا أن نبين حالة السودان فى عهد الخديو توفيق باشا[1] والأسباب التى أدت إلى ظهور الثورة المهدية ، ثم نشوب الثورة ووقائعها ، إلى استقالة شريف باشا .

---

(١) راجع ما كتبناه عن السودان على عهد محمد على فى كتابنا (عصر محمد على) ص ١٥٧ وما بعدها طبعة أولى . وعلى عهد إسماعيل فى كتابنا (عصر إسماعيل) ج ١ ص ١١٠ وما بعدها .

السودان قبل الثورة المهدية

كان السودان المصرى فى أواخر حكم إسماعيل وأوائل عهد توفيق يمتد جنوبًا إلى خط الاستواء ، ويشمل بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا والبلاد التى بينهما ، إذ كانت مصر قد ضمت إليها مملكة (أونيورو) ، وبسطت حمايتها على مملكة (أوغندة) ، وبلغت حدود السودان شرقًا سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، ووصلت حدوده الجنوبية الشرقية إلى المحيط الهندى ، وضمت إليها فى هذه النواحى سواكن ومصوع وزيلع وبربرة وهرر ، وسواحل الصومال الشمالية ، وصارت جميع شواطئ البحر الأحمر الغربية من السويس شمالا إلى بوغاز باب المندب جنوبًا ملكًا لمصر ، وامتدت سلطتها إلى شواطئ خليج عدن من بوغاز باب المندب إلى رأس جردفون « جردفوى » ، ثم إلى رأس حافون الواقعين على المحيط الهندى وبلغت حدود الدولة المصرية غربًا إلى مملكة (وادى) الواقعة غربى دارفور ، « انظر الخريطة ص ٩٤ » .

وكان السودان مؤلفًا من المديريات والمحافظات الآتية :

المديريات والمحافظات	العاصمة
مديرية الخرطوم	الخرطوم
مديرية سنار وفازوغلى	سنار
مديرية بربر	بربر
مديرية دنقلة	دنقلة
مديرية كسلا أو التاكه	كسلا
مديرية فاشودة	فاشودة
مديرية كردفان	الأبيض
مديرية الفاشر	الفاشر

المديريات والمحافظات		العاصمة
مديرية داره	مديريات دارفور [2]	داره
مديرية كبكبيه		كبكبيه
مديرية بحر الغزال		ديم الزبير
مديرية خط الاستواء		الإسماعيلية (غندو كرو) ثم اللادو ثم ودلاى

وكانت مقسمة إلى مأموريات : لوتوكا ، وبور ، ومكركة ، ومنبوتو ، وودلاى ، وفويره

محافظة سواكن	سواكن
محافظة مصوع	مصوع
حكمدارية هرر	هرر
محافظة زيلع	زيلع
محافظة بربرة	بربرة [3]

وكان آخر ولاة السودان فى عهد إسماعيل وهو غردون باشا ، وقد استقال من منصبه فى أوائل عهد توفيق باشا ، على أثر إخفاقه فى تحديد التخوم بين مصر والحبشة .

تعيين محمد رؤوف باشا حكمدارًا [4] للسودان

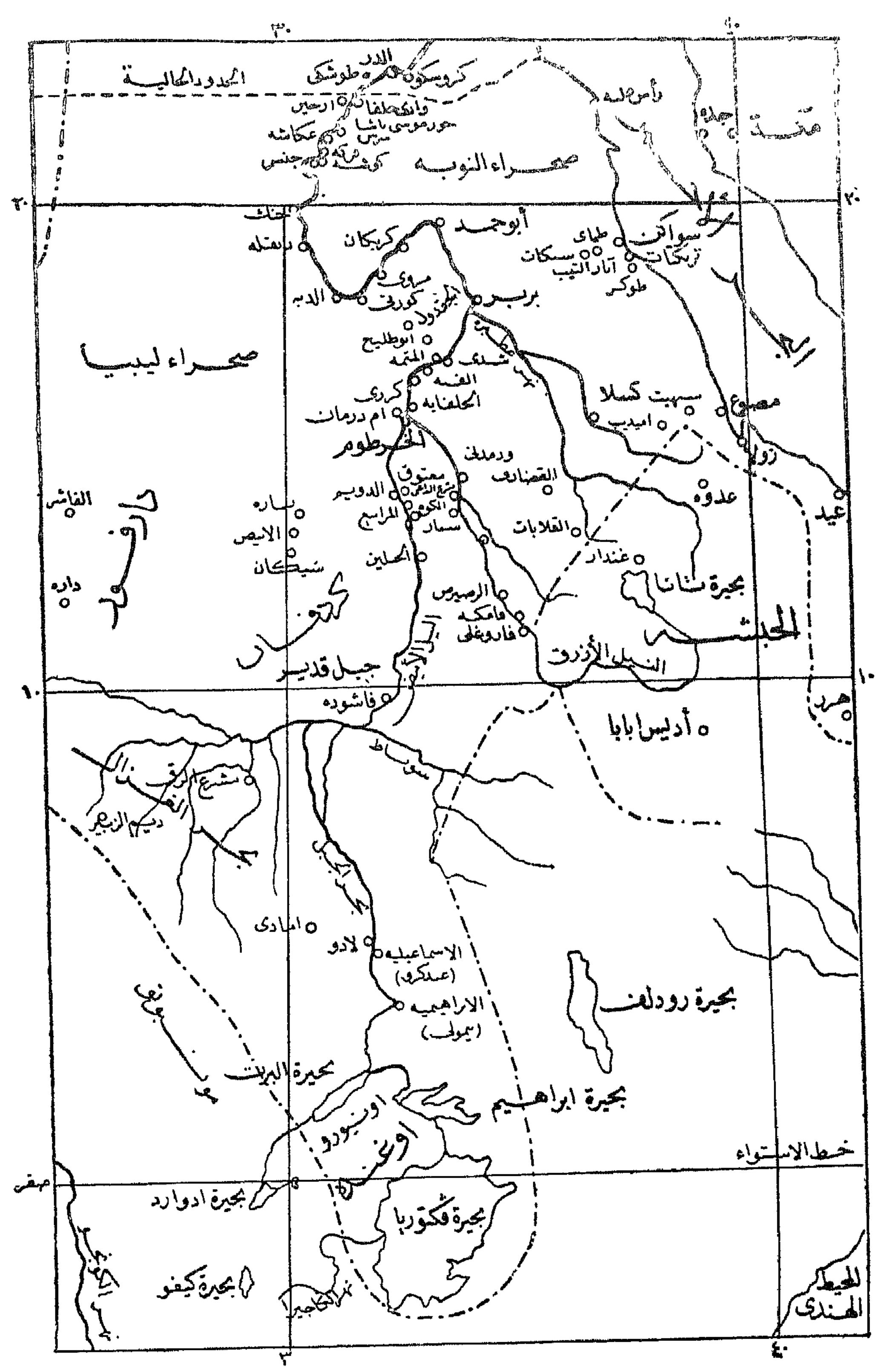
(مارس سنة ١٨٨١)

وخلفه محمد رؤوف باشا ، وهو آخر الولاة الذين حكموا السودان قبل الثورة المهدية ، وكان حاكمًا ضعيفًا ، خلوًّا من الكفاية الحربية والإدارية ، وفى عهده ظهرت تلك الثورة التى قضت على نفوذ مصر فى السودان ، ومهدت للحكم الإنجليزى فى أرجائه ، وقد عينه الخديو توفيق باشا حكمدارًا لعموم السودان ، وملحقاته ، ماعدا هرر وزيلع وبربرة وتاجورة وسواحل البحر الأحمر

(٢) كما ذكرها مسداليا بك مدير دارفور فى عهد غردون باشا فى بحثه المنشور بمجلة الجمعية الجغرافية الخديوية مجموعة ٣ عدد ١ (مايو سنة ١٨٨٨) ص ٤٦ مع تسمية مديرية كبكبية باسم (كلكل) ويوافق التقسيم الوارد فى خريطة مسداليا بك ذاته عن السودان الملحقة بالكتاب الأزرق الانجليزى Blue Book سنة ١٨٨٣ ج ١١ ص ٣٨ .

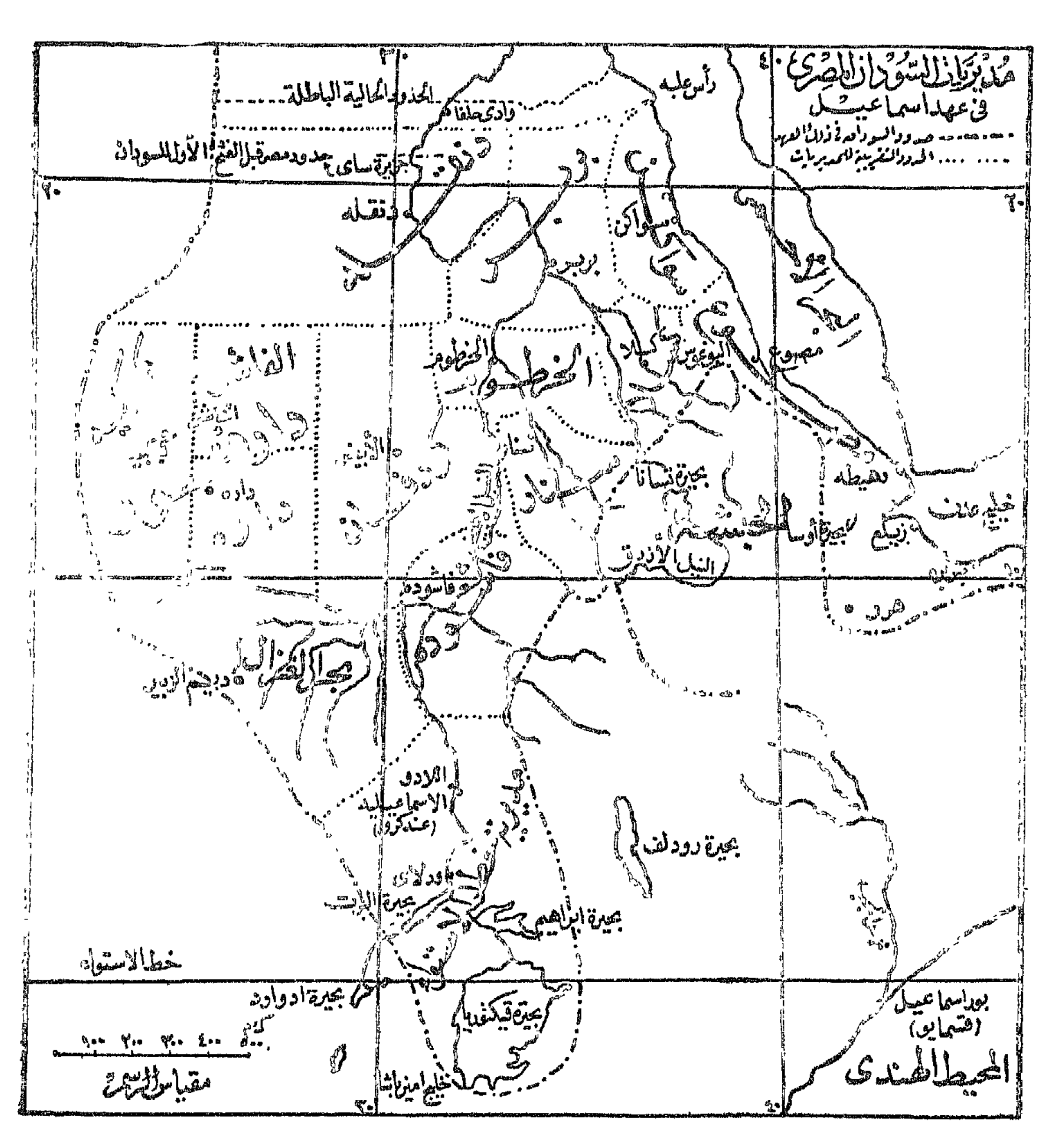
(٣) انظر الخريطة ص ٩٥

(٤) حاكما عاما



خريطة السودان فى عهد إسماعيل وأوائل عهد توفيق

(مقتبسة من كتابنا عصر إسماعيل ج ١ ص ١٣٤)



مديريات السودان فى عهد إسماعيل وأوائل عهد توفيق

(نقلا عن كتابنا عصر إسماعيل ج ١ ص ١٦٧ الطبعة الأولى)

من مصوع وسواكن وغيرها[٥] ، إذ كان لها محافظون ومديرون آخرون ، فكان محمد نادى باشا مديرًا لعموم هرر وزيلع وبربرة وتاجورة[٦] ، وعلى رضا باشا المهندس محافظًا لسواحل البحر الأحمر[٧] ، ويتبعه محافظتا سواكن ومصوع ، ثم جعل لكل منها محافظ على حدة ، فجعل علاء الدين باشا محافظًا لمصوع ، وبقى وكيل محافظة سواكن يقوم بأعمال محافظتها .

وعهدت الحكومة إلى محافظ سواحل البحر الأحمر الإشراف على شئون محافظاته ، ومحافظتى زيلع وبربرة ، وأصدر إليه الخديو توفيق أمرًا عاليًا بذلك فى ٧ رجب سنة ١٢٩٧ (١٥ يونيه سنة ١٨٨٠) ، يدل على مبلغ اتساع أملاك مصر فى تلك الأصقاع (وقد نشرناه فى قسم الوثائق التاريخية) .

وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بجعل شرق السودان جميعه ويشمل مديرية التاكة وسواكن ومصوع وسنهيت والقلابات وتوابعها إدارة قائمة بنفسها منفصلة عن حكمدارية السودان ، وأضيفت إليها محافظة عموم سواحل البحر الأحمر ، وعين علاء الدين باشا مديرًا لعموم شرقى السودان[٨] .

وكانت الحكومة لا تفتأ توجه عنايتها إلى المديريات والمحافظات البعيدة عن مركز الدولة ، فمن ذلك الأمر العالى الصادر إلى محمد نادى باشا مدير عموم (هرر) فى ٩ ربيع الآخر سنة ١٢٩٧ (٣١ مارس سنة ١٨٨٠) ، وقد تضمن توجيه نظرة إلى السهر على كل ما يكفل تقدم البلاد ورخاءها ، والمحافظة على كيانها (وقد نشرناه فى قسم الوثائق التاريخية) .

وكانت مصر تنفق من ميزانيتها على السودان نحو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه سنويًا[٩] ، ولم تفتر عزيمتها عن بذل الجهود لترقية شئونه ، فمن ذلك أنها أنشأت فى عهد الخديو توفيق باشا مدرسة طبية بالخرطوم لتعليم أبناء الأهلين الفنون الطبية[١٠] .

وأقيمت الحفلة السنوية لامتحان مدرسة الخرطوم برياسة محمد رؤوف باشا حكمدار السودان يوم ٢١ شعبان سنة ١٢٩٨ (يوليه سنة ١٨٨١) ، فكانت مظهرًا حيًّا للعناية بالحضارة والتعليم فى السودان .

(٥، ٦) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠ .
(٧) الوقائع المصرية عدد ١١ أبريل سنة ١٨٨٠ .
(٨) الوقائع المصرية عدد أول ديسمبر سنة ١٨٨٠ .
(٩) انجلترا فى مصر للورد ألفريد ملنر ص ١٢٤ .
(١٠) الوقائع المصرية عدد ١١ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

الجيش المصرى بالسودان

وكان الجيش المصرى بالسودان وقت شبوب الثورة المهدية يبلغ ٣٢,٦١٠[١١] موزعين فى المواقع الآتية :

هرر ٣,٩٥٥ ، الجيرة ٥٠١ ، زيلع ٢٨٠ ، بربرة ١٩٦ ، مصوع ٢,٤٤٢ ، سواكن ١,٨٠٠ ، على حدود الحبشة ٤٣٠٤ ، باقى نواحى السودان ١٩,٤٠٢ مرابطين فى المدن والمواقع الهامة كالخرطوم ، وأم درمان ، ودنقلة ، والدبة ، ومروى ، وبربر ، وسنكات ، وطوكر ، وسنهيت ، وأميديب ، وكسلا ، وقوز رجب ، وسوق ابن سن (القضارف) ، وأبو حراز ، وسنار ، والكوة ، والأبيض ، وبارة ، والفاشر ، وفوجة ، وأم شنقة ، وكبكبيه ، وكلكل ، وفاشودة ، ومشرع الرق ، وديم الزبير (أو ديم سليمان) ، ورمبك ، وشامبة ، وبور ، وأمادى ، واللادو ، ومكركة ، والدفلاى ، وودلاى ، وفويرة[١٢] .

ظهور الثورة المهدية سنة ١٨٨١ وأسبابها

ظهرت الثورة فى السودان سنة ١٨٨١ ، تلبية لدعوة محمد أحمد ، المشهور بالمهدى ، وهذه الدعوة لم تكن سوى السبب المباشر للثورة ، وقد سبقتها أسباب أخرى كانت بمثابة العوامل المهيأة لنجاحها ، وسنتناولها بالبحث والتحقيق ، قبل الكلام عن شخصية المهدى .

فأول هذه الأسباب مظالم الحكام ، وما عاناه الأهلون من العسف وفداحة الضرائب ، ويلزمنا أن نعترف بأن حكام السودان قبيل ظهور الثورة المهدية ، وحين ظهورها ، كانوا على جانب كبير من الظلم والجور ، لقد كانوا خليطاً من الترك والشراكسة أو من المصريين ، وكانوا كلهم سواء فى إرهاق الأهلين ، هذه حقيقة قد نشعر بالمرارة إذ نقررها ، ولكنها الحقيقة الواقعة التى لايجوز أن نتجاهلها ، بل علينا أن نعترف بها ، وأن نستخلص العبرة منها ، فلو أن كل موظف

---

(١١) إحصاء السير رجنلد ونجت باشا فى كتابه (المهدية والسودان) ص ٥١ .

(١٢) المرجع السابق بالخريطة مقابل صحيفة ٥٢ وتجد هذه المواقع فى الخرائط المنشورة بكتابنا ص ٩٤ و ص ٩٥ و ص ١٥١ .

مصرى يشعر بأن عليه واجباً قومياً لمنصبه وبلاده ، ويؤدى هذا الواجب بأمانة واستقامة ، لكان ذلك من عوامل عظمة مصر وسعادتها ، ولو أن الموظفين الذين تولوا حكم السودان قبيل ظهور الثورة كانوا مثالا للعدل والاستقامة والرغبة فى الإصلاح ، لسعد الشعب السودانى فى عهدهم ، ولما وجدت دعوة المهدى من يستمع إليها من الأهلين ، فهؤلاء الحكام يقع عليهم نصيب كبير من تبعة نشوب الثورة المهدية ، مما أدى إلى ضياع الإمبراطورية العظيمة التى بذلت مصر مابذلت من الدماء والأرواح والأموال فى سبيل تأسيسها .

حقًّا إن هذا الحكم لا يسرى على جميع حكام السودان ، فإن منهم من كان يرعى العدل وينصف المظلومين ، ولكن من الحق أن نعترف بأن العادلين من الحكام كانوا قلة ، وأن غالبيتهم كانت تتخذ الوظائف وسيلة للرشوة والإثراء من طريق غير مشروع ، ولقد زاد فى ارتكاب المظالم أن السودان كان يعتبر منفى للحكام ، ولم تكن الحكومة ترسل إليه فى الغالب إلا الموظفين المغضوب عليهم ، فالموظف الذى يذهب إلى السودان وهو شاعر بأنه مبعد أو منفى ، لا ينتظر منه العدل والاستقامة فى عمله ، أضف إلى ذلك أن حكام مصر فى ذلك العصر لم يكونوا فى الغالب مثال العدل والصلاح ورعاية مصالح المحكومين ، بل إن مظالمهم كانت كذلك من أسباب الثورة العرابية[١٣] ، فكيف بهم إذا كانوا فى أقاصى السودان حيث لا رقيب عليهم ولا حسيب ؟ فالأهلون إذن كانوا هدفًا للظلم وسوء المعاملة ، يبتز منهم الحكام مايقدرون عليه من المال ، ويرهقونهم بمختلف أنواع الضرائب والمغارم ، وهذا لا ينفى أن الحكم المصرى فى السودان قد بسط رواق الحضارة والعمران فى ربوعه مدى خمسين سنة متوالية ، كما فصلنا ذلك فى كتابنا عن (عصر إسماعيل) ، ولكننا نتكلم عن ناحية العدالة التى كان إغفالها من جانب الحكام المحليين سبباً من الأسباب الجوهرية لقيام الثورة المهدية ، وليست هذه الناحية أمرًا هينًا ، بل هى من أعظم الأركان التى تشاد عليها عظمة الممالك ، وسعادة الشعوب ، وقديماً قالوا : (العدل أساس الملك) .

نعم إن حكومة المهدى وخليفته التعايشى التى قامت على أنقاض الحكم المصرى ، كانت مثال الظلم والقسوة ، وعنوان الفوضى والتأخر ، ولم يسعد السودان قط على يدها بل وقعت فى عهدها المظالم ، وتلاحقت المحن والخطوب ، والأوبئة والمجاعات ، ولكن هذه المقارنة لا يجوز أن تصرفنا

(١٣) كما أوضحنا ذلك فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ٦٦ .

عن تقصى أسباب الثورة المهدية ، فمن الواجب أن نعترف بأن مظالم الحكام كان لها دخل كبير فى دفع الناس إلى الثورة .

وثمة سبب آخر يتصل بالحكم ، وهو تولية الحكومة بعض الأوروبيين كبرى المناصب فى السودان ، فإن هؤلاء الأجانب لم يكونوا صادقى النية نحو مصر ، بل كانوا يثيرون بأعمالهم ومظالمهم أيضًا روح الكراهية فى نفوس الشعب ، وقد انتهزوا أوامر الحكومة بمنع تجارة الرقيق ، فحاربوا هذه التجارة بكل عنف وقسوة ، مع علمهم أن هذه الحرب تثير كراهية فريق كبير من الأهلين ، وتدفعهم إلى مقاومة الحكومة .

ولقد كانت محاربة الاتجار بالرقيق فى ذاتها من أسباب نجاح الثورة المهدية ، وهذا السبب يبدو مناقضًا للسبب الأول ، لأنه مما لاشك فيه أن محاربة الرق هى من مستلزمات الحضارة والإنسانية ، ومن مقتضيات العدل والعمران ، إذ ليس من أنواع المظالم ماهو أشد همجية من اقتناص الأهلين الآمنين ، وتشريدهم فى الأقطار ، وبيعهم بيع السلع فى أسواق الرقيق ، وهكذا الثورات تحتوى فى بعض المواطن على شتى المتناقضات وكذلك كانت جهود الحكومة المصرية فى محاربة الاسترقاق من أسباب نجاح الثورة المهدية ، لأن تجار الرقيق كانوا يمثلون فى البلاد طبقة قوية من الأعيان والتجار ، فلما حرمت عليهم الحكومة ممارسة هذه التجارة التى كانت تدر عليهم الأرباح الوفيرة ، انقلبوا عليها ، وانضموا إلى الثائرين .

ويتصل بهذا السبب احتكار الحكومة تجارة العاج ، وهو من أهم مصادر الثروة فى السودان ، وقد وقع هذا الاحتكار فى عهد غوردون باشا ، فاستأثرت الحكومة بالأرباح الطائلة التى كانت تثمرها هذه التجارة على أربابها ، فنقموا من الحكومة هذه الاحتكار وسخطوا عليها ، وانضموا إلى الثورة بعد نشوبها ، قال الكولونل شايى لونج بك Chaillé long Bey فى هذا الصدد[١٤] : « إن أمر غوردون باحتكار محصول العاج قد أثار تجار السودان على الحكومة ، وهؤلاء التجار كانوا سادة السودان الحقيقيين ، فكان هذا العمل المنطوى على الظلم هو النواة الأولى للثورة المهدية ، وكانت إدارته فوضى ، وبالجملة فقد تولى حكم السودان والأمن واليسار يسودانه ، ولما غادره سنة ١٨٧٩ كان ينوء تحت أعباء الديون ، والثورة تتمخض فى أحشائه » .

أضف إلى ماتقدم سببًا آخر ، وهو جهل الأهلين ، وسرعة تصديقهم للخرافات والأوهام ،

(١٤) فى كتابه مصر ومديرياتها المفقودة ص ١٨٦ .

واعتقادهم من قبل بقرب ظهور المهدى المنتظر ، فأقبلوا على دعاوى محمد أحمد يصدقونها ويؤمنون بها ، دون تفكير ولا تحقيق .

وثمة سبب هام كان له أثر كبير فى نجاح الثورة ، وهو عجز قيادة الجيش المصرى فى السودان حين شبوبها ، فعلى رغم أن عدده كان يبلغ كما تقدم بيانه (ص ٩٧) اثنين وثلاثين ألف مقاتل ، موزعين بين مختلف المدن ، فإنه كانت تعوزه القيادة والنظام ، كما أن إدارة السودان كان يتولاها وقت ظهور المهدى حاكم من أضعف الحكام وأقلهم كفاية وشجاعة ، وهو محمد رؤوف باشا ، فكان وجوده من أكبر العوامل فى ظهور الثورة وانتصارها ، بل هو السبب المباشر لنجاحها الأول .

وزاد فى استفحال الثورة أنه لما استفاضت أنباؤها الأولى فى مصر ، لم يكترث لها العرابيون ، وكانوا وقتئذ أصحاب الحول والطول ، وامتنعوا عن ارسال المدد إلى السودان وأرادت وزارة شريف باشا (الثالثة) إرسال ألاى طراة المعروف بالألاى السودانى إلى السودان لتعزيز قوة الحكومة به ، ولكن عرابى وصحبه اعتقدوا أن الغرض من إرساله تفريق الجماعة العسكرية وإضعافها ، قال عرابى فى هذا الصدد : « إن القوة التى كانت موجودة فى جهات السودان كانت تكفى لحفظ النظام فيها ، وأنه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى تعزيزها بالألاى السودانى [١٥] ، فلما سقطت وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتألفت وزارة البارودى الموالية للعرابيين ، تغير مسلك الحكومة ، وصرفت النظر عن إرسال هذا المدد ، وهذا من أخطاء العرابيين ، ومرجع هذا الخطأ إلى أن عرابى وصحبه لم يكونوا يقدرون أهمية السودان الحيوية لمصر ، ولا كانوا يعيرونه عناية جدية ، بل كانوا ينظرون إليه كمنفى للمغضوب عليهم ، ينبئك بذلك أنه حين أمر عرابى بمحاكمة الضباط الشراكسة المتهمين بالائتمار به (إبريل سنة ١٨٨٢) كان عقابهم النفى إلى أقاصى السودان ! !

وهناك سبب سياسى لاستفحال الثورة المهدية ، يرجع إلى مطامع الإنجليز الاستعمارية ، ذلك أن الاحتلال أضعف هيبة الحكومة المصرية ، وجعلها خاضعة للسياسة البريطانية ، وكان مما بادر إليه فى أعقاب إخماد الثورة العرابية إلغاء الجيش الوطنى ، كما تقدم بيانه ، وتجريد البلاد من قوتها الحربية والبحرية ، مما ترامى صداه فى نواحى السودان ، فأغرى بها الثائرين ، وقد حالت انجلترا دون كبح جماح الثورة المهدية ، وأكرهت الحكومة المصرية على إخلاء السودان بحجة عجزها عن

---

(١٥) مذكرات عرابى ص ٢٢٣ .

إخمادها ، على حين أنها كانت تستطيع لو تركت وشأنها ، أن تقضى على محمد أحمد وثورته .

ومما لا مراء فيه أن سياسة انجلترا عقب الاحتلال كانت ترمى إلى بث الفوضى وإثارة الفتنة فى السودان ، لكى تتخذ من الثورة ذريعة لتسويغ بقائها فى مصر ، ولكى تضعف من شوكة مصر من ناحية أخرى ، فلا تقوى على استرداد استقلالها ، وليس أفعل فى أضعاف شوكتها من شبوب الثورة فى السودان وتغلبها على قوات الحكومة فيه ، من أجل ذلك كانت انجلترا تنظر بعين الغبطة إلى امتداد تيار الثورة المهدية ، ومن أجل ذلك أيضًا عارضت رغبة الحكومة المصرية فى وقف تيار هذه الثورة ، ولما رأت عبد القادر باشا حلمى حكمدار السودان فى أوائل عهد الاحتلال قد نجح فى التنكيل بالثائرين وإعادة سطوة الحكومة المصرية ، عملت على إقصائه من منصبه لتعود الثورة سيرتها الأولى فالسياسة الإنجليزية هى ولا شك من أهم الأسباب التى ساعدت على استفحال ثورة المهدى ، تحقيقًا لمطامعها الاستعمارية .

التوافق الزمنى بين الثورة العرابية والثورة المهدية

من الحقائق التى تلفت النظر أن الثورة المهدية والثورة العرابية ظهرتا فى أوقات متقاربة ، وقد كان هذا التقارب باعثًا لبعض المورخين إلى الظن بأن يد انجلترا هى التى دبرت الثورتين فى وقت واحد ، لكى تستفيد منهما ، فقد كانت الثورة العرابية ذريعة لاحتلال مصر ، كما كانت الثورة المهدية فرصة اغتنمتها لفصل السودان عن مصر ، ثم الاستئثار به من بعد ، على أن هذا الظن ليس له ظلاً من الواقع ، أما أن انجلترا استفادت من كلتا الثورتين لتحقيق مطامعها الاستعمارية فهذا أمر مقطوع بصحته ، ولكنها لا دخل لها فى ظهور الثورة العرابية ، ولا الثورة المهدية فكلتاهما ظهرت للأسباب التى فصلناها آنفا[١٦] ، على أن يد انجلترا كان لها أثرها فى تطور حوادث الثورتين ، فما لا شك فيه أنها منعت إخماد ثورة المهدى قبل استفحالها وقد كان ذلك حين احتلت مصر وتسلطت على الحكومة المصرية .

على أنه لا يسعنا فى الجملة إلا القول بأن الثورة العرابية كانت من أسباب نجاح ثورة المهدى ، لأن الحكومة المصرية فى عهد الثورة لم يتسن لها التفرغ لكبح جماح المهدى ، فضلاً عن معارضة العرابيين فى إرسال المدد إلى السودان كما تقدم بيانه ، فكان ذلك سببًا لاستفحال الثورة المهدية

(١٦) راجع أسباب ظهور الثورة العرابية فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ٦٢ وما بعدها .

وقد كان المهدى يعطف على عرابى ، على غير سابق صلة بينهما ، ولعل قيام عرابى ضد الحكومة المصرية قد صادف هوى فى نفسه ، مما شجعه على تقليده ، وجعله موضع عطفه وتقديره ، ومما يؤثر عنه أنه حين هاجم الخرطوم سنة ١٨٨٥ أصدر أمره بالمحافظة على حياة غردون قائلا : « إنى أريد أن أفتدى به أحمد عرابى باشا »[١٧] ، ومهما يكن من موقف العرابيين فإن الأحتلال الانجليزى هو المسئول الأول عن إغراء المهدى وإشياعه بسلطة الحكومة ومنعها من إخماد الثورة المهدية .

شخصية المهدى

والآن يجمل بنا أن نتكلم عن شخصية الرجل الذى استطاع أن يثير السودان ، ويجمع حوله الأنصار والأشياع من سكانه ، ويتزعم الثورة ، ويتغلب على قوات الحكومة فى أرجائه ويؤسس فيه دولة كان لها شأن كبير فى تطور الحوادث فى مصر والسودان .

ولد محمد أحمد فى ٢٧ رجب سنة ١٢٦١ هـ[١٨] (١٢ أغسطس سنة ١٨٤٤ م) بجزيرة

---

(١٧) السودان بين يدى غردون وكتشنر لإبراهيم فوزى باشا ج ١ ص ٣٩٨ .

(١٨) هذا التاريخ عن خطاب ورد لى من سعادة السيد عبد الرحمن باشا المهدى بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ ردا على خطابى إليه فى الاستفسار عن بعض نقط مختلف عليها تتعلق بتاريخ والده المرحوم المهدى (صاحب الترجمة) ، ذلك أن نعوم بك شقير يقول فى كتابه عن السودان أنه ولد سنة ١٢٥٨ هـ (١٨٤٣ م) بجزيرة (ضرار) ، ويقول إبراهيم باشا فوزى فى كتابه (السودان بين يدى غردون وكتشنر) أنه ولد سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤ م) فى جزيرة (الخناق) الواقعة جنوبى مدينة (العرضى) قاعدة اقليم دنقلة ، وازاء هذا الخلاف فى التاريخ والمكان رجعت إلى السيد عبد الرحمن باشا المهدى . فتفضل بموافاتى بالحقيقة ، التى هو أدرى بها من سواه ، ومن خطابه يتبين أن التاريخ الصحيح لميلاد المهدى هو ٢٧ رجب سنة ١٢٦٠ (١٢ أغسطس سنة ١٨٤٤ م) .

أما مدينة (العرضى) فهى بذاتها مدينة دنقلة ، قاعدة مديرية دنقلة وكلمة (عرضى) مأخوذة من الكلمة التركية (أوردو) أى الجيش . وقد سميت دنقلة (العرضى) لأنها كانت مقرا للجيش . وأما الجزيرة التى ولد بها المهدى فهى جزيرة (لبب) . لا جزيرة (ضرار) ، والجزيرتان واقعتان جنوبى مدينة دنقلة ، ويفصل بينهما خور ، ويطلق على جزيرة (لبب) اسم (الأشراف) نسبة إلى الأشراف من أسلاف المهدى . فكلا الاسمين يطلق على جزيرة لبب ، وكلاهما اسم لها ، وليست هى جزيرة (ضرار) ولا هى أيضا جزيرة (الخناق) .

أما (الخناق) فهو اسم يطلق على المنطقة التى يقطنها الأشراف منذ أن نزحوا إلى السودان واستوطنوا دنقلة ، وهى فى الأصل قرية من قرى مديرية أسوان واقعة شمالى المديرية بين أسوان ودراو ، وكان يسكنها الأشراف ومنهم أسلاف المهدى قبل هجرتهم إلى دنقلة ، فلما نزلوا إلى مكانهم بدنقلة اطلقوا عليه اسم (الخناق) وطنهم الأصلى بمديرية أسوان . فالخناق إذن اسم يطلق على جميع المنطقة التى استوطنها الأشراف ، وهى تشمل جزيرة (لبب) وجزيرة (ضرار) وغيرهما من الجزر والقرى الواقعة فى تلك المنطقة .

ويتبين مما تقدم أن المهدى من أصل مصرى ، وأن موطن أسلافه فى مديرية أسوان .

(لبب) ، التى تبعد عن مدينة (دنقلة) جنوبًا بخمسة عشر كيلومترًا ، وهو من سلالة عربية ، وكان أبوه نجارًا ، مرن على بناء السفن ، ثم ضاق به العيش فى دنقلة ، فانتقل وأفراد عائلته إلى «كررى »[١٩] ، ومحمد أحمد لا يزال طفلاً ، واشتغل هناك بصناعته ، وتلقاها عنه أولاده ، على محمد أحمد قد مال منذ صباه إلى العلم والتفقه فى الدين ، فحفظ القرآن فى كتّاب بالقرب من كررى ، ثم تلقى بعض العلوم الدينية ، ومالت نفسه إلى التصوف ، وأخذ تعاليمها عن أستاذ له يدعى الشيخ محمد الشريف نور الدائم ، من خيار العلماء ، فقربه وميزه على سائر تلاميذه ، لما رأى منه التقشف والزهد .

وفى سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٧١ م) رحل إخوته إلى جزيرة «آبا »[٢٠] ، لكثرة أشجارها الصالحة لصنع المراكب ، فرحل معهم المترجم ، وكان قد تفقه فى الدين ، وبلغ من العمر السادسة والعشرين ، فبنى بالجزيرة مسجداً للصلاة ، وخلوة للتدريس ، وأقبل عليه سكان الجزيرة ، يأخذون عليه العهود ، وتتلمذ عليه بعضهم فلم يمض على مقامه بها إلا القليل حتى ذاع صيته فى النواحى المجاورة ، ولما كثر أتباعه ومريدوه ، واعتقد أنه المهدى المنتظر ، اعتزم أن ينادى بدعوته ، فأسرها أولا فى نفسه ، ثم أفضى بها إلى أستاذه الشيخ محمد شريف فنهاه عنها ، ولكنه لم ينته ، ولم يسمع له نصحًا ، ورأى أستاذه إصراره على دعواه ، فجمع مجلسًا فى (آبا) من الأعيان ، وأمره بحضورهم أن يرجع عن غيه ، فخرج محمد أحمد من المجلس لمشاروة من معه من الأصحاب ، فلم يرجع ، ونصح الشيخ شريف إلى قائمقام « الكوة » بالقبض عليه وزجه فى السجن ، لكى لا يستفحل أمره ، فلم يفعل ، ولو عمل برأيه لأخمد الثورة وهى فى مهدها .

وفى شعبان سنة ١٢٩٧ هـ[٢١] (يوليه سنة ١٨٨٠ م) أسر دعوته إلى خاصة تلاميذه ومريديه ، وفى مقدمتهم عبد الله التعايشى ، خليفته من بعده .

وفى شعبان ١٢٩٨ هـ (مايو – يونيه سنة ١٨٨١ م) أخذ يذيع دعوته جهرًا ، فكتب إلى المشايخ من مريديه وأصدقائه أنه رأى النبى الكريم عليه الصلاة والسلام فى المنام ، وأنه عهد إليه إحياء الإسلام ، ودعاهم إلى الحضور إليه فى (آبا) .

---

(١٩) شمالى أم درمان وعلى بعد ستة أميال منها .

(٢٠) بالنيل الأبيض وتبعد عن الخرطوم جنوبا بمائة وخمسين ميلا .

(٢١) هذا التاريخ أيضا عن خطاب السيد عبد الرحمن المهدى باشا المتقدم ذكره .

وكان ممن أرسل إليهم كتبه الشيخ محمد صالح من علماء دنقلة ، فبعث بكتابه إلى محمد رؤوف باشا حكمدار السوذان ، وكان هذا قد بلغه نبأ دعوته من الشيخ محمد شريف ، إذ نبهه إلى نية محمد أحمد ، ولكن رؤوف باشا أهمل الأمر ، وعزا تبليغ الشيخ محمد شريف إلى منافسة بينهما ، فلما ترامى إليه نبأ الكتب والمنشورات التى أذاعها المهدى فى مختلف النواحى ، بعث إليه بكتاب يسأله عما نسب إليه ، فأجابه محمد أحمد بأن هذه المنشورات صدرت عنه حقًّا ، وأنه المهدى المنتظر ، فأرسل اليه أحد معاونيه محمد بك أبو السعود العقاد يدعوه إلى الحضور إلى الخرطوم ، فجاءه أبوالسعود ، وطلب إليه أن يذهب معه إلى الخرطوم ، ليبرئ نفسه لدى رؤوف باشا ، فرفض المهدى دعوته ، وأغلظ له فى القول ، فعاد العقاد إلى الخرطوم ، وأبلغ رؤوف باشا بما رأى وما سمع ، واعتزم المهدى تأييد دعوته بالقوة ، وأخذ يستعد لمقاومة الحكومة ، ومن ثم بدأت وقائع الثورة .

وقائع الثورة المهدية — واقعة آبا

(١٢ أغسطس سنة ١٨٨١)

جرد رؤوف باشا كتيبة من مائتى جندى إلى جزيرة (آبا) بقيادة أبى السعود العقاد ، ليأتوا له بالمهدى سجينًا ، ولكن محمد أحمد كان متيقظًا ، فأعد رجاله وأنصاره (وكانوا يسمون الدراويش) للقتال ، فما إن نزل الجند من الباخرة التى أقلتهم وبلغوا القرية ، حتى انقض عليهم رجال المهدى ، وفتكوا بهم جميعًا ، أما أبو السعود فلم يكن غادر الباخرة ، خوفًا على نفسه ، فلما علم بما حل بالجند أقلع عائدًا إلى الخرطوم وأنهى إلى رؤوف باشا ما فعله المهدى برجاله .

وتسمى هذه الواقعة واقعة (آبا) ، وهى أول معركة انتصر فيها المهدى .

أبرق رؤوف باشا إلى المعية الخديوية بمصر ، ينبئها بقيام محمد أحمد وادعائه المهدية ، وما حل بالجند من القتل فى واقعة (آبا) وعزا الهزيمة إلى أنهم أبوا إطاعة رئيسهم وامتنعوا عن إطلاق النار على الدراويش ، محتجين بأنه لا يصح قتال أمثال أولئك الفقراء ، فنتج من ذلك الإحجام أن هجم الدراويش على الجند وقتلوا منهم ١٢٠ جنديًّا وستة من الضباط [٢٢] ، وقد أرسلت المعية

(٢٢) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ .

إلى رؤوف باشا تستحثه على وجوب قمع حركة مدعى المهدية ، وبذل الهمة فى سبيل القبض عليه ، وكان ذلك فى أواخر عهد وزارة رياض باشا الأولى وابتداء تضعضع سلطة الحكومة بسبب قيام الثورة العرابية .

فجرد رؤوف باشا تجريدة ثانية إلى (آبا) لتأديب المهدى ، فلما علم هذا بنبإ هذه الحملة غادر (آبا) ورحل إلى جبل (قدير) شمالى فاشودة ، وجنوبى كردفان ، ليكون بمأمن من حملات الحكومة .

واقعة راشد

(٩ ديسمبر سنة ١٨٨١)

وإذ حل المهدى بجبل (قدير) ، علم بأمره راشد بك أيمن مدير فاشودة ، فاعتزم السير إليه فى جيشه ، للقبض عليه ، ولكنه أخطأ أيضًا فى تقدير قوة المهدى ، ولم يأخذ للأمر عدته ، فكمن له محمد أحمد ورجاله فى الطريق وانقضوا عليهم ، فصمد راشد باشا ومن معه للقتال ، ولكن جموع المهدى تكاثرت عليهم ، فقتل راشد باشا ونحو ١٤٠٠ من رجاله ، وغنم المهدى جميع أسلحة الحملة وذخائرها ، وكان ذلك يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وقد عرفت هذه الواقعة بواقعة (راشد) وهى أول الوقائع الكبيرة التى مكنت للمهدى فى البلاد .

تعيين عبد القادر باشا حلمى حكمدارًا للسودان

ارتاع رؤوف باشا من هذه الواقعة ، وأرسل إلى مصر يطلب المدد ، وكان ذلك فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، فأعد شريف ألايًا من الجند لإرساله مددًا إلى السودان ، ولكن سقوط وزارته فى فبراير سنة ١٨٨٢ أدى إلى تغيير مسلك الحكومة حيال ثورة المهدى فإن وزارة البارودى رأت العدول عن إرسال المدد ، بحجة أن الحالة لا تستدعى إرساله ، والواقع أنها رأت التقرب إلى العرابيين ، إذ لم يكن يرضيهم سفر أى جماعة من الجند والضباط إلى السودان لما فى ذلك من إضعاف قوة الجيش بحسب زعمهم ، فضلاً عما فيه من المشقة لهم ، وقد كان دأبهم تحسين حالة الضباط والجند والترفيه عليهم .

فاكتفت وزارة البارودى بتعيين عبد القادر باشا حلمى ناظرًا وحكمدارًا للسودان ، بعد أن عزلت رؤوف باشا ، فبرح هذا الخرطوم فى أوائل مارس سنة ١٨٨٢ .

وقد تأخر سفر عبد القادر باشا من مصر ، فلم يصل إلى الخرطوم إلا يوم ١١ مايو سنة ١٨٨٢ .

هزيمة الشلالى

(٢٩ مايو سنة ١٨٨٢)

وفى غضون ذلك كان يتولى الأعمال جيكلر باشا Giegler النمسوى رئيس مصلحة التلغراف السودانية بالنيابة عن الحكمدار ، فجرد حملة بقيادة يوسف باشا الشلالى مؤلفة من نحو أربعة آلاف مقاتل ، فسارت من (الكوة) فى منتصف مايو ، قاصدة (جبل قدير) من طريق فاشودة ، فعلم المهدى بزحفها وأعد العدة لقتالها ، فلما اقتربت من معقله انقض عليها بجموعه الحاشدة يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، وكان يبلغ عددهم نحو خمسة عشر ألفًا ، وباغتوا الجند ليلاً وهم نيام ، فأوقعوا بهم وفتكوا بهم فتكًا ذريعًا ، وقتل يوسف باشا الشلالى فى هذه الواقعة التى سميت باسمه ، وغنم المهدى أسلحة الجيش وذخائره ، فازداد بها قوة ، وذاعت سطوته فى مختلف الأرجاء ، وخاصة فى كردفان ، وتضعضعت هيبة الحكومة ، وصدق الأهلون دعوة محمد أحمد ، بعد هذه الانتصارات المتوالية ، وقد وقعت هذه الواقعة فى أوائل عهد عبد القادر باشا حلمى ولكنه ليس مسئولا عنها ، لأنها جهزت قبل مجيئه إلى الخرطوم ، إذ كان يتولى شئون الحكمدارية جيكلر باشا وكيل الحكمدارية .

وإن المرء لتأخذه الدهشة من هزيمة قوات الحكومة أمام المهدى ورجاله ، فى الوقائع السالفة وما تلاها ، فإن الجيش المصرى هو هو الذى فتح النيل الأبيض وكردفان ودارفور ، وبحر الغزال وخط الاستواء ، ودان له السودان من أدناه إلى أقصاه مدة ستين سنة متوالية ، فكيف به ينهزم أمام شراذم مجردة من السلاح والنظام ؟ إن هذا حقًّا يدعو إلى العجب ، ولكن سوء ادارة الحكام ، وتعاقب المديرين ، وعدم كفايتهم ، وقلة إخلاصهم ، وافتقار الجيش إلى قواد اكفاء ، كل ذلك كان له أثره فى اختلال نظام الجند وانهزامهم أمام جموع المهدى ، ثم إن شخصية المهدى كان لها بلا مراء أثر كبير فى إنتصار جموعه ، فقد كان ذا شخصية قوية جذابة ، ولولا ذلك لما استطاع أن يجمع حوله الأنصار والأعوان ، ويبعث فيهم روح الطاعة لأوامره ، والاستخفاف بالموت فى سبيل تأييد دعوته ، ولقد كان لمزاياه الشخصية وما عرف عنه من الزهد والصلاح والتقوى ،

وإيمانه بدعوته ، وذكائه وحزمه ، كل أولئك كان له أثره فى نجاحه وانتصاره على قوات الحكومة .

سقوط باره والأبيض

(يناير سنة ١٨٨٣)

اضطرب حبل الأمن فى كردفان ، واستفحلت فيها سلطة المهدى ، وامتد نفوذه وكثر أشياعه بعد انتصاره فى واقعتى راشد والشلالى ، فزحف على (الأبيض) عاصمة كردفان ، وكان عليها وقتئذ اللواء محمد سعيد باشا مديرًا وحكمدارًا لغربى السودان ، وفيها من الجند نحو ستة آلاف مقاتل ، فهاجمها المهدى بجموعه وعددهم نحو خمسين ألف مقاتل يوم ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، ووقعت فى ذلك اليوم معركة كبيرة انتهت بهزيمة الثوار وارتدادهم عن المدينة ، بعد أن فتكت بهم نيران البنادق والمدافع ، وقتل منهم عدة آلاف ، وكان من القتلى شقيق المهدى وشقيق عبد الله التعايشى ، وانسحب المهدى يجر أذيال الهزيمة ، ولو تعقبه سعيد باشا وقتئذ لأمكنه القضاء عليه ولأخمد الثورة وأنقذ البلاد من عواقبها الوخيمة ، ولكنه تردد وخشى الخروج من المدينة ، فما لبث المهدى حتى استجمع قوته ، واستعد للزحف .

وفى غضون ذلك حاصر الدراويش (باره) إحدى المواقع الهامة فى كردفان ، وكان بها حامية من الجند ، وشددوا عليها الحصار حتى سلمت وسقطت فى ٥ يناير سنة ١٨٨٣ .

ثم أستأنف المهدى حصار (الأبيض) وسد عليها المسالك ، فاشتد الضيق والجوع بالحامية العسكرية ومن بقى فيها من الأهلين ، وفتكت بهم الأمراض ، فعقد سعيد باشا مجلسًا عسكريًا من ضباط الحامية للتشاور فى الموقف ، فاستقر رأيهم على التسليم ، بعد أن نفدت قواهم ، فسلموا للمهدى بعد أن وعدهم بالمحافظة على حياتهم ، ودخل المدينة يوم ١٩ يناير سنة ١٨٨٣ دخول الظافر ، وغنم كل ما كان لدى الحامية من الأسلحة والبنادق والذخائر ، وضمها إلى ما غنمه فى واقعتى راشد والشلالى ، فاجتمع عنده ٦٤٠٠ بندقية وثلاثة عشر مدفعًا والمقادير الجمة من الذخائر .

ولما استقر المهدى فى الأبيض استراب بسعيد باشا وسائر الضباط الذين سلموا معه ، فبالغ فى إذلالهم وتعذيبهم بحجة إكراههم على إظهار أموالهم المخبأة ، وكان سعيد باشا يقابل مظالمهم بالأنفة والإباء ، ثم أمر المهدى بقتلهم فقتلوا جميعًا .

أعمال عبد القادر باشا حلمى

وصل عبد القادر باشا حلمى إلى الخرطوم يوم ١١ مايو سنة ١٨٨٢ كما أسلفنا ، فأدرك خطورة الثورة ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، ولكن مصر كانت مسرحا لكوارث سنة ١٨٨٢ التى أنتهت بهزيمة الجيش المصرى فى التل الكبير ، واحتلال الإنجليز القاهرة ، وانحلال الجيش ، وسيطرة الإنجليز على سياسة الحكومة فصمت آذانها عن طلبات عبد القادر باشا ، على أن هذا القائد الباسل والحاكم الحازم نظم القوات التى كانت تحت تصرفه فى السودان ، وأحيا هيبة الحكومة ، بما تذرع به من الحزم والعزم ، فقد وجد الخرطوم عند وصوله فى غير منعة ، اذ لم يكن بها سوى عدد قليل من الجند مخيماً فى ظاهرها ، دون حصون ، أو متاريس فشرع لفوره فى حفر خندق يصل النيل الأزرق بالنيل الابيض ، وأقام المعاقل وركب بها المدافع ، وزاد من عدد الجند ، بأن جند من العساكر المتطوعة تسعة آلاف مقاتل وسلحهم بخمسة آلاف بندقية أحضرها معه من مصر ، وأخذ يتولى تمرينهم على الحركات العسكرية بنفسه ، واستدعى ست أورط من الجنود النظامية من السودان الشرقى ، فصارت الخرطوم فى غاية من المنعة ، وأطمأن أهلوها ، بعد أن كانوا يتوقعون هجوم الثوار عليها ، وحصن سنار وجعلها بمنجاة من الغزو ، واستطاع بذلك كله أن يقاوم الثورة سنة كاملة .

وقد سقطت الأبيض فى الوقت الذى كان يكافح فيه الثوار على النيل الأزرق ، وعلم بنبإ سقوطها وهو فى طريقه إلى سنار ، بعد أن نكل بالثوار ، كما سيجىء بيانه ، وبذل جهد المستطاع لإنقاذها ، وأرسل إليها الأورطة تلو الأورطة ، ولكنها لم تقو على إنقاذها ، فأرسل يستعجل المدد من مصر ، فتركته الحكومة وشأنه وطلب أن ترسل إليه قليلا من المال لأداء مرتبات الضباط والجند ، فلم تكترث له ، وكان من عواقب إهمال طلباته سقوط الأبيض ، قال إبراهيم باشا فوزى فى هذا الصدد : « وقد بلغنى أن عبد القادر باشا بعث يسترحم الحكومة فى إرسال ثلاثين ألف جنيه لصرف تلك المرتبات ، وقال إنه لا يليق بنا أن نسوق الجند وضباطهم إلى مواطن الموت وأولادهم ونساؤهم يتضورون جوعًا فلم يلتفت إلى قوله حتى إنه كان يسأل الحكومة المكافآت بالرتب والنياشين لكثير من الضباط ، فنقابل مطالبه بالرفض والإباء »[٢٣] .

---

(٢٣) السودان بين يدى غردون وكتشنر ج ١ ص ١١٩ .

واقعة معتوق

(يناير سنة ١٨٨٣)

وكانت الحرب سجالاً بين قوات الحكومة وجموع الثوار ، فاعتزم عبد القادر باشا الخروج إليهم بنفسه ، فخرج من الخرطوم فى يناير سنة ١٨٨٣ يقود قوة من الجند ، والتقى بالثوار فى غابة قرب (معتوق) ، فأوقع بهم ، وفاز عليهم فوزًا مبينًا(٢٤) .

واقعة مشرع الداعى

(٢٤ فبراير سنة ١٨٨٣)

وجاء بجيشه إلى (الكوة) وعاد إلى الخرطوم ، ثم استأنف القتال ، فنزل من الخرطوم بطريق النيل الأزرق حتى وصل إلى (واد مدنى) ، وسار على رأس جيشه حتى التقى بجموع الثوار فى مشرع الداعى (شمالى سنار) ، فشبت الحرب بينهما فى موقعة كبيرة دامت أكثر من ثلاث ساعات ، قتل فيها من الثوار نحو ألف رجل ، وأصيب عبد القادر باشا أثناء القتال برصاصة فى جنبه حطمت ساعته ، ولكن لم يلحقه سوء ، وانتهت الواقعة بتشتيت شمل الثوار ، ودخل عبد القادر باشا سنار ، فوطد الأمن فيها ، وأعاد هيبة الحكومة ، وطارد العصاة بالقرب من (الرصيرص) وأوقع بهم وشتت شملهم .

وبذلك أخمد عبد القادر باشا الثورة فى سنار والجزيرة كلها (الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض) ونكل بالثوار ، وملأ قلوبهم رعبًا ، فانكمشوا أمام هيبته وسطوته ، وضيق على المهدى المسالك ، وشعر المهدى بخطره ، فكان يدعو الله هو وأصحابه عقب كل صلاة بقوله : « اللهم يا قوى يا قادر ، اكفنا عبد القادر » .

ولو بقى فى منصبه لقضى على الثورة المهدية القضاء الأخير ، قال فى هذا الصدد تاجر كبير من تجار السودان عرفه وتحدث عنه(٢٥) : « إن له مكانة يعز على سواه منالها ، وهو ذو الفضل بما

(٢٤) السودان لنعوم بك شقير ص ١٤٩ .

(٢٥) فى حديث له نشر (بالأهرام) عدد ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ عقب كارثة شيكان التى وقعت بعد استدعاء عبد القادر باشا حلمى .

أجراه مدة ولايته ، وقد كان معززًا محبوبًا من الجميع ، فإنه أنقذ سنار بقليل من العساكر ، وأذل الثائرين ممن كانوا فى جوار الخرطوم وسنار ، ولو لم يترك وظيفته لتمكن بدون ريب من تدويخ القبائل الثائرة ، واسترجع الأبيض ودارفور ، فإن مهابة سطوته خرقت الصحارى المقفرة ، وأوقعت الرعب فى قلوب القبائل ، وأن استبداله سهل للمهدى سبيل الفوز ، وأوصله للفتك بجيش هيكس » .

وقال اللواء (خشم الموس) باشا أحد القواد السودانيين بالجيش المصرى فى حديث له بعد سقوط الخرطوم : « لم يستفحل أمر الثورة إلا بعد استبدال عبد القادر باشا حلمى ، ولو لم يقع ذلك لما كان لها شأن يذكر ، فأنه تمكن بالقوة الضعيفة التى كانت لديه من إلقاء الرعب فى قلوب سكان الجزيرة ، وإننى لا أقوى على تعداد الأغلاط التى ارتكبت من يوم مبارحته السودان »(٢٦) .

خطة عبد القادر باشا حلمى فى محاربة المهدى

كانت خطة عبد القادر باشا حلمى فى محاربة الثورة أن يستمر مرابطًا بجيشه ومدافعه وأسطول البواخر النيلية على طول مجرى النيل الأبيض ، بعد أن نكل بالثوار فى الجزيرة ، وأن يترك المهدى مؤقتًا فى كردفان ولا يهاجمه فيها ، فيبقى محصورًا فى بيداء قاحلة ، ولا يلبث مع الزمن أن تتبدد قوته ، إذ لا تجد جموعه ما يكفى لمؤونتهم وميرتهم ، وكان يرى بثاقب نظره أن مهاجمة المهدى فى كردفان أمر لا تحمد مغبته ، لبعد المسافات التى يضطر الجيش إلى قطعها ، وابتعاده عن النيل ، فيستهدف لقطع خط الرجعة عليه من الأعداء ، ولكن سارت الأمور على غير ما رأى ، وفى ذلك يقول إبراهيم باشا فوزى : «ولو اتبعت الحكومة مشورة عبد القادر باشا وعدلت عن إرسال حملة هيكس لكانت النتيجة مرضية وقاضية على المهدى فى كردفان ، ولكن سبق السيف العذل »(٢٧) .

وقد ألح فى طلب المدد من مصر ، ليتمكن من القضاء على الثورة ، ولكن الحكومة أعرضت عنه إعراضا تامًا ، ثم فصلته عن منصبه ، فمهدت السبيل إلى إضاعة السودان .

---

(٢٦) الأهرام عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ .

(٢٧) السودان بين يدى غردون وكتشنر ج ١ ص ١٤٢ .

تدبير السياسة الإنجليزية واستدعاء عبد القادر باشا حلمى

خشيت الحكومة البريطانية إذا ترك عبد القادر باشا وشأنه فى السودان أن يتغلب على الثورة المهدية ويخمدها ويثبت سلطة مصر فى الأقطار السودانية وهذا يخالف أطماعها ، لأنها إنما تريد أكراه الحكومة المصرية على إخلاء السودان ، بحجة عجزها عن الاحتفاظ به ، ثم فتحه من جديد لحسابها بالاشتراك مع مصر ، والاستئثار بحكمه ، وقد وجدت السياسة الإنجليزية فى همة عبد القادر باشا حلمى وكفايته ما يحبط خطتها ، فأوعزت إلى الخديو توفيق باشا أن يأمر باستدعائه ، ولم يكن توفيق باشا يرد للإنجليز طلبًا فأمر باستدعائه ، وأصدر أمره فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء نظارة السودان ، وتعيين علاء الدين باشا حكمدارًا لعموم السودان وملحقاته[٢٨] ، وكان قبل تعيينه حكمدارًا لشرق السودان تحت إمرة عبد القادر باشا حلمى ، ولم تخطر الحكومة عبد القادر باشا بهذا التعيين ، فكان يكافح الثوار ويوقع بهم ، فى الوقت الذى أصدرت الحكومة قرارها باستدعائه وتعيين من يخلفه ، فبارح الخرطوم فى أواخر أبريل سنة ١٨٨٣ ، فى وقت كان السودان أحوج ما يكون إلى همته وحزمه[٢٩] .

وقد قوبل نبأ استدعائه بالاستياء الشديد والجزع فى السودان ، وفى ذلك يقول إبراهيم باشا فوزى : « فى شهر جمادى الأولى سنة ١٣٠٠ أثر انتصارات عبد القادر باشا على دعاة المهدى فى جنوب سنار صدر أمر عال بفصله عن حكمدارية السودان وإلغاء نظارة السودان ، وإنشاء قلم مخصوص بنظارة المالية لمراقبة حسابات السودان ، وقد وقع نبأ فصله أسوأ وقع عند أهالى الخرطوم وسائر مستخدمى الحكومة ، والأعراب الموالين لها ، ورفعوا العرائض تباعًا إلى المغفور له الخديو توفيق باشا يسألونه العدول عن هذا الأمر ، فلم يفعل ، ولم يكن هذا الاسترحام قاصرًا على من ذكرناهم ، بل تناول النزلاء الأوروبيين ، وقناصلهم ، فإنهم اشتركوا فى هذا الالتماس. لأن الكل موقنون بأن الطريقة التى اتبعها عبد القادر باشا كانت هى السبب الوحيد فى نجاة الخرطوم وسنار ، والجزيرة كلها ، وكان من وراء أعماله ما قنط المهدى من التغلب على الخرطوم وأصدر منشورات

---

(٢٨) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٣ .

(٢٩) توفى عبد القادر حلمى باشا بحلوان فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٠٨

لكل دعاته فى الجزيرة يأمرهم بكتمان الدعوة ما دام عبد القادر باشا حاكمًا على السودان »[30] .

وقد تظاهرت الحكومة بإرسال المدد الذى طالما طلبه عبد القادر باشا قبل استدعائه ، ولو كانت مخلصة فى عملها لأبقته فى منصبه ، وأرسلت إليه المدد المطلوب ، ولكن السياسة الإنجليزية كانت فى الواقع ترمى إلى غرضين هما : العمل على زيادة الفوضى فى السودان ، ثم التخلص من بقية جيش العرابيين ، وإبعاده عن مصر ، فقد تقدم القول بأن الحكومة ألغت جيش عرابى عقب الاحتلال ، ثم قررت إرسال مدد إلى السودان ؛ فجمعته من فلول هذا الجيش ، وبلغ عدده نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل ، وهم الذين فنى معظمهم فى واقعة (شيكان) ، كما سيجىء بيانه .

خلفاء عبد القادر باشا حلمى

كان علاء الدين باشا آخر الحكمدارين الذين عينتهم الحكومة المصرية قبل إخلاء السودان ، ولم يكن على شىء من كفاية عبد القادر باشا حلمى وهمته ، وعينت سليمان نيازى باشا قومندانًا للجيش المصرى فى السودان ، ولم يكن أيضًا فى كفاية عبد القادر باشا ، وجعلت الجنرال هكس (باشا) Hicks رئيسا لأركان حرب الجيش فى السودان ، وعهدت إليه بقيادة الحركات الحربية ضد المهدى ، فكان هذا التعيين بعيدًا عن الحكمة ، لأن ثورة المهدى كان لها طابع دينى ، فلم يكن من أصالة الرأى تعيين قائد أجنبى مسيحى يتولى قيادة الجيش المعد لإخمادها ، لأن مجرد هذا التعيين يثير روح التعصب فى نفوس الثوار ، ويزيد من عدد أنصارهم وأشياعهم .

وقد وقع الخلاف بين هكس وسليمان نيازى باشا ، مما كان له أثره فى تخاذل الجيش المصرى ، ولم يكن هكس باشا ذاته من القواد الأكفاء ، بل هو ضابط إنجليزى خدم فى الهند وتقاعد برتبة كولونل وجاء مصر سنة ١٨٨٢ ، فعهدت إليه الحكومة بهذه المهمة الخطيرة ، وكان أولى بها عبد القادر باشا حلمى الذى برهن على كفاءته وبسالته فى إخماد الثورة فى سنار والجزيرة .

---

(٣٠) السودان بين يدى غردون وكتشنر ج ١ ص ١٣١ .

هزيمة الثوار فى المرابيع

(٢٩ أبريل سنة ١٨٨٣)

خرج سليمان نيازى باشا من الخرطوم وجمع فى الكوة نحو ٥٦٠٠ مقاتل لقمع الثورة فى الجبلين (جنوبى الكوة) فالتقى هذا الجيش بالدراويش فى (المرابيع) يوم ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٣ ، وأوقع بهم وانتصر عليهم انتصاراً كبيراً ، وأبلى ضباط الجيش وخاصة الميرالاى حسين بك مظهر (باشا) والميرالاى إبراهيم بك حيدر (باشا) وسائر الجنود البلاء الحسن فى هذه الواقعة[٣١] ، ثم عاد سليمان نيازى ومن معه إلى الخرطوم .

وبعد قليل أمرت الحكومة الجنرال هكس بالزحف على المهدى فى كردفان ، فوقعت فى الخطإ الذى حذرها منه عبد القادر باشا حلمى ، واشترط هكس أن ينفرد بالقيادة العامة على الجيش ، دون سليمان نيازى باشا ، فأجابته الحكومة إلى طلبه ، وأقصت سليمان نيازى عن قيادة الجيش ، بأن عينته فى أول أغسطس سنة ١٨٨٣ حكمداراً لشرقى السودان وسواحل البحر الأحمر[٣٢] ، وقد نشر بياناً فى الجيش لمناسبة سفره إلى مقر منصبه الجديد ، يدل على شدة أسفه على فراق مركزه فى تلك الظروف العصيبة ، قال : « تعلمون جميعاً أن القوة لا تكون إلا بالاتحاد ، ولا اتحاد إلا إذا اتجهت جميع الأفكار إلى المصلحة العمومية ، وهى حفظ البلاد وراحة العباد ، ولقد أقمت زمناً فيما بينكم واختبرت أفكاركم حتى صرت على يقين من كمال طاعتكم وحسن اهتمامكم

---

(٣١) عن الوقائع المصرية عدد ٣ و ٩ مايو سنة ١٨٨٣ .

وقد أثنى إسماعيل باشا سرهنك على اللواء حسين مظهر باشا فقال عنه فى كتابه (حقائق الأخبار عن دول البحار) ج ٢ ص ٤٧٢ أنه من الضباط المصريين الأذكياء ذوى الشجاعة والبأس ، وأنه كان يشدد النكير على الحكومة لتعويلها على حملة هكس ، وكان رأيه فيها لايختلف عن رأى عبد القادر باشا حلمى ، وأنه رفع تقريرا الى الحكومة أبان فيه عن سوء نتائج الحملة وذيله بنظرة صائبة فى مستقبل السودان جاء فيها ما خلاصته . ان السودان له السيطرة على النيل الذى هو حياة مصر ومصدر رخائها ، وأن اهمال أمر السودان وتركه تحت رحمة المهدى لا يبعد أن يؤدى الى وقوعه فى يد دولة من الدول اللاتى يطمحن إلى الاستيلاء عليه « وهن على مانعلم ساهرات لايغمض لهن جفن ، وإذا وقع السودان فى يد إحداهن باتت مصر تحت رحمة تلك الدولة المالكة للسودان ، وأمسى النيل فى قبضة يدها وتصرفها ، ولا تخفى نتائج ذلك على أحد » ، وختم كلامه بقوله « أن تسيير حملة على المهدى يجعل مثل هذا الأمر وشيك الحصول دانى الوقوع » .

وقد وقع مع الأسف ما كان يتوقعه هذا القائد العظيم الذى كان يبصر بنور رأيه الرشيد ما كانت ترمى إليه السياسة البريطانية . وكان رحمه الله من شهداء حملة هكس كما سيجىء بيانه .

(٣٢) الوقائع المصرية عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ .

وبسالتكم ، وأعظم شاهد على ذلك واقعة الجبلين التي بددتم فيها شملَ الأشقياء الباغين ، ومحوتم بأقدامكم أثر أولئك المفسدين ، وكان من أعظم آمالى أن أشارككم فى تمام المأمورية التى ستجعل لكم فى تاريخ العالم ذكرًا جليلاً ، غير أنه بمقتضى الأمر العالى الذى صدر لى من لدن سيدى ولى النعم الخديو الأعظم قد تعينت حكمدارًا لعموم شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، وإنى وإن كنت سأبارح هذه البلاد أسفًا على فراقكم ، لكن يخفف عن هذا الأسف أكيد آمالى فى أنكم بعون الله سبحانه ستكون جميع أعمالكم فخار الضباط والعساكر المصرية ، وأبشركم بأنكم ستنالون عن ذلك رضا الله تعالى والتفات الحكومة السنية وعظيم المكافأة من لدن الجانب العالى الخديو أدامه الله »[٣٣] .

الثورة فى السودان الشرقى

اندلع لهيب الثورة إلى السودان الشرقى عقب سقوط الأبيض فى يد المهدى سنة ١٨٨٣ فأخذ عامله المشهور (عثمان دقنه) يثير القبائل على الحكومة ويحرض الناس على مبايعة المهدى ، وكان البطل « محمد بك توفيق » يتولى محافظة سواكن ، وتحت إمرته الحاميات المصرية الموزعة بين (سواكن) و (طوكر) الواقعة على بعد ٤٠ ميلاً جنوبيها ، و (سنكات) على مثل هذه المسافة غربيها .

واقعة سنكات

٥ أغسطس سنة ١٨٨٣

فلما اقترب عثمان دقنه من (سنكات) يريد فتحها ، بادر إليها البطل توفيق بك يدافع عنها ، وهى من المواقع الهامة من الوجهة الحربية ، إذ هى أهم المواقع على طريق بربر وسواكن ، وهاجمها الدراويش بقيادة عثمان دقنه يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ ، ولكن توفيق بك دافع عنها بنفسه وبرجاله دفاع الأبطال ، فرد الثوار على أعقابهم ، وقتل منهم كثيرون منهم أحمد دقنه ابن عم عثمان ، وجرح فى الواقعة عثمان دقنه جرحًا بليغًا ، وارتد الثوار إلى جبل (أركويت)[٣٤] ، وأصيب فى هذه الواقعة البطل توفيق بك بعدة جروح ولكن دفاعه تكلل بالنصر.

(٣٣) الوقائع المصرية ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨٣ .

(٣٤) جنوبى سنكات ، مشهور بطيب مناخه ، وهو الآن مصيف الحاكم العام للسودان .

واقعة التيب الأولى

(٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

وظلت الحرب سجالاً بين جنود الحكومة وجموع الثوار ، وحاصر هؤلاء (طوكر) . فخرج اللواء محمود باشا طاهر فى قوة من الجند تبلغ ٥٥٠ رجلاً لنجدة طوكر ، يصحبه الكابتن (مونكريف) قنصل انجلترا فى جده ، فتربص بهم الدراويش فى آبار (التيب)[٣٥] ، يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فأوقعوا بهذه النجدة وقتلوا معظم رجالها ومنهم الكابتن مونكريف ، وفر طاهر باشا إلى سواكن ، وقد وقعت هذه المعركة يوم واقعة (شيكان) التى سيرد الكلام عنها ، وعزل محمود باشا طاهر على إثر هذه الواقعة ، ووضع عثمان دقنه الحصار على سواكن . فصارت القواعد الثلاث المهمة وهى سواكن وطوكر وسنكات محصورة بجموع الدراويش ، ومركزها فى شدة الحرج .

واقعة طماى الأولى

(٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣)

وبعد أن شفى عثمان دقنة من جراحه حشد نحو ثلاثة آلاف من رجاله ونزل بهم فى آبار طماى على نحو ٢٠ ميلا من سواكن . وأخذ يهاجمها ، وقطع الطريق بينها وبين سنكات ، وشدد الحصار على سواكن ، فخرج إليه الضابط كاظم أفندى على رأس قوة من خمسمائة من الجنود السودانيين و ٢٠٠ من الباشبوزق والتقوا بعثمان دقنة ورجاله يوم ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بالقرب من طماى (التمنيب) فظفر بهم الدراويش[٣٦] بعد أن قاتلوا قتال الأبطال ، وقتلوا عن آخرهم ولم ينج منهم سوى ٤٥ رجلاً ، فكان دفاعهم يشبه فى بطولته دفاع توفيق بك عن سنكات .

---

(٣٥) شمالى طوكر . بينها وبين ترنكتات (ميناء طوكر) ، وقد اشتهرت لكثرة المعارك التى حصلت فيها بين الجيش المصرى والدراويش (انظر الخريطة ص ٩٤) .

(٣٦) المهدية والسودان المصرى للسير رجنلد ونجت باشا ص ٩٥ .

سير الحملة إلى كردفان كارثة شيكان

(٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

اعتزم الجنرال هكس أن يسير بالجيش من الخرطوم إلى الأبيض عاصمة كردفان ليسحق المهدى بها ، ولكن هكس باشا لم يقدر قوة خصمه ، ولا درس طرق الزحف فى تلك الأصقاع السحيقة ، بل غامر بالحملة مغامرة كان مصيرها الهلاك ، وكان جيشه مؤلفاً من نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل ، معظمهم من جيش عرابى القديم كما تقدم بيانه ، وتدل الظروف والملابسات على أن الغرض من تعريضهم إلى هذا الزحف وما يكتنفه من المهالك هو التخلص من هذا الجيش والقضاء عليه بحجة محاربة العصاة ، وبذلك تفقد مصر البقية الباقية من جيشها ، ويزداد الاحتلال اطمئناناً على سلطانه فى مصر.

تحركت الحملة من الخرطوم فى ٩ سبتمبر ١٨٨٣ ، براً وبحراً ، حتى بلغت (الدويم) على النيل الأبيض ، وهناك حشد هكس باشا جيشه ، وصحبه علاء الدين باشا حكمدار السودان الذى أمرته الحكومة أن يقدم إليه كل ما يطلب من المعاونة ، وجعلته قومنداناً ثانياً للحملة ، وكان من ضباطها العظام اللواء حسين مظهر باشا واللواء إبراهيم حيدر باشا ، وأمراء الألايات ، سليم بك عونى ، والسيد بك عبد الخالق ، وحسين بك فهمى ، ورجب بك صديق ، وصحب هكس أيضاً بعض الضباط الإفرنج ومكاتبى الصحف الانجليزية ، ليشهدوا هذه الحملة العتيدة .

تحركت الحملة من الدويم[٣٧] فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٣ قاصدة الأبيض بطريق الصحراء (راجع الخريطة ص ٩٤) ، وأخذت تسير فى مجاهل كردفان ، وتقطع المراحل الشاسعة ، فى تلك الأصقاع النائية ، وبلغ ما قطعته نحو مائتى ميل ، وكانت مقدمات الحملة تنذر بأنها سائرة إلى الهلاك لا محالة فقد كان الخلاف مستحكماً بين هكس وعلاء الدين ، ولم يكن هكس على شىء من الكفاية فى قيادة الجيوش والمعارك ، وكانت حالة الجيش المعنوية سيئة ، إذ كان الضباط والجند يعتقدون أن الحكومة أنفذتهم إلى تلك الأصقاع للتخلص منهم ، لأنهم جيش عرابى القديم ، وكلما جد الجيش فى زحفه ، أنهكه التعب والجوع والعطش ، ولم يكن هكس يسير على

(٣٧) جنوبى الخرطوم بنحو مائة ميل

هدى لأنه كان يجهل مفاوز البلاد ومسالكها ، وجعل يستعين ببعض المرشدين والأدلاء ، ليدلوه على الطريق ، وقد اتضح أن معظمهم عيون وجواسيس للمهدى ، ينقلون إليه تحركات الجيش المصرى ، وكانت طلائعه تناوش الحملة فى الطريق .

ويكفيك لتقدير ماعاناه الجيش فى قطع المسافات البعيدة أن تعرف أنه تحرك من الدويم فى ٢٤ سبتمبر ، وبلغ (منهل الرهد) فى ٢٠ أكتوبر وأقام فيها ستة أيام ، ثم استأنف السير ، فوصل إلى (منهل علوبة) يوم ٢٩ أكتوبر ومنها إلى وادى كشجيل ، ثم إلى غابة شيكان[٣٨] ، حيث وقعت الواقعة يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فكأن الجيش ظل يسير أكثر من شهر قبل أن يشتبك مع جيش المهدى ، وقد وصل منهوك القوى من المسير فى تلك المسالك الوعرة والجهات المقفرة ، وابتعد عن قاعدته الحربية ، وانقطعت صلته بها ، فصار يسير تحت رحمة المخاطر والأقدار ، كل ذلك والمهدى يرقب حركاته ويتتبعها ، بل يستدرجه بواسطة عيونه وجواسيسه إلى الوقوع فى شباكه وحبائله .

فلما كان يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ (٤ محرم سنة ١٣٠١ هـ) ، سار هكس بجيشه حتى دخل واديًا مفتوحًا تحيط به من الجانبين غابة كثيفة ، كان المهدى قد حشد فيها معظم جموعه ، فلم يكد الجيش يدخل هذا الوادى حتى أطبقت عليه جموع المهدى من كل جانب ، واخترقوا صفوفه ، وأعملوا فيه السيف ، فأمعنوا فى الجنود ذبحًا وقتلاً ، وقد قاتل الضباط والجنود مااستطاعوا ، ولكن قوات المهدى سدت عليهم المسالك ، فكانت الواقعة أشبه بمجزرة بشرية ، قتل فيها الجيش برمته ، قواده وضباطه وجنوده ، ومنهم هكس وأركان حربه ، وعلاء الدين باشا ، وجميع الضباط والجنود ، ولم ينج من القتلى سوى ملازمين اثنين وثلثمائة جندى اختبأوا بين الأشجار ، فأخذوا أسرى ، وفنى الجيش بأكمله فى هذه الواقعة المشئومة .

كتب السير رجنلد ونجت باشا حاكم السودان العام الأسبق عن هذه الواقعة لمناسبة زيارته لمكانها فى شتاء ١٩٠٦ ، قال : « زرت ميدان الواقعة التى قتل فيها الدراويش المرحوم الجنرال هكس باشا وأفنوا كل جيشه سنة ١٨٨٣ ، ومن الغريب أن العساكر كانوا فى حالة شديدة من العطش مع وجود بركة كبيرة من المياه على بعد ميل واحد عنهم ، ولكنهم لم يعلموا بها ، والمكان واقع على بعد ثلاثين ميلا جنوبى (الأبيض) ، فى وسط غابة كثيفة ، ولا شك أنه لو كانت

(٣٨) على بعد ثلاثين ميلا جنوبى الأبيض وتسمى الواقعة باسمها وتسمى أيضا فى بعض المراجع باسم (كشجيل) باسم الوادى القريب منها .

النجدة المرسلة لرفع الحصار عن الأبيض أكثر عَددًا وأقوى عُددًا ، لكانت لاقت مالاقته حملة هكس ، وإرسال تلك الحملة فى أحوال كهذه يعد ضربًا من الجنون ، وهو أكبر دليل على أن الحكومة فى ذلك الحين لم تكن عالمة بحقيقة الحال ولم تحسب حسابًا للصعوبات التى لابد لكل جيش عظيم من ملاقاتها فى مروره ببلاد كهذه » .

ولعلك تلحظ أن هذه الكارثة هى أول عمل حربى للجيش المصرى بعد أن تولى تنظيمه وقيادته السير افلن وود ، أول سردار إنجليزى له ، وقد وقعت هذه النكبة حين كان يتولى وزارة الحربية عمر باشا لطفى الذى وقع فى عهده تبديل نظام الجيش وسيطرة الإنجليز عليه ، وكلا الرجلين من أول المسئولين عن هذه الكارثة ، وتقع المسئولية الكبرى على السياسة الإنجليزية التى أقصت عبد القادر باشا حلمى عن قيادة الجيش بالسودان ، واستبدلت به قوادًا غير أكفاء ، فاستدعاء هذا القائد الباسل هو التمهيد لنكبة شيكان ، قال غردون باشا فى هذا الصدد : «كلما فكر إنسان فى فداحة الخسائر فى الأرواح فى السودان منذ سنة ١٨٨٠ لايمتنع عن أن يتمنى إعدام السير أوكلن كولفن والسير إدوار مالت والسير شارلس ديلك ، فإن هؤلاء الثلاثة الذين كانوا مستشارين للحكومة البريطانية فى مسألة السودان هم المسئولون عن هذه الكوارث »[٣٩] .

ارتجت أنحاء السودان لانتصار المهدى فى واقعه (شيكان) ، وزادت هيبته فى نفوس الأهلين والحكام ، وتداعت سلطة الحكومة أمام هذه الكارثة وبادر الحكام الأجانب الذين كانوا يتولون حكم المديريات إلى التسليم للمهدى ، ففى ديسمبر سنة ١٨٨٣ سلم رودلف سلاطين باشا فى (داره) ، وكان وقتئذ حاكمًا على دارفور ، ثم سقطت (الفاشر) عاصمة المديرية ودانت دارفور كلها لسلطة المهدى (يناير سنة ١٨٨٤) ، وسلمت مديرية بحر الغزال فى أبريل سنة ١٨٨٤ ، وكان لبتن بك الإنجليزى مديرًا لها ، فحذا حذو سلاطين باشا وانضم إلى أتباع المهدى ، وامتدت روح العصيان إلى إقليم خط الاستواء بعد سقوط بحر الغزال ، ولكن بسالة أمين بك حاكم هذا الإقليم ومن معه من الضباط والجند حفظت هذا الإقليم وجعلته بمنجاة من سيطرة الدراويش عدة سنين كما سيجىء بيانه .

---

(٣٩) يوميات غردون ص ١٥ .

طلب انجلترا من الحكومة المصرية إخلاء السودان

قوبلت أنباء واقعة (شيكان) فى مصر بالحزن والجزع ، أما فى انجلترا فقد قوبلت بالجمود بل بالغبطة ، لأن السياسة الإنجليزية هى التى دبرت حملة هكس ، وهى عالمة أن مصيرها إلى ما صارت إليه من الهلاك ، لكى تتخذ من هذا المصير ذريعة (لتنصح) للحكومة بإخلاء السودان ، وبذلك ضحت بهكس وحملته ، كما ضحت بغردون من بعده تحقيقا لمطامعها فى السودان .

فقابل السير افلن بارنج Evilyn Baring (اللورد كرومر) الخديو توفيق باشا ، وأبلغه تعليمات الحكومة الإنجليزية التى تلقاها فى هذا الصدد ، وهى أنها (تنصح) إلى الخديو بإخلاء السودان ، وسحب الجيش المصرى منه ، وقابل أيضًا شريف باشا رئيس الوزراء ، وأنهى إليه وجهة نظر الحكومة البريطانية ، فكان جواب شريف باشا أن مصر ترى المحافظة على السودان بخمسة عشر ألف جندى لا غير ، وأن الحملة التى شرعت الحكومة وقتئذ فى إعدادها كافية لإدراك هذه الغاية ، وأن التخلى عن السودان يضر بمصالح مصر سياسيًّا واقتصاديًّا ، ولا ترى الحكومة على الأخص وجهًا لإخلاء الخرطوم وسواها من الولايات الخاضعة التى لم تمتد إليها الثورة ، وفيها الحاميات القادرة على حفظها ، فظهر الخلاف فى وجهة النظر بين شريف باشا والمعتمد البريطانى ، وتلقى السير افلن بارنج من اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا رسائل برقية عدة لكى يصل إلى إقناع الخديو بإخلاء السودان وسحب الجنود المصرية إلى وادى حلفا ، وأهم هذه الرسائل تلغرافه المشهور المؤرخ فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، الذى نوهنا إليه آنفا ، والذى صرح فيه بأنه إذا وجد من الوزراء المصريين من يخالف النصائح البريطانية ، فمن الضرورى أن يتنحى عن الحكم .

استقالة شريف باشا

(٧ يناير سنة ١٨٨٤)

وقد وافق الخديو توفيق باشا على إخلاء السودان ، ولكن شريف باشا أبى أن يجيب الحكومة الإنجليزية إلى طلبها ، ووقف موقفه المشهور ، واستمسك بارتباط السودان بمصر ، وقال كلمته المأثورة : « **إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا** » .

وآثر الاستقالة احتجاجاً على إخلائه ، وعلى تدخل الإنجليز واعتدائهم على حقوق مصر واستقلالها ، فقابل الخديو فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ ، وقدم استقالة الوزارة[٤٠] ، وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبن استقالته على الأسباب الصحية كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحيحة ، فذكر فى استقالته أن الدولة الإنجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لاسبيل إليه ، وذكر ماطلبته من اتباع نصائحها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه المقترحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيه على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا ، لأنه لايمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية » ..

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلخ السودان عنها وعلى تدخل الإنجليز فى شئون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية .

* * *

(٤٠) هى وزارة شريف باشا الرابعة ، وكانت مؤلفة منذ أغسطس سنة ١٨٨٢ كما يأتى : شريف باشا للرياسة والخارجية ، رياض باشا للداخلية ، عمر باشا لطفى للحربية والبحرية . على حيدر باشا للمالية ، على باشا مبارك للأشغال ، أحمد خيرى باشا للمعارف . حسين فخرى باشا للحقانية . محمد زكى باشا للأوقاف . ثم استقال منها رياض باشا فى ديسمبر سنة ١٨٨٢ على أثر تخفيف الحكم على عرابى وزملائه وعين بدله إسماعيل أيوب باشا . ثم استقال هذا فى مايو سنة ١٨٨٣ وعين بدله أحمد خيرى باشا وزير المعارف وعين بدله لوزارة المعارف محمد قدرى باشا .

الفصل التاسع

إخلاء السودان ووزارة نوبار

عُرضت الوزارة على رياض باشا ، فأبى قبولها ، وأقر شريف باشا على موقفه المشرف ، ثم عرضت على نوبار باشا ، فقبلها ، على قاعدة إخلاء السودان والإذعان « للنصائح الانجليزية » ، وقابل الخديو توفيق باشا عصر يوم ٨ يناير ، فأصدر إليه أمره بتشكيل الوزارة .

تألفت وزارة نوبار فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأعضاؤها هم : نوبار باشا للرئاسة والحقانية والخارجية ، محمد ثابت باشا للداخلية ، مصطفى فهمى باشا للمالية ، عبد القادر حلمى باشا للحربية والبحرية ، محمود باشا الفلكى للمعارف ، عبد الرحمن رشدى بك باشا للأشغال[1] .

وهذه هى وزارة نوبار الثانية[2] ، وكانت أولى الوزارات التى تألفت بعد الاحتلال على أساس التسليم للإنجليز بطلباتهم ، وإقرار تدخلهم ، فلا غرابة أن يكون أول عمل لها هو إخلاء السودان ، وضياع نصف الإمبراطورية المصرية .

ومما يستوقف النظر دخول عبد القادر باشا حلمى فى هذه الوزارة ، وقد كان معروفاً عن برنامجها أنه يتضمن إخلاء السودان ، فهل كان مقرًّا هذا البرنامج ؟ الجواب ؟ كلا ، لأن عبد القادر باشا ارتضى الاشتراك فى الوزارة على أساس أن يعهد إليه بوصف كونه وزير الحربية ، وأعرف القواد بشئون السودان ، تنظيم أمر إنقاذه ، وكان يستطيع لو عهد إليه بهذه المهمة أن يعيد سطوة الحكومة فى أرجائه ، ولكن الحكومة البريطانية أصرت على تكليف غردون بمهمة إخلاء السودان ، لكى تطمئن إلى تنفيذ برنامجها ، وقد تجددت فكرة إرسال عبد القادر باشا حلمى إ[لى] السودان بعد هزيمة الجنرال بيكر باشا فى واقعة التيب الثانية ، التى سيجىء الكلام عنها ، وب[عد] إخفاق غردون فى مهمته ، ولكن السياسة الإنجليزية عارضت فى إنفاذ عبد القادر باشا ، مم

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٤ .

(٢) وزراته الأولى فى عهد إسماعيل وقد تألفت فى أغسطس سنة ١٨٧٨ وسقطت فى فبراير سنة ١٨٧٩ .

كانت العواقب ، وجرت الأمور على غير ما توقع ، كما سرت على غير ما أراد حينما كان حكمدارًا للسودان .

أصدر نوبار تعليماته بإخلاء السودان فورًا ، وترحيل الموظفين والجاليات الأوربية والمسيحية من الخرطوم ، وكان عددهم لا يقل عن أحد عشر ألفًا ، وسحب الحاميات المصرية من نواحى السودان كافة ، وكان عددها نحو خمس وعشرين ألف مقاتل ، كاملى السلاح والعدة .

وصدر مرسوم فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ بتتبع إدارة السودان وملحقاته إلى وزارة الحربية ، بعد أن كانت تابعة لرياسة مجلس الوزراء(٣) .

وفى الحق أن إخلاء السودان كان أمرًا منكرًا ، وعملاً خطيرًا فى ذاته وعواقبه ، فهو أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الانجليزى ، بل يكاد يعدل الاحتلال فى خطورته ومضاره ، لأن الانسحاب من السودان معناه ضياع الإمبراطورية العظيمة التى ضحت فى سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها ، وملايين الجنيهات من أموالها ، وجهود عشرات السنين من تاريخها ، وبهذا القرار تخلت الحكومة عن دولة مترامية الأطراف . وتركتها لقمة سائغة للفوضى ، ثم للاستعمار الإنجليزى ، تخلت عن نصف المملكة المصرية ، وما فيه من مدن أسستها على مدى السنين ، وحصون وثكنات ، وترسانات ومبان وعمارات ، وجيش يبلغ نحو خمس وعشرين ألف مقاتل ، موزعين فى أرجاء السودان ، قررت إجلاء هذا الجيش ، وأمرته أن يكف عن محاربة الثوار ، ويدعهم أصحاب الحول والسلطان فى تلك الإمبراطورية الكبيرة ، ومع ذلك لم يكن من سبيل إلى جلائه عنها دون أن يستهدف للخطر ، وكان الدفاع عن مواقعه فيها أيسر من الجلاء عنها ، وقد تركته الحكومة وشأنه فى تلك الأصقاع المترامية ، فوقع فريسة فى أيدى الثوار .

وهناك متاجر زاهرة قضى عليها قرار الحكومة بالبوار ، وقد أحس تجار الصادرات والواردات من مصر والسودان بما سيلحق متاجرهم من فادح الخسائر والمضار ، فألفوا فى أوائل يناير سنة ١٨٨٤ لجنة للدفاع عن مصالحهم وقدموا مذكرة مسهبة(٤) إلى الخديو وإلى نوبار باشا ووكلاء الدول السياسيين ، أبانوا فيها عواقب إخلاء السودان ، ومما ورد فيها أن واردات السودان السنوية تبلغ نحو مليونين من الجنيهات ، وصادراته تعادل هذا القدر ، وأن سكان السودان من المصريين

(٣) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٥ .

(٤) نشرت فى جريدة البوسفور اجبسيان عدد ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ .

كانوا يبلغون وقتئذ ٥٠٠٠٠ ، منهم ١٥٠٠٠ من المسيحيين ، وأن به من البيوت التجارية نحو ثلاثة آلاف بيت للمصريين ، وألف للأوروبين ، وأن بضائع تبلغ قيمتها نصف مليون جنيه معدة للتصدير إلى السودان لاتزال مودعة فى القاهرة وسواكن ، وقالوا فى مذكرتهم مخاطبين الخديو توفيق باشا : « هل يعقل أن العمل الكبير الذى بدأه جدكم محمد على للدفاع عن كيان مصر ذاتها ، وتابعه خلفاؤه وأكمله أبوكم العظيم إسماعيل باشا لفائدة الحضارة والتقدم والإنسانية ودافعتم عنه سموكم إلى اليوم بإخلاص وشجاعة ، هل يعقل أن مثل هذا العمل ينهار بقرار يصدر على عجل وفى ساعة يأس من الكوارث التى تنتاب البلاد ؟ إن لنا وطيد الثقة فى همة سموكم وصدق نظركم ، ونلتمس منكم أن تستمعوا لاحتجاجنا المقرون بالاحترام لسموكم وأن تأمروا بالاستمرار فى الدفاع عن السودان » .

وقد ذهب هذا النداء عبثًا ، وأصدرت وزارة نوبار قرارها المشئوم بإخلاء السودان ، فكان وصمة عار فى تاريخ مصر ، لأن الدول والحكومات لا تتنازل عن أملاكها بهذه السهولة ، ولا بهذا الجبن وهذه الخيانة ، فما بالك بالتنازل عن نصف المملكة المصرية ؟

تنفيذ الجلاء عن السودان ومهمة غردون باشا

سارت انجلترا بخطوات سريعة جريئة فى تنفيذ برنامجها الاستعمارى فى السودان ، ويتلخص هذا البرنامج فى ثلاث مراحل :

١ – إكراه مصر على التخلى عن السودان .

٢ – إخلاؤه من الجنود والموظفين المصريين .

٣ – استرداده لصالح انجلترا وحدها .

وقد أفلحت انجلترا فى حمل وزارة نوبار على أن تقرر التخلى عن السودان ، وبذلك تمت المرحلة الأولى ، ثم أسرعت فى اجتياز المرحلة الثانية ، وهى جلاء الجيش المصرى والموظفين المصريين عنه ، لأن الجيش المصرى كان لم يزل يرابط فى المدن والمواقع الحصينة بالسودان ، ولو بقى بها لأمكنه أن يدافع عن تلك المواقع ، ويحافظ على سلطة الحكومة المصرية فى نواحيها ، ولا يلبث مع الزمن أن يسترد السلطة فى الأصقاع التى استفحلت فيها سلطة المهدى ، وقد كان هذا الجيش يبلغ كما أسلفنا نحو خمس وعشرين ألف مقاتل ، لديهم من الحصون والمعاقل

والثكنات والترسانات والبواخر الحربية والذخائر والمدافع مايجعل منهم قوة لايستهان بها ، ولا سبيل للمهدى إلى التغلب عليها ، ولكن انجلترا أرادت تقليص ظل السلطة المصرية من السودان ، فبادرت إلى العمل لتنفيذ قرار إخلائه ، ومع أن تنفيذ هذا القرار يخص الحكومة المصرية وحدها ، لأن انجلترا لم تكن تدعى إلى ذلك الحين أن لها حقًّا ما فى السودان ، فإنها لم تبال هذه الاعتبارات ، ودبرت فى لندن طريقة إخلائه دون أن ترجع ولو من باب الشكل إلى الحكومة المصرية ، وعهدت بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غردون باشا .

ولاشك أن اختيار غردون باشا لهذه المهمة أمر تكتنفه الأسرار والمتناقضات ، لأنه لم يكن من قبل يرى إخلاء السودان ، بل كان يعده عملاً جنونيًّا يتكلف أكثر مما يقتضيه البقاء فيه والاحتفاظ به ، وقد نشر بهذا المعنى مقالة فى جريدة البول مول جازيت Pall Moll Gazette الإنجليزية[٥] جهر فيها بهذا الرأى ، وأضاف إليه أن إخلاء دارفور وكردفان فكرة يمكن قبولها ، ولكن من الواجب بأية وسيلة المحافظة على الولايات الكائنة شرقى النيل الأبيض وشمالى سنار ، وأن لاخطر البتة يتهدد مصر من ناحية المهدى ، ولا يمكن تسويغ إخلاء السودان بحجة الدفاع عن مصر ، وقال إن بالخرطوم وحدها ستة آلاف جندى ، وأن هناك حاميات ترابط فى النواحى المترامية كدارفور وبحر الغزال وخط الاستواء ، وتساءل : هل فى العزم تضحية هذه القوات بإخلاء السودان ، وكيف السبيل إلى جلائها دون أن تتعرض إلى المهالك ، وختم مقاله بوجوب الدفاع عن الخرطوم ، فإن قوات المهدى لايمكن أن تبقى لمدة طويلة ، وأنها ستتلاشى من نفسها ، أما إذا أخلى السودان ، فإن هذا العمل سيكون ضربة هائلة تصيب سلامة مصر ، وقد تصيب سلام العالم .

هذا ماجهر به غردون فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، على أنه لم يلبث بعد أيام معدودات (فى ١٨ يناير) أن تلقى من مجلس الوزراء البريطانى مهمة تنفيذ الجلاء عن السودان فقبلها .

وقد أصدر مجلس الوزراء البريطانى فى ذلك اليوم بيانًا قال فيه : إنه عهد بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غردون ، وأنه سيكون فى الخرطوم ممثلا للحكومة الإنجليزية ، وكتب إليه اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا فى اليوم ذاته كتابًا يحتوى على التعليمات التى يجب عليه أن ينفذها ، وهى السفر بلا إبطاء إلى مصر ، وأن يضع تقريرًا عن حالة السودان الحربية ، وعن

---

(٥) عدد ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ .

الوسائل التى يحسن اتباعها لسلامة الحاميات المصرية والحاليات الأوروبية، وعن خيرالوسائل للجلاء عن السودان ، مع الاحتفاظ بثغوره الحربية ، وإدارتها تحت السيادة المصرية ، وأن يتلقى التعليمات فى هذا الصدد من وكيل انجلترا السياسى فى (السير إفلن بارنج) ، وأن يتولى أيضًا القيام بالمهام الأخرى التى ترغب الحكومة المصرية إسنادها إليه ، ويكون ذلك بوساطة السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) .

ويقول الكولونيل شايلى لونج بك Chaille Long Bey إن مهمة غردون الحقيقية هى بسط الفوضى والخلل فى السودان ، وأن يسهل على انجلترا الاستحواذ عليه بعد انفصاله عن مصر ، ويقول أيضًا إبراهيم فوزى باشا ، وقدكان زميلا لغردون : « إن مأمورية غردون منحصرة فى هذه السطور ، وهى أن حكومة جلالة الملكة كان غرضها أن يمهد غردون السبيل لوقوع تلك البلاد فى مخالب الفوضى ، وبعبارة أخرى أن يقضى على نفوذ مصر فى تلك الأرجاء »[٦] .

جاء غرودن إلى القاهرة ، فى طريقه إلى السودان ، وقابل السير إفلن بارنج ، ثم الخديو توفيق باشا ، وعينه الخديو بطلب من السير إفلن بارنج حكمدارًا (حاكمًا عامًا) للسودان ، وسلمه « الإرادة السنية » بذلك يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأمرًا آخر يتضمن مهمته ، وفحواه : « إن الغرض من إرسالكم إلى السودان هو إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر ، وذلك مع حفظ النظام فى البلاد بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصرى ، ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا »[٧] .

وبعد أن تلقى هذه الأوامر ، سافر من العاصمة إلى السودان بطريق النيل ، واصطحب معه الكولونيل استيوارت (باشا)[٨] وإبراهيم بك فوزى (باشا)[٩] وأذاع وهو فى طريقه إلى

---

(٦) السودان بين يدى غردون وكتشنر لإبراهيم باشا فوزى ج ١ ص ٢٩٥ .

(٧) السودان لنعوم بك شقير ص ٢١٣ .

(٨) هو الكولونيل استيوارت الذى كلفته الحكومة البريطانية سنة ١٨٨٢ عقب الاحتلال الذهاب إلى السودان ودراسة شئونه فذهب إليه فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ وقدم تقريره فى فبراير سنة ١٨٨٣ ، وانتهى فيه إلى القول بعجز المصريين عن حكم السودان ، وهو التقرير الذى على أساسه قررت الحكومة البريطانية وجوب اخلاء مصر للسودان ، وقد قتل الكولونيل ستيوارت فى سبتمبر سنة ١٨٨٤ كما سيجىء بيانه .

(٩) مؤلف كتاب (السودان بين يدى غردون وكتشنر) وقد طلب عردون من الخديو قبل ذهابه إلى السودان الانعام عليه برتبة اللواء .

الخرطوم أنه موفد لإرجاع الجيش المصرى إلى مصر ، وترك السودان لأهله ، ووصل إلى الخرطوم يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤ .

وإنك لتلمح من مقارنة هذا التاريخ بتأليف وزارة نوبار ، مبلغ السرعة التى سارت بها انجلترا فى تنفيذ قرار إخلاء السودان ، فإن هذه الوزارة قد تألفت فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، ولم تكد تمضى أيام معدودات على تأليفها ، حتى اختارت الحكومة البريطانية غردون باشا لتنفيذ قرار الإخلاء ، وسافر هذا على عجل من انجلترا إلى مصر ، ومنها إلى السودان ، فوصل الخرطوم فى ١٨ فبراير ، وفى ذلك مايدل على خطة مدبرة أرادت انجلترا أن تنفذها بكل سرعة .

ولما وصل غردون إلى الخرطوم ، جمع مجلساً من الأعيان وكبار التجار ، وأمر بتلاوة أمر توليته ، ثم خاطب المجتمعين ، واعداً إياهم بإقرار العدل والطمأنينة ، وأشار الكولونيل استيوارت ، قائلاً إنه وكيله ، وطلب إليهم طاعته ولم يشر بكلمة إلى أحد من الضباط المصريين الذين كانوا يحيطون به .

وأخذ يستميل إليه الأهلين بالعدل بينهم ورفع الضرائب عنهم ، على أنه مع ميله إلى العدل ، لم يكن على كفاية للاضطلاع بأعباء منصبه الكبير ، وبخاصة فى ذلك الوقت العصيب ، وكان سريع التأثر سهل الانقياد لمن يثق به ، كثير التضارب فى آرائه ، متناقضًا فى أعماله ، يرضى يومًا عن أحد من الناس ، ثم يغضب عليه فى الغد ، والعكس بالعكس ، وقد أمر منذ وصوله بفتح أبواب المدينة ، والخروج منها والدخول إليها من غير حرج ، فأخذ رسل المهدى وجواسيسه يترددون على الخرطوم ، ويتعرفون أخبارها ، وينقلونها إلى المهدى ، ويصلون بينه وبين أتباعه فيها ، لكى يمهدوا له طريق الزحف عليها .

وعين إبراهيم فوزى باشا قومنداناً للجنود المصريين ، وفرج بك الزينى (باشا) قومنداناً للجنود السودانيين ، والسعيد بك الجميعاتى قومنداناً للجنود الباشبوزوق ، وحسين بك الشلالى وكيلاً له ، وأنعم على كل منهم برتبة باشا ، وشرع فى تدبير خطة الجلاء .

وبعث إلى المهدى قبل وصوله إلى الخرطوم يدعوه إلى الكف عن القتال ، ويمنحه لقب أمير كردفان ، وأرسل إليه مع الكتاب هدية من نوع الهدايا التى تقدم لمشايخ الأعراب كالبنش وغيره(١٠) ، فلم يكترث المهدى لكتابه ، ورد إليه الهدية ، وأرسل إليه يرفض منحته ، ويدعوه إلى اعتناق الإسلام .

(١٠) السودان بين يدى غردون وكتشنر لإبراهيم فوزى باشا ج ١ ص ٢٦٧ .

وكانت سياسة غردون مما زاد فى نفوذ المهدى ، فقد أذاع منشورًا بين أهالى الخرطوم ، قال فيه : إن السودان قد فصل عن مصر فصلاً تامًّا ، وقد جئتكم حاكمًا عامًّا عليه ، فجعلت محمد أحمد أميرا على كردفان ، وألغيت الأوامر الصادرة بمنع الرقيق ، وتنازلت عن المتأخر من الضرائب سنتين فى المستقبل .

فإبلاغ الأهلين تصميم الحكومة على فصل السودان ، والتعظيم من أمر المهدى ، قضى على هيبة الحكومة ، وعلى الأمل فى استردادها نفوذها ، فصرف عنها قلوب الأهلين ، وجعلهم ينضمون إلى الجانب الأقوى وهو جانب المهدى فكأن غردون جاء ليزيد من نفوذه وسلطانه ، ويقضى على نفوذ الحكومة المصرية القضاء الأخير .

وسار المهدى فى وسط سلطانه بخطوات واسعة ، فلما شعر غردون بحرج مركزه وأنه لاشك واقع هو وجنوده فى قبضته ، عدل عن سياسة المسالمة ، واستعد للدفاع والمقاومة ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، ولكن بعد أن ضاعت الفرصة ، وسبق السيف العذل .

طلب غردون مددًا من الجند ، فرفض طلبه ، ثم طلب تعيين الزبير باشا حاكمًا للسودان ، لما كان له فيه من النفوذ والعصبية ، ولأنه الرجل الذى يستطيع مقاومة المهدى ، وكان مقيمًا وقتئذ فى مصر ، ولكن اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا رفض هذا الطلب ، وأبلغ السير إفلن بارنج قرار الرفض ، وكان الرفض معقولا من وجهة النظر الإنجليزية ، لأن تعيين الزبير حاكما للسودان كان يمكن أن يؤدى إلى إخماد ثورة المهدى ، وعودة السلطة إلى الحكومة المصرية ، وهذا مالم تكن تعمل له انجلترا ، وعبثًا أعاد غردون طلبه ، وألح فى إجابته ، وأشار إلى أن لاسبيل إلى إنقاذ الحاميات المصرية وإمكان إرسالها إلى مصردون مساعدة الزبير باشا ، وأن أرواح الجنود والموظفين تكون هدفا للخطر بغير هذه الوسيلة ، ولكن الحكومة الإنجليزية أصرت على الرفض ، وتركت غردون وشأنه ، وكانت حجتها الظاهرة فى ذلك أن الزبير باشا من كبار تجار الرقيق ، وأن عودته تساعد على إعادة هذه التجارة ، مما تعترض عليه جمعيات منع الاتجار بالرقيق فى انجلترا ، وهى حجة واهية ، لأن المهدى لم يكن أقل من الزبير إباحة للاسترقاق ، فترك السودان فى قبضته معناه إعادة الاتجار بالرقيق بأوسع معانيه ، ولكن السبب الحقيقى هو ماقدمنا ، وهو سعى الحكومة الإنجليزية فى تقليص ظل السلطة المصرية عن السودان ، ولذلك عارضت فى أن ترسل مصر أى مدد إلى السودان ، وعارضت أيضًا فى تعيين الزبير باشا حاكمًا له ، ولم يكن ثمة شك فى أن مصلحة مصر كانت تقضى بتعيينه حاكمًا عامًّا للسودان ، وكان بلا جدال أقدر من غردون على

مقاومة المهدى ، ولكن السياسة الإنجليزية حالت دون إصدار الحكومة قرارًا بتعيينه لهذا المنصب تحقيقًا لمطامعها فى السودان .

وكانت نتيجة هذه الخطة المدبرة تمكن المهدى من فتح الخرطوم وسائر مدن السودان ، ووقوع الحاميات المصرية والموظفين المصريين وعائلاتهم وأولادهم وذويهم وأتباعهم فى قبضة الثوار ، فأعملوا فيهم السيف بلا رحمة ولا شفقة ، حتى بلغ عدد ضحايا هذه المجازر نحو ثمانين ألف نسمة .

انتصار الثورة فى السودان الشرقى

تحرجت الحالة فى السودان الشرقى على أثر قرار إخلاء السودان الذى كان بمثابة إغراء للثورة على متابعة انتصاراتها ، واشتد حصار الدراويش لسواكن وطوكر وسنكات ، رغم استبسال حامياتها فى الدفاع عنها ، وصارت مهددة بالسقوط .

هزيمة الجنرال بيكر باشا فى معركة التيب الثانية

(٤ فبراير سنة ١٨٨٤)

أنفذت الحكومة المصرية حملة من عساكر الرديف إلى سواكن لانجاد طوكر وسنكات ، وعهدت بقيادتها إلى الجنرال فالنتين بيكر باشا قومندان البوليس ، فجاءت الحملة سواكن فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، وأخذت أهبتها للزحف .

وفى أوائل فبراير تقدم بيكر باشا من ترنكتات[١١] بقوة من ثلاثة آلاف وستمائة مقاتل ، وساروا قاصدين طوكر ، فما أن وصلوها إلى آبار (التيب) حتى فاجأهم الدراويش يوم ٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ، وانقضوا عليهم بجموعهم الحاشدة ، وأمعنوا فيهم ذبحا وتقتيلا ، وانتهت المعركة بهزيمة الجيش المصرى ، بعد أن منى بخسارة فادحة ، إذ قتل من رجاله نحو ٢٣٠٠ ، ومن ضباطه ٩٢ ضابطا ، وعادت فلول الجيش المنهزمة إلى سواكن ، وتسمى هذه الواقعة واقعة التيب الثانية ، تمييزا لها عن واقعة التيب الأولى التى حدثت فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وتسمى أيضا واقعة (طوكر) .

---

(١١) ميناء على شاطىء البحر الأحمر جنوبى سواكن ، ولذلك تسمى الواقعة فى بعض المراجع واقعة (ترنكتات) وهى ميناء طوكر .

كان لهذه الهزيمة صدى أليم فى مصر ، ودل وقوعها على أن القيادة الانجليزية لم تحسن تدبير الخطط الحربية ، إذ كانت هذه الواقعة ، بعد كارثة (شيكان) ، ثانية الوقائع الكبرى التى أصيب فيها الجيش المصرى بالهزيمة ، بقيادة القواد البريطانيين فى حروب السودان الأولى ، وكانت هذه الهزيمة نذيرا بسقوط سنكات وطوكر ، بعد أن انقطع عنها المدد .

سقوط سنكات ومقتل البطل محمد توفيق بك

(٨ فبراير سنة ١٨٨٤)

كان محمد توفيق بك يتولى محافظة سواكن ، وظل يدافع عن (سنكات) دفاع الأبطال ، ولكن الثوار شددوا عليها الحصار ، وانقطع المدد عنها ، فاستبسل وسائر رجال الحامية فى الدفاع ، واحتملوا أهوال الحصار ، حتى نفذت مؤونتهم ، فعانوا ألم الجوع ، واضطروا إلى أكل لحوم البغال والحمير ، والكلاب والقطط ، وأكلوا الجلود ، واضطروا إلى مضغ أوراق الشجر ، تسكينا لسعار الجوع ، فلما صاروا إلى هذه الحال ، جمعهم البطل توفيق بك ، وقال لهم : « إن بقينا هنا هلكنا من الجوع ، وإن سلمنا لهؤلاء الأشقياء لم نضمن السلامة ، وإن سلمنا عشنا عيشة يهون معها الموت ، فلم يبق لنا إلا أن نخرج من الاستحكام ، ونتخذ طريق سواكن ، فإن لحقوا بنا حاربناهم حتى ظفرنا ، أو متنا مشرفين »[١٢] .

ففعلت هذه الكلمات فى نفوس الضباط والجند فعل السحر ، وأجمعوا على العمل برأى قائدهم الباسل ، فلما كان يوم الجمعة ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ (١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٠١) اعتزموا الخروج من المدينة ، فأحرقوا مخازن البارود والجبخانة ، وسدوا أفواه المدافع ، وخرجوا من سنكات وعددهم لايزيد عن سمائة نفس ، من جند ورجال ونساء وأطفال ، فساروا نحو ميل ونصف حتى أتوا مضيقا وعرا ، فوجدوا الدراويش كامنين فيه ، فنظم توفيق بك صفوف الجنود على هيئة مربع ، وجعل النساء والأطفال ، فى الوسط ليقيهم شر القتال ، وأخذ الجند فى رمى الدراويش بالرصاص ، فقتلوا منهم ٥٧ رجلا ، ولكن الدراويش أطبقوا عليهم من كل جانب ، وأثخنوا فيهم حتى قتلوهم عن آخرهم ، ولم ينج منهم سوى خمسة رجال بينهم قاضى سنكات ، وثلاثون امرأة ، وقتل البطل توفيق بك فى هذه المعركة ، وقتل سائر أبطال الحامية من الضباط

---

(١٢) السودان لنعوم بك شقير ص ٢٠٨

والجند ، فخلدوا أسماءهم فى سجل الشرف والفخار .

ومما يؤثر على البطل توفيق بك أنه حين اشتد الحصار على سنكات أرسل خطابا إلى حكمدار السودان ، يفيض نبلا وشهامة ، قال فيه : « إن حالة الأطفال والشيوخ جرحت فؤادى ، وأقلقت خاطرى ، بعد نفاد المؤن . ولم نبق على حمار أو جمل ، وكنا بانتظار امدادكم ايانا حتى الآن ، ولم نر منكم معينا ولا نصيرا ، وقد ضقت ذرعا ، وفرغ معين الصبر ، ومع ذلك فإنى أصبر بعد إرسال هذا الكتاب يومين اثنين فقط ، فإذا لم أر منكم عضدا فلابد لى من اتمام واجبات العسكرية بشرف ، فأطلق المدافع وأهدم الاستحكامات ، وأهجم ورجالى على الأعداء فنقاتلهم ونناوشهم الحرب بكل قوانا قصد النجاة والفوز بالحياة ، فإن أسعدنا الحظ فيه ، وإلا فإنا نموت موت الأبطال بعد القيام بالواجبات العسكرية وشرف الجندية ، تخليدا لذكر مصرنا العزيزة ، ومحافظة على حقوقنا المقدسة »[١٣] .

قالت (الأهرام) تعليقا على هذا الكتاب المجيد : « هذا هو الكتاب الأخير الذى بعث به توفيق بك الشجاع ، ولما لم يجد معينا ولا مغنيا أنجز ماوعد ، ومات شهيدا عزيزا ، وهذا البطل الكريم ماكان جنديا ولا ضابطا بل صرف معظم سنه فى التدريس ، ومع ذلك فقد فعل أفعالا عجز عنها مشاهير الضباط وكبار القواد ، وكان فى حياته معززا مكرما ، ومات فقيرا محترما يذكر بالخير » .

احتلال الانجليز سواكن

لم تكد الحكومة المصرية تقرر إخلاء السودان حتى بادرت انجلترا إلى تنفيذ خطتها فى إحتلال ماتتخلى عنه مصر ، ففى فبراير سنة ١٨٨٤ على أثر هزيمة بيكر باشا ، احتل الأميرال هويت Hewett سواكن ، وجعل نفسه قومندانا للثغر ، وبلغ من استهانة انجلترا بالخديو توفيق بعد إذ أقرها على إخلاء السودان ، أنها لم تبلغه نبأ هذا الاحتلال إلا بعد وقوعه ، وجاء هذا الاحتلال مكذبا لمزاعم انجلترا حينما طلبت إخلاء السودان بحجة أن لاسبيل إلى المحافظة عليه ، فإذا لم يكن من سبيل للاحتفاظ به فما بالها تضع يدها على أهم مواقعه وتستقر فيها ؟

وقد احتجت تركيا على هذا الاحتلال ، فأجابها اللورد دفرين سفير انجلترا بالآستانة بتاريخ

(١٣) الأهرام عدد ١٥ فبراير سنة ١٨٨٤ .

٦ مارس سنة ١٨٨٤ بأن حوادث السودان اضطرت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ بعض الوسائل الوقتية لحماية ثغور البحر الأحمر ، ولكنها عازمة عندما تعود السكينة أن لاتعمل شيئا بغير مشورة الباب العالى .

سقوط طوكر وحملة الجنرال جراهام الأولى

(٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤)

أنفذت قيادة الجيش البريطانى حملة بقيادة الجنرال جراهام ، لإزالة الأثر السيىء الذى أحدثته هزيمة بيكر باشا فى معركة التيب الثانية ، وكانت مهمة هذه الحملة الدفاع عن سواكن وإنقاذ حامية طوكر ، التى كان الدراويش يحاصرونها ، فجاءت الحملة إلى سواكن فى أواخر فبراير ، وفى غضون ذلك سقطت طوكر فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤ قبل وصول النجدة إليها .

واقعة التيب الثالثة

(٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤)

على أن الحملة بقيادة الجنرال جراهام هاجمت جموع الدراويش فى (التيب) يوم ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤ (غرة جمادى الأولى سنة ١٣٠١) فانتصرت عليهم وأوقعت بهم وأجلتهم عن آبار التيب .

واقعة طماى الثانية

(١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

ثم هاجمت جموع عثمان دقنه فى (طماى) ، فظفرت بهم يوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وأخلى عثمان دقنه طماى ، واعتصم بالجبال ، وقدكان الظن أن تستمر الحملة فى زحفها بعد هذا الظفر ، ولكنها عدلت عن الزحف ، إذ أمرت الحكومة البريطانية الجنرال جراهام بالعودة إلى مصر ، فكان ذلك إيذانا بوقف الحملة ، وإغراء لعثمان دقنه بالاستخفاف بقوة الحكومة .

فعاد جراهام إلى مصر فى أبريل ، ولحقه جيشه ، وتبين أن الغرض من هذه الحملة إنما هو اطمئنان الانجليز على مراكزهم فى سواكن فحسب .

وفى ١٠ مايو سنة ١٨٨٤ عين الخديو بإيعاز من الإنجليز الميرالاى البريطانى تشر مسايد بك Chermside محافظا لسواكن[١٤] .

اتساع نفوذ المهدى

كان لقرار إخلاء السودان أثر كبير فى اتساع نفوذ المهدى ، فإن هذا القرار هو بمثابة تسليم من الحكومة المصرية بعجزها عن إخماد الثورة ، واعتراف منها بقوة المهدى وانتصاراته ، وقد انتهز هو هذه الفرصة ، فأخذ يفتح عواصم السودان ، ويمد نفوذه شرقا وغربا وجنوبا ، ويحاصر الخرطوم .

فقد سقطت (سنكات) فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ ، و (طوكر) فى ٢٤ منه كما تقدم بيانه ، والحلفاية (شمالى الخرطوم) فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، والقضارف بمديرية كسلا فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٤ .

ثم سقطت (بربر) فى ١٩ مايو سنة ١٨٨٤ ، وقتل فيها من جنود الحامية المصرية نحو ١٥٠٠ مقاتل ، وكان لسقوطها تأثير كبير فى الموقف ، ووقع أليم فى النفوس ، لأنه بسقوطها انقطع الأمل فى انقاذ الخرطوم ، وصارت فى حصار محكم ، إذ كانت بربر هى طريقها إلى سواكن أو إلى كروسكو (انظر موقعها على الخريطة ص ٩٤) ، وظل غردون مرابطا فى الخرطوم ، يأمل أن يصله المدد ، ويبذل الجهد فى تنظيم الدفاع عن المدينة .

حملة انجليزية لإنقاذ غردون وإخفاقها

(١٨٨٤ - ١٨٨٥)

وفى غضون ذلك شعرت الحكومة الانجليزية بأن تركها الجنرال غردون باشا محصورًا فى الخرطوم ، وامتناعها عن نجدته ، رغم صيحات الاستغاثة التى كان لايفتأ يرسلها كلما اشتد به الحصار ، يعرضها للوم اللائمين من الجمهور البريطانى ، والرأى العام الأوروبى ، فاعتزمت إرسال نجدة من الجيش الإنجليزى لإنقاذه ، وعهدت بقيادتها إلى الجنرال اللورد ولسلى[١٥] Wolsley ،

(١٤) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ١٠٢ .

(١٥) الذى كان قائدا للحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٨٢ .

وكان عددها تسعة آلاف مقاتل ، وسميت (حملة الإنقاذ) ، واشترك معها الجيش المصرى بقوته ، وأبلى فيها البلاء الحسن ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر[١٦] : « إن الجيش المصرى الذى اشترك فى حملة النيل قد أبدى من الصفات الحربية مالم يكن يظنه أحد فى البداية » .

وصل ولسلى إلى مصر يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، وأخذ يعد المعدات لتنظيم الحملة . لم يكن الغرض من إنقاذ هذه الحملة إعادة سلطة الحكومة المصرية إلى السودان ، وإنما كان لإنقاذ حياة غردون فحسب[١٧] ، ويتبين لك حقيقة مقصد الحكومة الإنجليزية من التعليمات التى أصدرتها إلى الجنرال ولسلى ، وهذا نصها :

« إن الغرض الأساسى من الحملة إنما هو انقاذ الجنرال غردون والكولونيل ستيورت من الخرطوم ، فمتى تم هذا الغرض فلا تباشروا حركات عدائية أيا كانت ، والحكومة تعتمد عليكم فى أنكم لاتتقدمون جنوبا إلا بقدر مايلزم لإدراك هذا الغرض[١٨] .

وكان غردون باشا ذاته يأبى أن تأتيه النجدة على يد الجيش المصرى ، ويبدو ذلك من خطابه الذى أرسله إلى قائد الحملة فى وادى حلفا ، وقال فى ختامه : « لاتدعو العساكر المصرية تأتى إلى هنا ، استلموا قيادة الوابورات منهم وأخرجوهم منها فإنه لافائدة منهم[١٩] » .

أخذت هذه الحملة تسير بخطوات بطيئة ، فقد ابتدأت وحداتها تصل وادى حلفا فى سبتمبر ، ولم يصلها الجنرال ولسلى إلا فى اليوم الخامس من أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، ووصل إلى (دنقلة) فى ٣ نوفمبر ، أى بعد انقضاء شهر من وصوله إلى وادى حلفا ، ولم يصل (كورتى) إلا فى ١٦ ديسمبر ، فاتخذها معسكره العام . وأخذ يستعد لمتابعة السير جنوبا ، فاستقر الرأى على إنفاذ حملتين تسير إحداهما بقيادة الجنرال السير هربرت ستيوارت Herbert Stewart فى طريق الصحراء إلى (المتمة) ، وتسير الثانية بقيادة الجنرال أرل Earl فى طريق النيل قاصدة بربر[٢٠] .

---

(١٦) فى كتابه (انجلترا فى مصر England in Egypt) ص ٩٩ طبعة سنة ١٩٢٠ .
(١٧) كوشرى — المركز الدولى لمصر والسودان ص ٣٢٥ .
(١٨) السودان لنعوم بك شقير ص ٢٦٩ .
(١٩) السودان لنعوم بك شقير ص ٢٧٣ .
(٢٠) انظر هذه المواقع والتى تليها بالخريطة ص ٩٤ .

واقعة أبى طليح

(١٧ يناير سنة ١٨٨٥)

تحركت حملة الصحراء من (كورتى) فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، بقيادة الجنرال السير هربرت ستيورت ، واستولت على آبار (الجقدول) فى صحراء بيوضه ، يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٤ ، وحصنت مواقعها بها .

ثم زحفت جنوبا ، فالتقت بجموع الدراويش فى آبار (أبى طليح) ، القريبة من (المتمة) ، يوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٥ ، وهناك نشبت واقعة كبيرة انتهت بهزيمة الدراويش بعد أن حصدتهم نيران المدافع حصدا .

وقد تجدد الأمل بعد هذه الواقعة فى إنقاذ غردون وحامية الخرطوم ، ولكن تأخر الحملة فى الزحف قد بدد هذا الأمل كما سيجىء بيانه .

واستمرت الحملة فى زحفها حتى وصلت إلى (المتمة) فاحتلتها ، وبلغت (القبة) جنوبى المتمة وتحصنت فيها ، وفى أثناء زحفها التقت بجموع الدراويش ، فظفرت بهم وجرح الجنرال ستيوارت جرحا مميتا ، وتولى القيادة من بعده الجنرال السير شارلس ويلسن .

واتصلت الحامية فى القبة برسل غردون الذين جاءوا على البواخر النيلية من الخرطوم ولبثوا بالقرب من (شندى) أربعة أشهر ينتظرون المدد ، فأدرك الجنرال السير شارلس ولسن من حديثهم خطورة الحالة وأن الخرطوم على وشك السقوط ، فانفصل بقوة من الجند أقلتهم الباخرتان (بردين) و (تل حوين) ، قاصدين الخرطوم ، فوصل إلى مقربة منها ، شمالى الحلفاية ، يوم ٢٨ يناير ، وهناك علم بسقوطها ومقتل غردون ، فعاد أدراجه إلى (المتمة) ، بعد أن أصلاه المهديون نارا حامية فى الطريق ، وأبلغ اللورد (ولسلى) القائد العام للحملة فى (كورتى) نبأ سقوط الخرطوم ، ومقتل غردون ، فأرسله هذا بالبرق إلى لندن ، وأخذ ينتظر تعليمات الحكومة البريطانية .

ويقول إبراهيم باشا فوزى ، الذى كان وقتئذ أسيرا فى الخرطوم أنه لو أبحرت الحملة إلى الخرطوم مباشرة منذ وصولها إلى المتمة لما سقطت الخرطوم ، ولكنها بقيت فى المتمة خمسة أيام ،

فأضاعت فرصة إنقاذها[٢١] . فتأخرها فى الزحف كان السبب الأكبر فى إخفاق حملة « الإنقاذ » ، وهذا التأخير يرجع إلى خطأ القيادة فيها .

واقعة كربكان

(١٠ فبراير سنة ١٨٨٥)

وفى خلال هذه الحوادث سار الجنرال أرل قائد حملة النيل من (كورتى) ، يقود نحو ثلاثة آلاف من الجنود الانجليزية ونحو خمسمائة قارب تقل جنود المشاة ، أما الفرسان والمدفعية فإنهم ساروا حيال القوارب فى الضفة الغربية للنيل وسارت القوة المصرية بقيادة البكباشى أحمد سليمان فى الضفة الشرقية ، وتقدمت الحملة على هذا النحو مسيرة ثمانية أيام ، حتى بلغت معقل الدراويش فى (كربكان) ، بالقرب من (أبو حمد) فانضمت القوة المصرية إلى القوة الانجليزية ، وهاجمت القوة المشتركة معقل الدراويش بكربكان يوم ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ ، وفازت عليهم فوزا مبينا ، واستولت على المعقل وقتلت جميع من فيه من الدراويش ، وأصيب الجنرال أرل فى هذه المعركة برصاصة قضت عليه ، وقد أبلى البكباشى أحمد سليمان والجنود المصريون بلاء حسنا فى هذه الواقعة .

وبقيت القوة معسكرة فى (كربكان) أسبوعين ثم قفلت راجعة إلى دنقلة على أثر قرار الحكومة البريطانية العدول عن الزحف ، بعد سقوط الخرطوم ومقتل غردون ، فارتدت الحملة جميعها إلى كورتى ثم إلى دنقلة ، ورجعت إلى مصر فى يونيه سنة ١٨٨٥ .

وعلى أثر إخفاق هذه الحملة استقال الجنرال السير افلن وود باشا Sir Evelyn Wood سردار الجيش المصرى من منصبه فى أبريل سنة ١٨٨٥ ، وكان الظن أن يسند هذا المنصب إلى قائد مصرى كفء مثل عبد القادر باشا حلمى ، بعد أن ثبت من التجارب أن إسناد القيادة العليا للجيش إلى سردار انجليزى كانت نتيجته انحلال الجيش المصرى ، وتبدد قوته ، واصابته بالهزائم المتوالية فى حروب السودان ، ولكن السياسة البريطانية أبت إلا أن يحل سردار انجلز بدل السردار المستقيل ، فعين الجنرال السير فرنسيس جرنفل باشا Sir Francis Crenfell سردارا للجيش فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ .

---

(٢١) ابراهيم باشا فوزى – السودان بين يدى غردون وكتشنر ح ٢ ص ٤٢ .

غردون فى الخرطوم

أما ما كان من أمر غردون فى الخرطوم أثناء سير حملة الإنقاذ ، فقد حاول إجلاء الدراويش عن (الحلفاية) لكى يخفف ضغطهم على المدينة ، وأنفذ إليها حملة من أربعة آلاف مقاتل ، ولكن الدراويش أوقعوا بهم يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٤ ، فى واقعة عرفت (بواقعة الشرق) ، وتقدموا لحصار الخرطوم من الشمال والجنوب والشرق فاشتدت الحالة بالحامية وبسكان المدينة ، لانقطاع المدد ، ونفاد الميرة والمئونة ، وبقيت الحرب سجالا بين الحامية والدراويش ، ودافعت الحامية دفاع المستميت عدة أشهر.

مقتل الكولونيل ستيوارت

وفى أثناء الحصار أوفد غردون وكيله الكولونيل ستيوارت باشا الى مصر بطريق النيل لابلاغ الحكومة حالة الخرطوم ، واستعجال المدد ، فسافر على ظهر الباخرة « عباس » الى أن وصل شلال (ودقر) ، فرسا ومن معه على جزيرة صغيرة تجاه قرية (هبة) ، وهناك أدركه الدراويش ، فقتلوه ومن معه (سبتمبر سنة ١٨٨٤) .

سقوط الخرطوم ومقتل غردون

(٢٦ يناير سنة ١٨٨٥)

وكان المهدى قد جعل عامله عبد الرحمن النجومى أحد قواد جيشه قائداً على جموع الدراويش المحاصرة للخرطوم ، فلما استبطأ فتحها تحرك من الأبيض بجميع جيشه ، زاحفا عليها ، معتزما الاستيلاء عليها عنوة ، فحل بأبى سعد فى أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، يقود جيشًا لجبًا ، يبلغ عدده نحو ستين ألف مقاتل ، وبقى يستعد للحرب حتى غاية المحرم سنة ١٣٠٢ (نوفمبر سنة ١٨٨٤) ، لأنه لم يكن يرغب الحرب فى شهر المحرم ، فلما انتهى الشهر كتب إلى غردون فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، يدعوه للتسليم ، فأجابه غردون متهددا متوعدا ، فأمر المهدى رجاله بضرب الخرطوم من كل الجهات ، فدافع عنها جنود الحامية دفاع الأبطال وردوا الدراويش غير مرة ، ولكن اشتداد الحصار أدى إلى نفاد المؤونة ، ففشت المجاعة فى الخرطوم وأم درمان واشتد الجوع

بالجنود والأهلين ، حتى صار أهلها يموتون جوعا فى الطرقات .

وحاول غردون أن يفك الحصار عن الخرطوم لإحضار القوت إليها ، فخرجت قوة من الحامية يوم أول يناير سنة ١٨٨٥ ، ولكنها ارتدت منهزمة ، بعد أن تكبدت خسائر فادحة ، وخرجت قوة أخرى فى فجر يوم ٣ يناير ، واشتبكت بالدراويش وأصلتهم نارا حامية ، ولكن الحصار ظل مضروبا على الخرطوم وأم درمان ، ونفد الزاد فى المدينتين .

وفى اليوم الخامس من شهر يناير سقطت أم درمان تحت تأثير الجوع ، فكان سقوطها نذيرًا بسقوط الخرطوم ، وانقطع الأمل فى وصول المدد الذى كان ينتظره غردون حتى آخر لحظة . وأرسل إليه المهدى فى ٦ يناير ينصح له بالتسليم ، وينبئه بأن لا أمل فى وصول المدد إليه . وأعاد الطلب فى ٧ يناير ، ولكن غردون أجابه بالرفض ، وقد دب اليأس فى قلوب الجند والأهلين بعد سقوط أم درمان ، لتوقعهم اقتحام الدراويش خطوط الدفاع ، فضلا عن اشتداد المجاعة ، ولكن غردون كان لا يفتأ يشدد عزائمهم ، ويتطلع إلى الأفق منتظرًا وصول حملة الإنقاذ من الشمال ، ولكن الحملة كان تسير ببطء كما تقدم بيانه .

واشتد الجوع بالحملة والأهلين حتى هزلت أجسام الجنود ، واصفرت ألوانهم ، وعارت عيونهم ، وكانوا بعد أن نفد الزاد قد شرعوا يأكلون لحوم الخيل ، والبغال والحمير والكلاب والجلود وألياف النخيل .

وطوق الدراويش المدينة ، ولم يبق من خطوط الدفاع عنها سوى (الخندق) ، وكان يدافع عنه جنود الحامية دفاع المستميت ، بقيادة فرج باشا الزينى ، وكانت الأنباء قد وصلت إلى المدى من الشمال بانتصار الحملة الإنجليزية فى (أبى طليح) ، ثم وصولها إلى المتمة قاصدة الخرطوم ، فاعتزم فتحها عنوة قبل وصول المدد .

ففى فجر يوم الاثنين ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ (٩ ربيع الثانى سنة ١٣٠٢) هجم الدراويش على الخرطوم هجومًا عامًّا ، فدافع الجند وضباطهم عن الخندق دفاعًا مجيدًا ، ولكن الدراويش اقتحموا بجموعهم الحاشدة ، ودخلوا الخندق ثم المدينة ظافرين ، وأعملوا السيف فى الجند والأهلين ، وأوقعوا بهم ذبحًا وتقتيلاً ، بلا رحمة ولا شفقة ، واستمرت المجزرة حتى الضحى ، وبلغ عدد من قتلوا يوم الواقعة من سكان الخرطوم نحو ٢٤ ألف نسمة[٢٢] عدا من قتل من

---

(٢٢) احصاء إبراهيم باشا فوزى الذى حضر حصار الخرطوم وسقوطها — السودان بين يدى غردون وكتشنر ج ٢ ص ٢

الجند ، وعدتهم ثمانية آلاف ، وقتل غردون فى سرايه بالخرطوم وهو يرقب حركات القتال ، وذهب الدراويش برأسه إلى المهدى ، ولم يكن راضياً عن قتله ، ولا عن إسراف أشياعه فى الذبح والتقتيل ، فقد استباحوا المدينة ، وجعلوها فريسة للنهب ، ومسرحا للفظائع ، من قتل الرجال والأطفال ، وسبى النساء ، واستعباد الأحياء من أهلها ، ووقع فى هذا اليوم المشئوم وفى الأيام التالية من الأهوال ، ماتقشعر عنه الأبدان .

كان لسقوط الخرطوم ومقتل غردون دوى كبير فى مصر وفى العالم ، إذ كان إيذاناً مروعاً بانحلال الإمبراطورية المصرية فى السودان ، والقضاء على الحكم المصرى فى أصقاعه ، كما كان أوج السلطة للمهدى وأشياعه .

حملة جراهام الثانية فى سواكن سنة ١٨٨٥

كان مما اقترحه اللورد ولسلى على حكومته بعد إخفاق حملته وسقوط الخرطوم إرسال قوة إنجليزية إلى سواكن لسحق عثمان دقنة ومد سكة حديدية من سواكن إلى بربر ، تمهيداً لاستئناف الزحف على الخرطوم ، فأنفذت الحكومة البريطانية الجنرال جراهام إلى سواكن مرة ثانية ، وحشدت له جيشاً من مصر وانجلترا ، وانضم إلى حامية سواكن فبلغت القوات التى تحت قيادته بها ١٣,٠٠٠ مقاتل .

ولما اكتملت الحملة فى سواكن زحفت بقيادة الجنرال جراهام على جموع عثمان دقنة فى تل هشيم[٢٣] ، واشتبكت وإياهم يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، ففازت عليهم وهزمتهم .

وفى ٣ أبريل ظفرت بهم فى طماى ، وأخلاها عثمان دقنة ، وشرع الجنرال جراهام فى مد السكة الحديدية من سواكن فى طريق بربر ، ولكن الحكومة البريطانية عدلت بعد ذلك عن مهاجمة المهدى ، فأمرت جراهام بالكف عن مد السكة الحديد والعودة إلى مصر ، فعاد إليها مع حملته فى مايو سنة ١٨٨٥ .

إخلاء دنقلة وتراجع حدود مصر الجنوبية

كان من نتائج سقوط الخرطوم أن طلبت انجلترا من الحكومة المصرية جعل حدودها الجنوبية فى (وادى حلفا) ، وأرادت بذلك أن تؤيد إخلاء مصر للسودان ، فأذعنت الحكومة المصرية

(٢٣) على بعد ٧ أميال من سواكن .

وأخلت دنقلة ، وقررت فى يونيه سنة ١٨٨٥ جعل حدودها الجنوبية فى (كوشة) (انظر موقعها بالخريطة ص ٩٤) ، وفصلت البلاد التى بين أسوان ووادى حلفا عن مديرية إسنا وجعلتها محافظة تحت الأحكام العسكرية وأسمتها (محافظة الحدود) .

وفاة المهدى وتراجع المهدية

أصيب المهدى فى يونيه سنة ١٨٨٥ بحمى خبيثة من نوع الالتهاب السحائى الشوكى ، لم تمهله بضعة أيام حتى أودت بحياته ، وهو فى أوج قوته ، وكانت وفاته يوم ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٥ (٩ رمضان سنة ١٣٠٢) ، وتولى حكم السودان من بعده خليفته عبد الله التعايشى .

كانت وفاة المهدى أول نذير بإخفاق الثورة المهدية ، إذ كان هو بلا مراء روحها وقوامها ، وكانت الانتصارات التى نالها قد رفعت شأنه ، وزادت من مهابته فى النفوس فكانت شخصيته هى دعامة الدولة المهدية المترامية الأطراف التى أسسها فى السودان ، وقد ولى الأمر من بعده خليفته عبد الله التعايشى ، ولم يكن له المقام الذى كان للمهدى ولا نفوذه المعنوى ، وكان ينقصه كثير من المزايا والصفات التى اجتذب بها المهدى قلوب أنصاره ، كالأناة والحزم والدهاء ، فالتعايشى يشبه أن يكون وارثًا لملك كبير تعوزه الكفاية للإضطلاع بأعبائه ، ووقع الخلف بينه وبين كبار أنصار المهدى ، وأخذ يقرب إليه من يرى فيهم الإخلاص لشخصه ، وينكل بمن يخشى منهم مزاحمته أو الخروج عليه ، وفى عهده كثرت المظالم ، ووقفت حركة التجارة ، ثم انتشرت الأوبئة ، والمجاعات ، فمات منها مئات الألوف من الأهلين ، فلا غرو أن كانت ولايته إيذانًا بتداعى الدولة المهدية ، ولم يكن يطمع إلا فى استبقاء نفوذه فى البلاد التى دانت للمهدى ، ولكن الإنجليز أخذوا يبالغون فى قوته ، ويظهرون القلق من اعتزامه غزو مصر ، لكى يسوغوا بقاءهم فى مصر لحمايتها كما يقولون من غزوات الدراويش .

المعارك فى السودان الشرقى والجزيرة

سقطت (القلابات) فى مارس سنة ١٨٨٥ ، قبل وفاة المهدى .

وسقطت (كسلا) عاصمة مديرية كسلا على عهد التعايشى ، وقد بدأ حصارها فى عهد المهدى ، ثم استولى عليها الدراويش فى يوليه سنة ١٨٨٥ ، بعد أن دافعت عنها حاميتها دفاع

الأبطال بقيادة أحمد عفت بك مدير كسلا ، وقد قتله الدراويش وقتلوا معاونيه بعد سقوط المدينة بأمر عثمان دقنة عامل التعايشي في السودان الشرقي .

وسقطت سنار في أغسطس سنة ١٨٨٥ ، بعد دفاع مجيد .

وكان عثمان دقنة يحاول فتح سواكن ، ولكنها امتنعت عليه .

واقعة الجميزة

(٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

وظلت الحرب سجالا في هذه الناحية ، وقد نشط الدراويش في سبتمبر سنة ١٨٨٨ ، لمهاجمة سواكن فنزلوا إلى الجنوب الغربي من طابيتي (الشاطة) و (الجميزة) اللتين تحميان آبار المياه لحامية سواكن ، وفي أكتوبر من تلك السنة شرعوا في ردم هذه الآبار فردهم عنها الجنود المصريون وأرسلت الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية المدد إلى سواكن لكسر هجوم الدراويش ، وذهب إليها السردار جرنفل باشا ، وتولى بها قيادة الجند ، وفي فجر يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ خرج الجيش المصري بقيادته من سواكن ، وزحف على معقل الدراويش ، والتحم وإياهم في معركة شديدة عرفت بمعركة الجميزة ، وقاتلهم ببسالة وثبات ، إلى أن أوقع بهم وأجلاهم عن معقلهم ، وشتت شملهم .

المعارك والمناوشات في مديرية دنقلة

(١٨٨٥ - ١٨٨٩)

احتل الدراويش مدينة (دنقلة) في أغسطس سنة ١٨٨٥ عقب إخفاق حملة اللورد ولسلي ، وجلاء القوات المصرية والإنجليزية عنها ، ووقعت مناوشات بمديرية دنقلة في ختام سنة ١٨٨٥ ، لم يكن الباعث عليها من جانب الدراويش سوى الرغبة في النهب والسلب ، فقد حاصروا قلعة (كوشة) واستولوا عليها ، ثم استولوا على (جنس) على بعد ثلاثة أميال منها .

واقعة جنس

(٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥)

على أن القوات المصرية ما لبثت أن كرت على الدراويش باشتراك القوة الإنجليزية فهاجمت مواقعهم فى كوشة وجنس يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ (٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٣ هـ) ، فاحتلت كوشة عنوة ، وهاجمت فى اليوم نفسه معقل الدراويش فى جنس ونشبت بين الفريقين معركة عنيفة انتهت بإجلاء الدراويش عنها ، واستولى المصريون على ماكان بها من أسلحة وذخائر ، وقد أبلى الجنود والضباط المصريون البلاء الحسن فى هذه الواقعة ، وأثنت الأوامر العسكرية على بكباشى المدفعية المصرية حسن أفندى رضوان (باشا) والبكباشى أحمد أفندى فهمى من ضباط أركان الحرب .

وجعلت الحكومة آخر حدود مصر الجنوبية بعد هذه الواقعة (وادى حلفا) ، ورجع إليها الجند من الجنوب فى أبريل سنة ١٨٨٦ ، فكان هذا القرار مغرياً التعايشى بمناوأة القوات المصرية ، بعد أن أفزعته واقعة (جنس) ، فأخذ ينفذ رجاله لغزو القرى الواقعة على الحدود ، واحتل الدراويش (سرس)[٢٤] فى أواخر سنة ١٨٨٦ .

واقعة سرس

(٢٨ أبريل سنة ١٨٨٧)

وسادت السكينة منطقة جنوبى وادى حلفا إلى أبريل سنة ١٨٨٧ ، وفى ٢٨ أبريل من تلك السنة استرد المصريون (سرس) بعد واقعة عنيفة نشبت بينهم وبين الدراويش .

وفى يونية من تلك السنة عاد الدراويش إلى احتلالها ، واتخذوها قاعدة للغزو والنهب ، وكان التعايشى قد أنفذ عبد الرحمن النجومى أحد قواد المهدى المشهورين إلى دنقلة ليستعد لغزوة مصر .

وانتهت سنة ١٨٨٧ وأوائل سنة ١٨٨٨ دون أن تحصل معارك ذات شأن ، وأنشأت الحكومة من قبيل الاحتياط مخافر عسكرية على الحدود الجنوبية التى خططتها بعد إخلاء السودان .

---

(٢٤) جنوبى وادى حلفا وعلى بعد ٣٣ ميلا منها (انظر الخريطة ص ٩٤) .

وفى ٢٦ أبريل سنة ١٨٨٨ قرر مجلس الوزراء تقسيم مديرية إسنا إلى قسمين ، الأول سمى (مديرية الحدود) بين وادى حلفا وجبل السلسلة ، ومركزها أسوان ، وأضيف القسم الواقع شمالى جبل السلسلة إلى مديرية قنا[٢٥] وتقرر جعل المنطقة الواقعة بين أسوان ووادى حلفا منطقة عسكرية تحت إمرة الكولونيل ودهوس باشا Wodhouse وعين « قومندان الحدود بوادى حلفا » .

موقعة خور موسى باشا

(أغسطس سنة ١٨٨٨)

وفى أغسطس سنة ١٨٨٨ هاجم الثوار قلعة (خور موسى باشا) على شاطئ النيل جنوبى شلال وادى حلفا[٢٦] ، هجوماً عنيفاً ، واحتلوا الجزء الجنوبى من القلعة ، فأجلاهم عنها المصريون بعد قتال شديد أبلوا فيه البلاء الحسن بقيادة البكباشى عبد الغنى فؤاد (باشا) ، وسادت السكينة عقب هذه الواقعة ، وبقى الدراويش بعد هذه الكسرة يرابطون فى (سرس) .

معركة أرجين

(يوليه سنة ١٨٨٩)

وفى مايو سنة ١٨٨٩ تحرك عبد الرحمن النجومى بجيشه من دنقلة قاصداً غزو الجهات الجنوبية من مديرية الحدود ، فبلغ جنوبى (أرجين) فى أول يوليه ، والتقى فى اليوم التالى (٢ يوليه سنة ١٨٨٩ – ٤ ذى القعدة ١٣٠٦) بالجنود المصرية واشتبك الجمعان فى معركة انتهت بهزيمة الدراويش ، وقتل منهم فيها نحو ٩٠٠ مقاتل ، وجرح النجومى فى خلال القتال ، وكان للمرحوم البكباشى حسن رضوان (باشا) الفضل الكبير فيما ناله الجيش المصرى من النصر فى هذه المعركة .

وقد ساءت حالة الدراويش بعد هذه الواقعة ، واشتد بهم الضنك والجوع ، وضعفت قوتهم المعنوية .

---

(٢٥) الوقائع المصرية عدد ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ .

(٢٦) هذا الخور هو نهاية اقليم دنقلة شمالا .

واقعة طوشكى ومقتل عبد الرحمن النجومى

(٣ أغسطس سنة ١٨٨٩)

كان عبد الرحمن النجومى هو الذى يتولى قيادة شراذم الدراويش فى تلك المناوشات فسيرت إليه الحكومة قوة من الجند ، بقيادة السردار جرنفل باشا ، وطلب إلى النجومى التسليم فأبى ، فزحفت القوة المصرية ، حتى التقت بالنجومى ورجاله فى طوشكى[٢٧] يوم ٣ أغسطس سنة ١٨٨٩ (٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٦) ، فدارت الدائرة على الدراويش فى تلك الواقعة ، وقتل فيها النجومى ، وبلغ عدد قتلى الدراويش فيها ١٥٠٠ رجل ، واستولى المصريون على كمية كبيرة من البنادق والمزاريق وخمسين علماً من أعلام الثوار ، وبلغت خسائر المصريين ٢١ قتيلا و ١٣١ جريحاً مات أربعة منهم[٢٨] .

وقد أبلى الجنود والضباط المصريون فى هذه الواقعة بلاء حسناً ، وامتاز منهم البكباشى على بك حيدر وحسن أفندى رضوان (باشا) من ضباط المدفعية ، ومصطفى أفندى رمزى من ضباط أركان الحرب .

وامتدت سلطة الحكومة المصرية بعد واقعة طوشكى إلى (سرس) جنوباً ، فرابطت بها أورطة من الجيش المصرى ، ورمم الجنود سكة الحديد بينها وبين وادى حلفا شمالا ولم تقم للدراويش بعد هذه الكسرة قائمة .

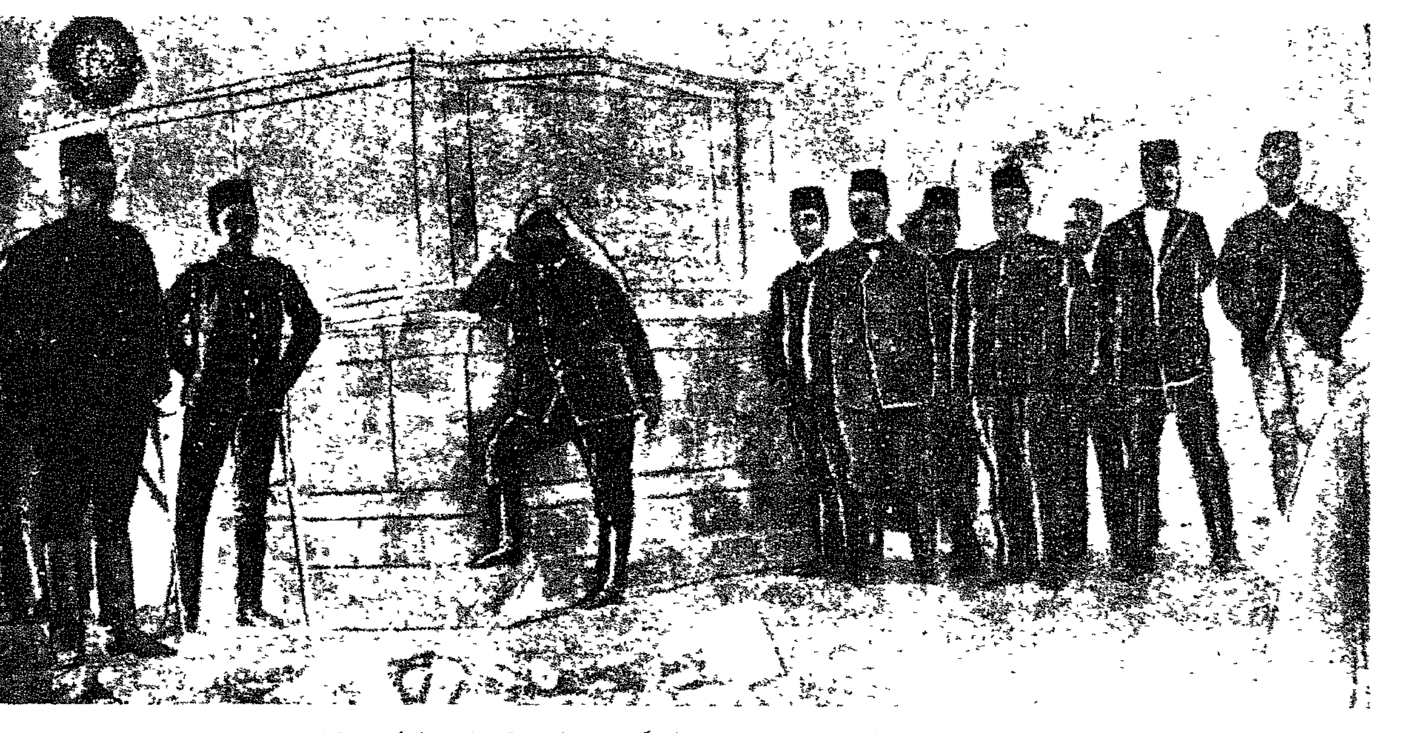
ولما لهذه الواقعة من كبير الشأن وعظيم الأثر ، أقامت الحكومة فى عهد الخديو توفيق ضريحاً كبيرا لشهدائها ، ركب عليه لوح تذكارى نقش به تاريخها ، وقد زار الخديو توفيق هذا الضريح فى رحلة له سنة ١٨٩١ ، تكريماً لأولئك الشهداء ، وتجد صورته أثناء هذه الزيارة بالصفحة ١٤٤ ، وتجد بالصفحة ١٤٦ صورة أخرى له فى هذه الرحلة وهو يعرض الأورطة المصرية بكورسكو .

وقد أخذناهما عن صورتين شمسيتين ، أهداهما إلينا الضابط الوطنى الأميرالاى محمود حلمى إسماعيل بك .

---

(٢٧) بالشاطىء الغربى للنيل . وهى من بلاد مركز الدر بمديرية أسوان ، وتقع غربى كروسكو وشمالى وادى حلفا بعرب .

(٢٨) عن تقرير وزارة الحربية المنشور بمجموعة المنشورات والقرارات سنة ١٨٨٩ ص ٦٩ .



زيارة الخديو توفيق لضريح شهداء واقعة طوشكى فى يناير سنة ١٨٩١ انظر ص ١٤٣

كان لمقتل النجومى أثر كبير فى أرجاء السودان ، لما كان له من المنزلة الرفيعة بين أتباع المهدى ، فهو بلا مراء أشهر قواده ، وقد ذاعت شهرته فى واقعة شيكان ، ثم فى سقوط الخرطوم ، فلا غرو أن جزع التعايشى ورجاله حينما علموا بمصرعه فى واقعة طوشكى ، لأنهم فقدوا فيه القائد الذى كانوا يعتمدون عليه فى المحافظة على كيان الدولة المهدية ، وقد أخذت هذه الدولة تتداعى بعد مقتل النجومى ، وكانت واقعة طوشكى مقدمة التفكك والانحلال .

واقعة طوكر

(١٩ فبراير سنة ١٨٩١)

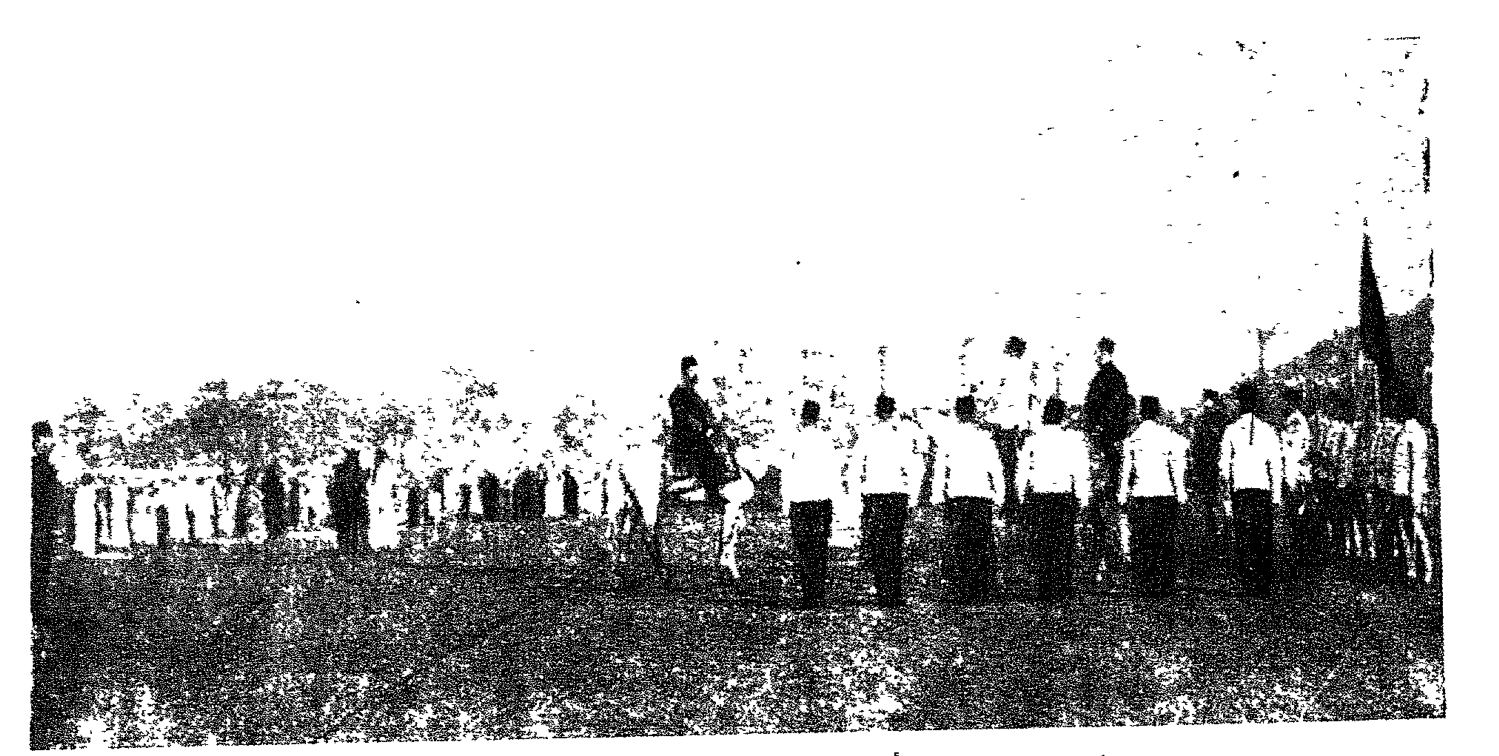
كانت واقعة (طوشكى) ، وما ناله الجيش المصرى فيها من النصر ، حافزة للحكومة المصرية إلى محاربة الثوار فى السودان ، وبخاصة لما استفاض من الأنباء عن تذمر الأهلين مظالم الحكم فى عهد التعايشى ، وما وقع من الخلف والانقسام بين أنصاره .

وقد بدأت باسترداد (طوكر) ، فتحرك الجيش المصرى من (ترنكتات) قاصداً طوكر ، وكان مؤلفاً من أربع أورط ، فوصل إلى (التيب) ، وتقدم منها قاصداً طوكر ، وكان عثمان دقنة ممتنعاً بجيشه فى بقعة تسمى (العفافيت) فى طريق طوكر ، فاشتبك بالجيش المصرى بين العفافيت وطوكر يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ ، وكانت معركة شديدة استبسل فيها الجيش المصرى ، وأبدى من الشجاعة مانوه به اللورد ملنر فى كتابه[٢٩] ، وانتهت بهزيمة عثمان دقنة ، وفراره بفلول جيشه جنوباً ، واحتل الجيش المصرى معسكر الدراويش فى العفافيت ، فعادت بلاد طوكر إلى الحكومة المصرية ، بعد أن بسط الدراويش سلطانهم عليها سبع سنين .

وهذه الواقعة تلى واقعة (طوشكى) فى أهميتها ، منذ سقوط الخرطوم ، وقد أظهر الجيش المصرى فى كلتيهما من الشجاعة والبسالة ماشهد له به الجميع ، وقد وقعت هذه المعركة فى أواخر عهد الخديو توفيق . فكانت (طوكر) هى البلدة الوحيدة التى استردها الجيش المصر فى عهده .

---

(٢٩) انجلترا فى مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر ص ١٣٩ طبعة سنة ١٩٢٠ ، وتسمى هذه الواقعة معركة العفافيت .



الخديوى توفيق يعرض الأورطة المصرية بكرسكو (يناير سنة ١٨٩١) انظر ص ١٤٣
وهذه الصورة والصورة المنشورة بالصفحة ١٤٤ أهداهما إلينا الضابط الوطنى (الأميرالاى محمود حلمى إسماعيل بك)

الحالة فى السودان أثناء حكم التعايشى

ساءت حالة السودان فى عهد حكم التعايشى ، وانتشرت المظالم والهمجية ، واشتدت المجاعة بالناس ، فمات الأهلون جوعًا ، وكان اشتداد المجاعة عام ١٨٨٩ ، وفتكت الأمراض بالناس فتكًا ذريعًا ، وكان ذلك من علامات زوال حكم التعايشى فى السودان ، بعد أن أدى إلى نشر الخراب فى نواحيه ، قال « سلاطين » باشا فى هذا الصدد ، وقد شهد الحكم المصرى وحكم الدراويش : « لا يكاد المرء يشهد فى التاريخ الحديث بلادًا أخرى سادت فيها الحضارة الناشئة زهاء نصف قرن من الزمان ثم انقلبت إلى حالة أقرب ماتكون إلى الهمجية » ، وذكر أن خمسة وسبعين فى المائة على أقل تقدير من مجموع سكان السودان قد ماتوا فى عهد حكومة المهدى والتعايشى ، إما بالحرب وإما من الجوع أو فتك الأمراض القتالة ، ولم يكن قد بقى من سكانه سوى خمسة وعشرين فى المائة لم يكونوا فى الحقيقة أحسن حالا وأفضل عيشًا من الرقيق .

* * *

الفصل العاشر

اقتسام أملاك مصر فى السودان

انتهزت انجلترا فرصة إخلاء السودان ، وأخذت تنفذ خطتها المرسومة ، من انتقاص أطرافه ، والتواطؤ مع مختلف الدول على اقتسام أملاك مصر فى أرجائه .

فى السودان الشرقى

وقد بدأت بالسودان الشرقى ، فأخلت الحامية المصرية « مصوع » سنة ١٨٨٥ ، تنفيذاً لقرار إخلاء السودان ، واحتلها الإيطاليون فى تلك السنة ، باتفاقهم مع الإنجليز ، واستولوا أيضًا على محافظة مصوع كلها وبلاد الأريترية ورأس جردفون (جردفوى) .

واستولى الإنجليز على محافظتى « زيلع » و « بربرة » سنة ١٨٨٤ ، والفرنسيون على تاجورة وجيبوتى .

وجلا المصريون عن « هرر » سنة ١٨٨٤ ، وعادت إلى الأسرة التى كانت تحكمها قبل الفتح المصرى ، ثم استولى عليها الأحباش عنوة سنة ١٨٨٧ ، واستولوا أيضا على « بنى شنقول » من أعمال فازوغلى .

وعقدت إيطاليا وانجلترا معاهدة ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ، التى كملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ ، فسوت الدولتان اقتسام النفوذ بينهما فى السودان ، إذ أقرت انجلترا ماأخذته إيطاليا على حدود البحر الأحمر وفى السومال ، وجعلت هرر ومعظم أوجادن وبلاد السومال إلى رأس جردفون داخلة فى أملاكها ، ورخصت لإيطاليا باحتلال (كسلا) والأراضى المتاخمة لها لغاية نهر العطبرة احتلالا مؤقتًا ، إلى أن يتاح للحكومة المصرية استردادها ، وأقرت إيطاليا لانجلترا احتلالها زيلع وبربرة .

واحتل الإيطاليون (كسلا) فى ١٧ يوليه سنة ١٨٩٤ . اعتماداً على هذا الاتفاق ثم طالبتها بها انجلترا بعد انتصار الحملة المصرية الإنجليزية ، فعادت إلى السودان سنة ١٨٩٧ .

فى مديرية خط الاستواء

بسطت مصر حكمها على أعالى النيل فى عهد الخديو إسماعيل ، وفتحت مملكة « أونيورو » المتاخمة لبحيرة « ألبرت » شرقًا ، ودخلت فى أملاك مصر (مايو سنة ١٨٧٢) ثم بسطت حمايتها على مملكة « أوغندة » سنة ١٨٧٤ ، وأنشأت النقط العسكرية الحصينة فى أعالى النيل ، ومن أهمها « اللادو » و « لابورى » و « الرجاف » على النيل الأبيض ، و « مكركة » جنوبى بحر الغزال ، و « مرولى » على نيل فيكتوريا ، و « مقانقو » الواقعة على مصب نيل فيكتوريا فى بحيرة ألبرت ، و « ماسندى » عاصمة « أونيورو » و « أورندجانى » على نهر « السومرست[1] » ، شمالى بحيرة فيكتوريا ، وأخرى على بحيرة فيكتوريا ذاتها بالقرب من شلالات « ريبون » ، حيث يخرج النيل من بحيرة فيكتوريا ، وبالجملة بسطت مصر سلطتها على جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت ، واكتشفت بحيرة « إبراهيم » المسماة الآن بحيرة « كيوجا » إحدى البحيرات التى ينبع منها النيل .

وسميت هذه الجهات (مديرية خط الاستواء) ، التى كانت تمتد من جنوبى « فاشودة » إلى جنوبى خط الاستواء[2] .

وكان غردون باشا مديرًا لخط الاستواء فى عهد الخديو إسماعيل ، من سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٨٧٦ ، واستقال من منصبه فى تلك السنة ، ثم عين حكمدارًا لعموم السودان سنة ١٨٧٧ ، وفى عهده عين إبراهيم بك فوزى (باشا) مديرًا لخط الاستواء .

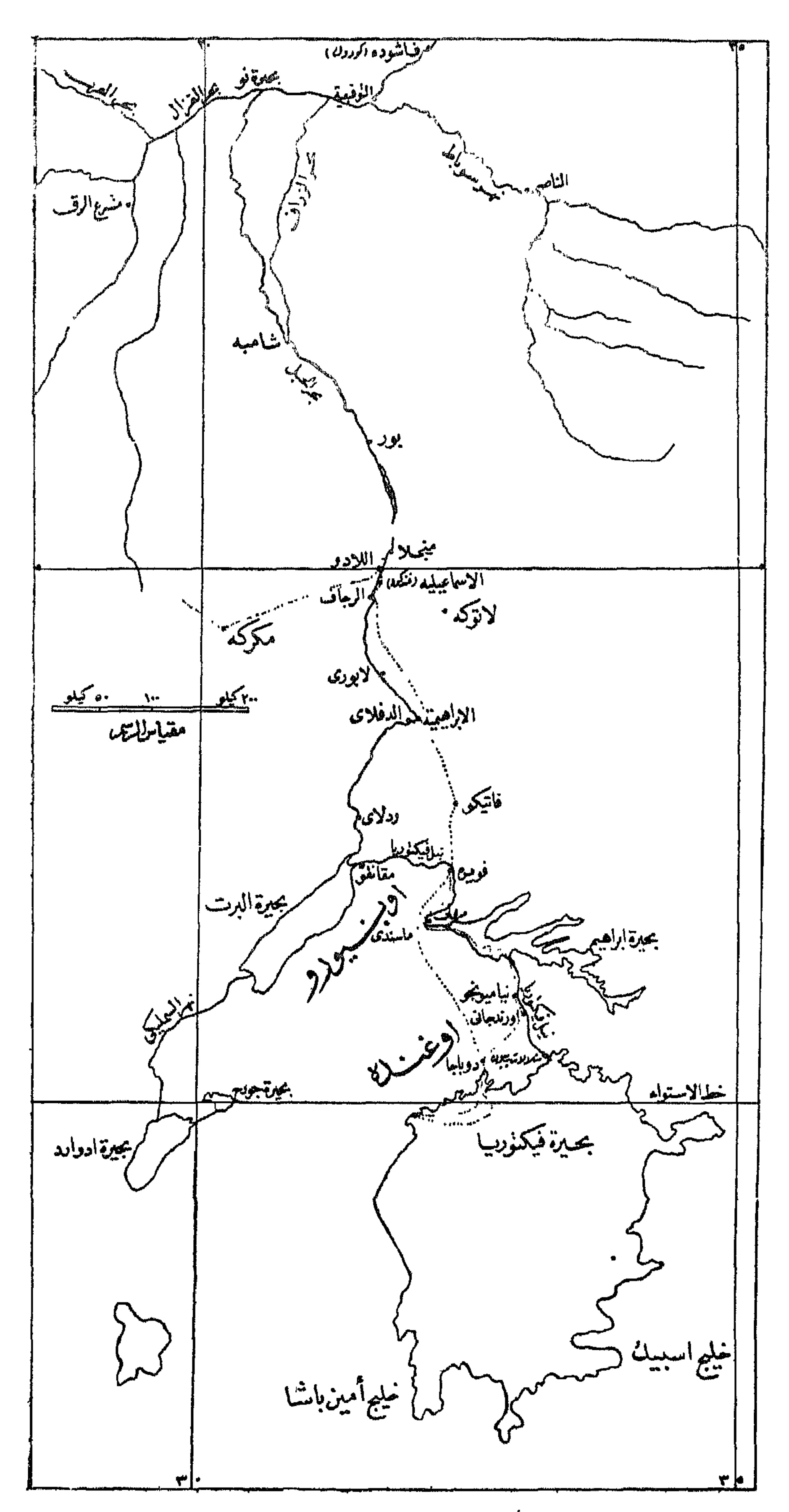
إبراهيم فوزى باشا

هو من القواد المصريين الأكفاء الذين ساهموا فى فتوحات مصر وبسط نفوذها فى أعالى النيل ، ولد بالقاهرة ودخل المدرسة الحربية فى عهد إسماعيل ، وبعد تخرجه التحق بالخدمة فى السودان ، وكان حكمداره وقتئذ إسماعيل باشا أيوب[3] .

(١) هو نيل فيكتوريا وهو اسم النيل من منبعه من بحيرة فيكتوريا إلى مصبه فى بحيرة البرت (راجع الخريطة ص ١٥١) .

(٢) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا عصر إسماعيل ج ١ ص ١١٣ وما بعدها . هذا ولم توضع حدود دقيقة بين مديريتى فاشودة وخط الاستواء ، ويقول إبراهيم باشا فوزى أن جهات خط الاستواء تبدأ من ملتقى نهر سوباط بالنيل ، ويرى آخرون أنها تبدأ من (شامبه) على بحر الجبل (انظر الخريطة ص ١٥١) .

(٣) عن ترجمته بقلم محمود ذو الفقار الكاشف – الأهرام ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥ .



خريطة مديرية خط الأستواء (نقلا عن كتابنا عصر إسماعيل ج ١ ص ١٢٨)

ولما عين الخديو إسماعيل الكولونيل غردون (باشا) حاكمًا (مأمورًا) لخط الاستواء سنة ١٨٧٤ ، كان إبراهيم فوزى لم يزل ضابطًا صغيرًا بالجيش المصرى بالخرطوم ، فطلب غردون من إسماعيل باشا أيوب اختيار بعض الضباط المصريين ، ليعاونوه فى مهمته بخط الاستواء ، فتقدم إبراهيم فوزى لموافقة غردون ، خدمة لمصر ، فشكره غردون على هذه الرغبة ، وعهد إليه فرز الجنود وتدريبهم ، وبعد أن تم إعداد البواخر المقلة للحملة ، ولاه قيادتها ، فأبحرت البواخر واجتازت النيل الأبيض فبحر الزراف فبحر الجبل ، إلى أن وصلت إلى البحيرات الكبرى ، وكان للمترجم فضل كبير فى بسط النفوذ المصرى فى جهات الاستواء ، وقد عين مأمورًا لبور الغربية ، ورقى إلى رتبة البكباشى .

ولما عاد غردون إلى مصر ، رافقه المترجم ، وقابل وإياه الخديو إسماعيل ، فأنعم عليه برتبة قائمقام ، وسافر غردون إلى انجلترا ، أما إبراهيم بك فوزى فعاد إلى خط الاستواء ، وعين وكيلا للمديرية ، وبذل جهودًا موفقة فى إتمام أقاليم خط الاستواء .

ثم عين غردون باشا حكمدارًا لعموم السودان (فبراير سنة ١٨٧٧) بدلا من إسماعيل باشا أيوب ، فعين المترجم (باشمعاونًا) للحكمدارية ، وكانت هذه الوظيفة هى التالية لوظيفة وكيل حكمدار عموم السودان ، ثم عين مديرًا لمديرية خط الاستواء بدلا من الكولونل براوت Prout الأمريكى ، وعلى أثر وشاية ضده من الدكتور جونكر السائح الألمانى ، فصله غردون باشا من منصبه ، وكان وقتئذ برتبة أميرالاى ، وعين بدله الدكتور إداورد شنتزر Edward Schnitzer الذى عرف بعد باسم محمد أمين (باشا) ، فعاد المترجم إلى مصر وأحيل إلى الاستيداع [٤] .

ولما تولى عثمان باشا رفقى وزارة الحربية سنة ١٨٧٩ ، عين المترجم فى وظيفة مأمور عمليات مديرية الغربية ، ثم مأمورًا لتعداد النفوس بمديرية الجيزة ، وفى عهد الحوادث العرابية عين باشمعاونًا لوزارة الحربية ، ومكث بها حتى ضرب الإسكندرية ، وكان مواليًا للعرابيين ، وتولى قيادة أحد الألايات التى جندت وقتئذ ، وكان مقر هذا الألاى فى (رشيد) ، ثم صدر إليه الأمر بالتوجه إلى (أبو قير) ، فعسكر بها على رأس ألايه ، إلى أن وقعت هزيمة التل الكبير ، وصدر إليه الأمر بعد الهزيمة بتسليم أسلحة ألايه ، وذخيرته إلى الجنرال وود بكفر الدوار ، فأذعن للأمر ، ثم

(٤) عن ترجمته بقلمه فى كتابه (السودان بين يدى غردون وكتشنر) .

سجن ضمن الضباط الذين اتهموا بشق عصا الطاعة على الخديو توفيق باشا ، وجرد من رتبه وألقابه ونياشينه التى أحرزها بما عاناه من المتاعب والمشاق ، واقتحام الأهوال ، فى فتوحات خط الاستواء ، ثم عفا عنه الخديو سنة ١٨٨٤ ، ورد إليه رتبه ونياشينه ، وأنعم عليه برتبة اللواء ، وصحب غردون باشا إلى الخرطوم فى تلك السنة ، وأبلى بلاء حسنا فى الدفاع عن الخرطوم أثناء حصارها ، وشهد أهوال الحصار عدة أشهر ، وجرح جرحًا بليغًا فى واقعة الحلفاية (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ، ومكث طريح الفراش ثلاثة أشهر ، وعينه غردون باشا رئيس أركان حرب الحكمدارية ، ولما سقطت الخرطوم ، أسره الدراويش وسجنوه ، وأساءوا معاملته ، وبقى أسيرًا نيفًا وثلاثة عشر عامًا ، إلى أن استعاد الجيش المصرى الخرطوم وفك أساره فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ .

وقد وضع كتابه (السودان بين يدى غردون وكتشنر) فى جزئين ، ظهرا فى صفر سنة ١٣١٩ (١٩٠١ م) ، وهو تاريخ حافل شامل لوقائع ثورة المهدى بالسودان ، ويبدو للمتأمل فيه أن المترجم كان متأثرًا من معاملة الدراويش إياه فى الأسر ، مما جعله يبالغ فى تقبيح أعمال المهدى جميعها ، ويغلو فى إيراد المساوئ ، على أن كتابه فى الجملة يعد من أهم المراجع فى تاريخ السودان ، ويمكن للقارئ أن يستخلص منه الحقائق ، بعد استبعاد ما يتخلله من المبالغة والغلو .

عود إلى خط الاستواء

قلنا إن غردون باشا قد فصل إبراهيم بك فوزى من منصب مدير خط الاستواء ، وعين مكانه الدكتور إدوار شنتزر .

والدكتور شنتزر هو طبيب ألمانى ، اشتغل فى خدمة تركيا ، واعتنق الإسلام ثم عاد إلى ألمانيا ، وفى سنة ١٨٧٦ جاء مصر ولحق بغردون باشا فى الخرطوم ، حين كان حكمدارًا للسودان ، وجعله رئيس الإدارة الصحية ، واختار لنفسه اسم محمد أمين الحكيم .

فالدكتور إدوارد شنتزر هو الذى عرف بعد ذلك بأمين باشا ، وقد كان له الأثر الطيب فى الدفاع عن السيادة المصرية فى أعالى النيل ، لما أبداه من الإخلاص والولاء ، لمصر ، وقد أوفده غردون إلى (اللادو) للمحافظة على مخازن الحكومة والعناية بالمرضى وعهد إليه بمهمات لدى ملك أوغندة ، ثم لدى ملك أوينورو ، وفى سنة ١٨٧٨ أنعم عليه برتبة (بك) ، وعين مديرًا لخط الاستواء ، وكانت من أهم مديريات السودان المصرى وأوسعها نطاقًا ، فسار أمين بك سيرة عدل

وإصلاح ، وحبب إليه الأهلين بحسن سيرته ، ورفع شأن الحكومة المصرية بما أبداه من ضروب الإصلاح ، فقد وطد الأمن وطارد تجار الرقيق ، ونظم الجند من الأهلين ، ونهض بالزراعة ، واستحدث زراعات حديثة ، وعلم الأهلين طريقة زراعة الأرز والبن والنيلة وعلمهم بعض الصنائع ، وبخاصة صناعة النسيج والأحذية والصابون والشمع ، ولقح الكثيرين منهم بالمادة الجدرية ، وأنشأ مستشفى لمعالجتهم ، وأنشأ مكاتب للبريد ، ومكاتب لتعليم الأهلين(٥) .

وأظهر من الكفاية الإدارية ماشهد له به السواح الذين جابوا تلك الأصقاع ، وكان من نتائج حسن إدارته أن ازداد إيراد المديرية ، دون أن يرهق الأهلين ، وقد شهد بمزاياه الرحالة الإنجليزى ستانلى الذى اختطفه من مديرية خط الاستواك بتدبير الحكومة الإنجليزية ، كما سيجىء بيانه ، وشهادته من هذه الناحية لها قيمتها ، لصدورها من خصم عنيد ، قال عنه : « إن ما أظهره من المواهب والكفايات والمقدرة فى مركزه الدقيق وتنظيم جنوده وحسن ملبسهم وحالة بواخره ومراكبه بعد طول العمل ، والنظام الصحى الذى أنشأه ، والنظام الذى يسود المحطات ، وسهولة تحصيل الضرائب برضا الأهلين ، كل ذلك يدل على كفاية ومواهب يندر وجودها بين الذين اتخذوا أفريقية ميداناً لنشاطهم » .

وكان أمين بك معروفاً فى الأوساط العلمية بأوربا كعالم من علماء الطبيعيات مولع بدرس النبات .

حملة الدراويش الأولى

(سنة ١٨٨٤)

وبقيت مديرية خط الاستواء برغم شبوب الثورة المهدية محتفظة بالحكم المصرى ، فقد زحف كرم الله أحد عمال المهدى على حدودها ، وأرسل إلى أمين بك فى مايو سنة ١٨٨٤ كتاباً من المهدى يطلب إليه التسليم ، كما سلم سلاطين ولبتن ، وإلا فإنه يزحف عليه فرفض أمين بك التسليم ، فحاصر كرم الله مدينة (أمادى) (٦) فى نوفبر سنة ١٨٨٤ ، ودافعت عنها حاميتها بقيادة الضابط الباسل مرجان أفندى الدناصورى دفاعاً مجيداً ، حتى نفد ما لديهم من الزاد فاخترقوا نطاق

---

(٥) عن الوقائع المصرية عدد ٥ يناير سنة ١٨٨٧ .

(٦) انظر موقعها بالخريطة ص ٩٤ .

الحصار قاصدين إلى (ودلاى) ، ونجا بعضهم ووصلوا إلى ودلاى ، ولكن الدراويش تكاثروا على الباقين ، فقتل مرجان أفندى ومن معه فى أواخر مارس سنة ١٨٨٥ ، واحتل كرم الله (أمادى) ، وأرسل إلى أمين بك يطلب إليه التسليم ، ويتهدده بالزحف على البلاد وفتحها عنوة ، فلم يجبه ، وأخلى مدينة (اللادو) وحصن مواقعه وجمع عساكره على النيل بين الرجاف وودلاى ، وجعل ودلاى[٧] عاصمة المديرية ، فارتد كرم الله إلى بحر الغزال ، ونجت البلاد مؤقتًا من غزوات الدراويش .

وما فتئ أمين بك والضباط والموظفون الذين معه ينظمون قوات الدفاع عن المديرية وفى مقدمتهم الأميرالاى سليم بك مطر ، والبكباشى عثمان أفندى لطيف وكيل المديرية والملازم الثانى عبد الوهاب أفندى طلعت ، الذى قتل فى واقعة الرجاف ، ومن الضباط السودانيين حامد محمد بك ، وفضل المولى أفندى ، وعلى جبور أفندى ، وبخيت أفندى وغيرهم .

وقد أرسل أمين بك إلى الحكومة المصرية عن طريق زنجبار يطلب النجدة ، وبدلا من أن يتلقى مايطلبه جاءه فى فبراير سنة ١٨٨٦ خطاب من نوبار باشا مؤرخ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ (١٣ شعبان سنة ١٣٠٢) ينبئه فيه بقرار الحكومة المصرية إخلاء السودان ، ويخيره بين الرحيل عن المديرية ، والبقاء فيها وهذا نصه[٨] :

« إلى أمين باشا قائد جنود خط الاستواء فى غندوكورو .

« إن حركة الثورة التى شبت فى السودان اضطرت حكومة صاحب السمو إلى إخلاء تلك الأراضى ، وبناء على ذلك لانستطيع أن نبعث لكم بأى إمداد ، ومن جهة أخرى نحن لا نعرف بالتدقيق موقفكم ، أنتم والجنود الآن ، بل وليست متوافرة لدينا الوسائل لإمدادكم بما يلزم من الإرشادات بصدد الخطة الواجب اتباعها ، وعلاوة على هذا وذاك إذا طلبنا منكم إرسال تقرير مفصل عن الموقف لنبنى عليه ما نزودكم به من التعليمات ، فإن ذلك يستغرق زمنًا طويلاً ، وقد يكون ضياع هذا الوقت فى غير مصلحتكم ، والغرض من هذا الجواب الذى سوف يصل إليكم عن طريق زنزبار بواسطة السير جون كيرك قنصل بريطانيا فى هذا البلد الأخير ، هو منحكم الحرية التامة فى العمل ، فإذا رأيتم أن الأضمن لكم ولجنودكم الانسحاب والرجوع إلى مصر ، فالسير

---

(٧) انظر هذه المواقع بالخريطة ص ١٥١ .

(٨) عن كتاب تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية . من فتحها إلى صياعها ١٨٦٩ – ١٨٨٩ – للأمير عمر طوسون ح ٢ ص ٣٦٠ .

جون كيرك وسلطان زنزبار يكتبان لمختلفى رؤساء الزنوج الضاربين فى الطريق ويبذلان مافى وسعهما لكى يسهلا لكم الانسحاب .

« ومرخص لكم الحصول على مايلزمكم من العملة ، وذلك بواسطة سحب سفاتج على السير جون كيرك ، وأكرر لكم القول وأعيده بأن لكم مطلق التصرف بما يناسب مصلحتكم ، ومصلحة الجنود ، هذا وفى وسعنا أن نفيدكم أن الطريق الوحيد الممكن عبوره فيما إذا أردتم مبارحة غندوكورو هو طريق زنزبار ، ورجاؤنا هو أنه عند ماتستقرون على رأى أن تشعرونا فى الحال بما تقررونه ، وسيكتب لكم أيضًا السير جون كيرك ليحيطكم بالوسائل التى سيحاول اتخاذها ليسهل لكن الانسحاب عن طريق زنزبار » .

رئيس مجلس النظار

« نوبار »

فآثر أمين باشا ومن معه البقاء فى مراكزهم ، إلى أن يقضى الله أمرًا كان مفعولاً .

وكان موقفه وموقف الضباط والموظفين الذين معه موضع الإعجاب والتقدير ، جاء فى الوقائع المصرية مايأتى فى هذا الصدد :

« تعطفت المكارم الخديوية السنية على سعادة محمد أمين باشا مدير خط الاستواء بتحرير كتاب بالخط المنيف يتضمن جزيل الممنونية والسرور ، ومن إخلاصه للجناب الرفيع ، ويأمره بتبليغ مزيد التهانى إلى جميع الموظفين الملكيين والضابطان والعساكر الذين تحت إمرته على ما بذلوه من البسالة ، وما بدا منهم من الشجاعة ، فيما تكبدوه من مشاق المقاومة فى مساعدة سعادته أثناء الشدائد التى مرت عليهم بتلك الأصقاع ، ثم شفع جنابه الرفيع الخطاب المنيف بالتصديق على الرتب والترقيات التى أصدرها سعادته لجميع موظفى مديرية خط الاستواء »[9] .

حملة استانلى Stanley

ساء موقف أمين باشا الحكومة الإنجليزية ، لأن ولاءه للحكم المصرى يحول دون تنفيذ برنامجها ، وهو تقليص ظل السلطة المصرية عن مديرية خط الاستواء ، فدبرت حملة الرحالة استانلى لإقصاء أمين باشا عنها ، وظهرت بادئ الأمر بمظهر الراغب فى إنقاذه ، فأذاعت عنه أنه فى خطر ، وأنه إذا ترك وشأنه ، فإنه لا يلبث أن يكون مصيره كمصير غردون باشا .

(٩) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ .

على أن أمين باشا لم يكن يهدده أى خطر ما ، بل كان آمنا مطمئنًّا ، وكانت مديرية خط الاستواء بفضل ثبات أعوانه فى الحكم ، من عسكريين وملكيين ، هى المنطقة الوحيدة التى لم يستطع المهدى وخلفاؤه أن يبسطوا نفوذهم عليها ، فلما ترامى إلى أمين نبأ هذه الحملة ، وأن الغرض منها إنقاذه ، كتب إلى بعض أصدقائه يخبرهم أنه لا يشكو شيئًا ، وأنه فى أمن وطمأنينة ، ولا يريد أن يغادر مديريته ، وأنه وأعوانه ورجاله راضون عن حالتهم ، عازمون على البقاء فى مراكزهم .

وبالرغم من ذلك جهزت الحكومة الإنجليزية حملة استانلى ، أو حملة « الإنقاذ » كما أسمتها ! وغادر الرحالة لندن فى يناير سنة ١٨٨٧ ، ووصل إلى القاهرة فى ٢٧ منه ، وهناك تلقى التعليمات الأخيرة من السير إفلن بارنج (اللوردكرومر) ، والسير فلنتين بيكر باشا Valentin Baker قومندان البوليس ، والجنرال ستفنسون Stephenson قائد جيش الاحتلال ، والسردار جرنفل باشا Grenfell ، ثم قابل الخديو توفيق باشا ، فسلمه كتابًا برسم أمين باشا ، بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٨٧ (٨ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤ هـ) يثنى فيه عليه وعلى من تحت إمرته من الضباط والجند ، ثم ينهى إليه نبأ بعثة « الإنقاذ » التى يتولاها استانلى ، ويخبره مع ذلك بين المجىء إلى القاهرة ، والبقاء فى مركزه ، ولما لهذه الوثيقة من الشأن فى تاريخ السودان ، ننشرها هنا بنصها(١٠) :

« إلى محمد أمين باشا مدير خط الاستواء

«قد سبق أننا شكرناكم على بسالتكم وثباتكم أنتم والضباط والعساكر الذين معكم وتغلبكم على المصاعب ، وكافأناكم على ذلك بتوجيه رتبة اللواء الرفيعة إلى عهدتكم ، وصدقنا على جميع الرتب والمكافآت التى منحتموها للضابطان ، كما أخطرناكم بأمرنا العالى الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٣١ سايرة ، ولابد أنه وصل إليكم أمرنا المشار إليه مع البوستة المرسلة من طرف دولتلو نوبار باشا رئيس مجلس نظار حكومتنا ، وبما أن مابذلتموه من حسن المساعى وماكابدتموه من الأعمال الخطيرة التى قمتم بها قد استوجب زيادة محظوظيتنا منكم أنتم والضباط والعساكر الذين معكم ، فقد تروت حكومتنا فى الكيفية التى يمكن بها إنجادكم وتخليصكم مما أنتم

---

(١٠) عن كتاب (تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية) المتقدم ذكره للأمير عمر طوسون ، وهو يختلف قليلا عن النص الوارد لهذه الوثيقة فى كتاب (السودان) لنعوم بك شقير ص ٤٩٦ ، وقد اعتمدنا النص الوارد فى كتاب الأمير ، لأنه مأخوذ عن الوثيقة الأصلية ، وكذلك خطاب نوبار إلى أمين باشا .

فيه من المشقات ، والآن قد تشكلت نجدة تحت رياسة جناب المستر استانلى العالم الشهير والسائح الخبير الذائع صيته بين الممالك بكمال فضله على أقرانه ، واستعدت هذه الرسالة للذهاب إليكم ومعها وما أنتم فى حاجة إليه من المؤونة والذخائر بقصد حضوركم أنتم والضباط والعساكر إلى مصر عن الطريق الذى يتراءى للمستر استانلى المومى إليه أنه أكثر موافقة وأسهل عبورًا ، وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم ومرسلينه بيد المستر استانلى المومى إليه إعلامًا بالكيفية ، فبوصوله تبلغونه إلى الضباط والعساكر المومى إليهم وتقرئهم سلامنا العالى ليحيطوا علمًا بما ذكر وإننا مع ذلك نترك لكم وللضباط والعساكر المومى إليهم الحرية التامة فى الإقامة أو تفضيل اغتنام فرصة الحضور مع هذه النجدة المرسلة إليكم ، وقد قررت حكومتنا بأنها ستصرف لكم ولجميع المستخدمين والضابطان والعساكر كامل ماهياتهم ومرتباتهم المستحقة أما من يريد البقاء فى تلك الجهات من الضابطان والعساكر فله الخيار ، إنما يكون ذلك تحت مسئوليته وبإرادته المطلقة ، ولا ينتظر بعد ذلك أدنى مساعدة من الحكومة ، فافهموا ذلك جيدًا ، وبلغوه بتمامه لسائر الضابطان والعساكر المذكورين ليكون كل منهم على بينة من أمره ، وهذا كما اقتضته إرادتنا » .

« **توفيق** »

وعهد إليه نوبار باشا أيضًا أن يوصل إلى أمين باشا خطابًا آخر منه بمعنى خطاب الخديو توفيق باشا ، قال فيه[11] :

« سعادة أمين باشا مدير خط الاستواء

« قد بعثنا لكم بواسطة قنسلاتو انجلترة بزنجبار كتابًا من الحضرة الخديوية تشكركم به على حسن مساعيكم وعلى الأعمال الخطيرة التى قمتم بها أنتم والضباط والعساكر ، وتمدحكم على ثباتكم وبسالتكم وتغلبكم على المصاعب المحدقة بكم ، وأنها إيذانا بمحظوظيتها منكم قد أحسنت عليكم برتبة اللواء الرفيعة وأقرت على جميع الرتب والمكافآت التى منحتموها للضباط وكنا أفدناكم بأنه سيصير إبعاث نجدة لكم فالآن هذه الرسالة قد تشكلت تحت رياسة المستر استانلى الذى يسلمكم خطابنا هذا مع إرادة سنية من الحضرة الخديوية وهذه الرسالة قد تشكلت واستعدت للذهاب إليكم ومعها المؤونة والذخائر التى أنتم فى حاجة إليها ولتحضركم أنتم والضباط والعساكر إلى مصر عن الطريق الذى يتراءى للمستر استانلى أنه أكثر موافقة ، ولا لزوم لإسهاب الشرح عن الغاية

(١١) المرجع السابق ج ٣ ص ٥٣ .

المقصودة من هذه الرسالة ، إلا أن الحضرة الخديوية تترك لكم وللضباط وللعساكر الموجودين معكم الحرية التامة إما بالإقامة فى الجهات الموجودين بها وإما باغتنام الفرصة للحضور مع النجدة المرسلة إليكم ، إنما يلزم أن تعلموا وتفهموا أيضًا جميع الضباط والعساكر وخلافهم بأنه إذا كان البعض منهم يروم البقاء فى الجهات الموجودين بها فله الخيار فى ذلك ، إنما يكون ذلك تحت مسئوليته وبمطلق إرادته ، وأنه لاينتظر فيما بعد أدنى مساعدة من الحكومة ، فهذا ماتريد الحضرة الخديوية أن تفهموه جيدًا لمن يريد البقاء هناك ، ولا حاجة لى بأن أخبركم بأنه ستصرف لكم أنتم وجميع الضباط والعساكر والمستخدمين ماهياتكم ورواتبكم المستحقة لكم إذ أن الحضرة الخديوية قد أقرت على رتبكم ، هذا وإننى أتأمل أن مستر استانلى يراكم جميعًا بغاية الصحة والسلامة ، فإن هذا هو أقصى رغبتنا وما نشتهيه لكم من كل قلوبنا » .

رئيس مجلس النظار

« **نوبار** »

وقصد استانلى مع حملة « الإنقاذ » إلى زنجبار ومنها إلى بحيرة ألبرت نيانزا ، فالتقى بأمين باشا فى أبريل سنة ١٨٨٨ ، وسلمه خطابى الخديو ونوبار باشا ، وبعد أن أنعم النظر فيهما وفى حالته ، جنح إلى الإنسحاب . وأخذ يطوف مواقع الحاميات ليتلو عليهم خطاب الخديو ، ولكن الضباط والجنود رفضوا الإذعان ، وسرت بينهم الفكرة بأن جواب الخديو مزور ، فلما وصل أمين باشا إلى (الدفلاى) اعترضه فضل المولى بك ، أحد الضباط السودانيين العظام ، وألقى القبض عليه ، ثم عقد مجلسًا من الضباط ، فقرروا عزل أمين باشا عن منصبه ، لجنوحه إلى إخلاء المديرية ، ونادوا بالبكباشى (القائمقام) حامد بك محمد مديرًا على خط الاستواء مكانه ، وجعلوه قائمقامًا ، والأميرالاى سليم بك مطر قومندانًا للأورطة الثانية .

حملة الدراويش الثانية

(سنة ١٨٨٨)

وفى أكتوبر سنة ١٨٨٨ استأنف الدراويش الزحف على المديرية بقيادة (عمر صالح) أحد عمال التعايشى ، فوصلوا إلى (اللادو) التى أخلاها أمين باشا منذ سنة ١٨٨٥ ، كما تقدم بيانه ، ثم هاجموا (الرجاف) فى نوفبر ، فدافعت عنها الحامية دفاع الأبطال ، وقتل من ضباطها السودانيين أثناء القتال حامد بك محمد ، وعلى أفندى جبور ، وبخيت أفندى ، ومن الضباط

المصريين عبد الوهاب أفندى طلعت ، وسالم أفندى خلاف ، ومحمد أفندى متولى ، واستقر الدراويش فى المدينة ، ثم تقدموا جنوباً ، فحاصروا (الدفلاى) .

وفى غضون ذلك أفرج الثوار عن أمين باشا ، لكى يكونوا يداً واحدة فى رد غارة الدراويش ، وقاتلت حامية (الدفلاى) عن المدينة ، بقيادة الأميرالاى سليم بك مطر قتالا مجيداً كلل بالظفر ، فارتد عنها الدراويش ، وانسحبوا إلى الرجاف .

الجلاء عن المديرية

واستمر استانلى فى تنفيذ مهمته ، ولجأ تارة إلى الإقناع ، وطوراً إلى التهديد ، حتى أجلى أمين باشا ومعظم الذين معه عن المديرية فى أوائل سنة ١٨٨٩ ، واقتادهم من (كفالى) الواقعة على بحيرة ألبرت جنوباً ، إلى سواحل زنجبار ، وبذلك تقلص ظل الحكم المصرى عن مديرية خط الاستواء ، ثم توفى سليم بك فى أوغندة ، وهو على أهبة السفر إلى مصر ، أما أمين باشا فقد دخل فى خدمة الحكومة الألمانية ، بعد جلائه عن خط الاستواء ، ورأس حملة إلى أواسط أفريقية وصل بها قريباً من نهر الكونجو ، حيث توفى مقتولاً فى أكتوبر سنة ١٨٩٢ .

معاهدة أول يولية سنة ١٨٩٠
بين انجلترا وألمانيا

اعتزمت انجلترا بعد جلاء المصريين عن مديرية خط الاستواء أن تتفق ومنافسيها من دول الاستعمار على أن تكون هذه المنطقة من نصيبها ، فأبرمت وألمانيا معاهدة فى أول يوليه سنة ١٨٩٠ ، تضمنت إقراراً ألمانياً للمركز الذى ادعته انجلترا فى أعالى النيل ، فنصت على أن أفريقية الشرقية البريطانية تمتد إلى حدود مصر وإلى حدود الكونجو البلجيكية ، وبعد إبرام هذه المعاهدة سيرت الحكومة البريطانية حملة على أوغندة لبسط نفوذها فيها ، وفى مارس سنة ١٨٩٣ أعلنت بسط حمايتها عليها ، واستولت على أوغندة وأونيورو ، وبذلك وطدت مركزها فى أواسط أفريقية وأعالى النيل ، قبل أن توعز إلى الحكومة المصرية باسترداد السودان ، حتى يكون لها عليه السيطرة التامة بعد استرداده .

والخلاصة أن انجلترا اغتصبت من أملاك مصر الجنوبية أوغندة وأونيورو ومنطقة البحيرات

والجزء الجنوبي كله من مديرية خط الاستواء القديمة التي كانت من أملاك مصر (راجع الخريطتين ص ٩٤ و ١٥١) .

معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤
بين انجلترا والبلجيك

وعقدت انجلترا مع بلجيكا معاهدة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ كان الغرض منها الحيلولة بين فرنسا وحوض النيل حتى تأمن مزاحمتها ، وقد حددت هذه المعاهدة الحدود بين ولاية الكونجو التابعة لبلجيكا وبين السودان ، واقتطع الملك ليوبولد الثانى ملك البلجيك إقليم اللادو وبحر الغزال باتفاقه مع انجلترا وضمها إلى مستعمرة الكونجو لمدة انتهت فى سنة ١٩٠٦ .

استعادة السودان
واتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ظلت مديريات السودان فى يد المهديين إلى أن أخذت مصر تستعيدها واحدة بعد أخرى ، بعد أن طاب للإنجليز أن يستردوا السودان لحسابهم ، بقوات مصر وأموالها ، فبدأت بفتح طوكر فى ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ ، كما تقدم بيانه ، ثم انتهت باستعادة سائر مديريات السودان ، والقضاء على دولة الدراويش ، وقتل الخليفة عبد الله التعايشى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، كما نراه فى موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣١٨ وما بعدها (من الطبعة الأولى) ، وأكرهت انجلترا الحكومة المصرية على إبرام اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى جعلت السودان شركة بين مصر وانجلترا ، وانتقصته من أطرافه ؛ فصار يشمل السودان المصرى عدا ما اغتصبته منه الدول مما تقدم بيانه .

وتراجع الحد بين مصر والسودان ، فصار ينتهى عند الخط ٢٢ من خطوط العرض ، وأصبح حد السودان الشمالى يبدأ عند (فرص) شمالى وادى حلفا ، بعد أن كان الحد الجنوبى لمصر قبل الفتح الأول للسودان يصل إلى جزيرة (ساى) جنوبى وادى حلفا ، وكان ينتهى قبل الاحتلال

الإنجليزى عند (سرس) جنوبى وادى حلفا أيضًا ، وصار الحد الجنوبى للسودان ينتهى الآن[١٢] عند (نيمولى) – الإبراهيمية – بعد أن كان يشمل بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت .

مشروع من الكاب إلى القاهرة

كان هذا التوسع الاستعمارى البريطانى فى أفريقية تنفيذًا لمشروع رسمته انجلترا ، وهو إنشاء إمبراطورية أفريقية إنجليزية تمتدمن رأس الرجاء الصالح (الكاب) جنوبًا إلى القاهرة شمالا ، وتفرع عن هذا البرنامج مشروع مد سكة حديدية تصل بين المدينتين ، ابتكره المستر سيسيل رودس Cecil Rhodes[١٣]أحد رواد الاستعمار البريطانى ، كان سيسيل رودس من أنشط رجال المال والسياسة الإنجليز ، وقضى ردحًا من الزمن فى جنوب أفريقية ، وعلى يده تمت عدة مشروعات مالية كبيرة فى تلك البلاد ، وجمع بنشاطه بين ميدانى المال والسياسة ، وصار أحد وزراء مستعمرة الكاب ، وفى سنة ١٨٩٠ تولى رئاسة وزارتها ، وكان من العاملين على توحيد جنوب أفريقية تحت السيطرة البريطانية ، ودعا إلى تنفيذ مشروعه فى مد السكة الحديدية بين الكاب والقاهرة ، ونشرته جريدة التيمس فى مايو سنة ١٨٩٨ ، فصار جزءًا من البرنامج الاستعمارى البريطانى فى إنشاء إمبراطورية أفريقيه إنجليزية .

وفى سبيل تحقيق هذا البرنامج استولت انجلترا على مديرية خط الاستواء المصرية ، بعد أن طردت منها أمين باشا كما تقدم بيانه ، ثم بسطت نفوذها فى السودان ، وأقصت مصر عنه باتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

* * *

---

(١٢) عند ظهور الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٤٢ .

(١٣) ولد سنة ١٨٥٣ وتوفى سنة ١٩٠٢ .

الفصل الحادى عشر

مصر والاحتلال
إلى انتهاء حكم الخديو توفيق

بسطت إنجلترا حمايتها المقنعة على مصر ، وكانت أركان الحماية ماثلة فى وجود جيش الاحتلال ، وفى سلطة القنصل البريطانى العام ، والموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية فقد رأيت فيما تقدم بيانه أنها وضعت يدها على الجيش بتعيين الجنرال السير افلين وود سرداراً له ، ووضعت يدها على البوليس بتعيين السير فالنتين بيكر باشا قومنداناً عاماً له ، وعلى المالية بتعيين المستشار المالى البريطانى السير أوكلن كولفن ، ثم السير ادجار فنسنت وعلى وزارة الأشغال بتعيين الكولونيل (السير) كولن سكوت مونكريف Colin Scott Moncrieff مفتشاً عاماً للرى بها ، ووضعت على رأس النيابة العامة الأهلية نائباً عمومياً ، إنجليزياً وهو السير بنسون مكسويل Benson Maxwel[1] ، وكان على رأس مصلحة الجمارك المستر كاليار Caillard ، والمستر جبسون Gibson مديراً لمصلحة المساحة ، والمستر بلونفلد Blunfield مديراً لميناء الإسكندرية ، والمستر موريس Maurice مديراً للفنارات ، والمستر فتز جرالد Fitz Gerald مديراً عاماً للحسابات بوزارة المالية .

ثم استقال شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ احتجاجاً على سلخ السودان ، وعلى تدخل الاحتلال فى شئون الحكومة كما سلف القول .

نظرة فى أعمال وزارة نوبار باشا
(١٨٨٤ — ١٨٨٨)

ثم ألف نوبار باشا الوزارة فى يناير سنة ١٨٨٤ ، على قاعدة إخلاء السودان ، وقبول « النصائح » الإنجليزية ، طبقاً لتلغراف اللورد جرانفيل المؤرخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، فأخذ النفوذ

(١) مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ — الوقائع المصرية — عدد ٢٥ مارس سنة ١٨٨٣ .

البريطانى يستفحل فى عهد وزارته ، ويتغلغل فى الدواوين والمصالح ، وكانت باكورة أعماله تقرير إخلاء السودان ، وقد تقدم الكلام عنه فى الفصل التاسع ، ثم تعيين وكيلين إنجليزيين لوزارتى الداخلية والأشغال .

ففى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ صدر الأمر العالى بتعيين المستر كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيلا لوزارة الداخلية ، بدلا من على رضا باشا(٢) ، فكان أول وكيل إنجليزى لهذه الوزارة .

وفى ٢٢ يناير من تلك السنة ذاتها عين السير كولن سكوت مونكريف وكيلا لوزارة الأشغال مع بقائه مفتشاً عاماً للرى(٣) ، وأصبح صاحب الحول والطول فيها ، وتضاءلت بجانبه سلطة الوزير ، وصار بمثابة الوزير الفعلى للوزارة ، وأخذ يصدر القرارات ويوقع عليها بالنيابة عن وزير الأشغال(٤) أو باعتباره وكيلا للوزارة(٥) ، وعين مفتشون للرى من الإنجليز طغى نفوذهم فيها .

وفى ١٧ يناير سنة ١٨٨٥ عين المستر ريموند ويست Raymond West نائباً عمومياً لدى المحاكم الأهلية خلفاً للسير بنسون مكسويل Benson Maxwel(٦)

كليفورد لويد

وكيل وزارة الداخلية

عظم النفوذ الإنجليزى فى وزارة الداخلية منذ تعيين المستر كليفورد لويد وكيلا لها . وأخذ يسيطر على شئونها كافة ، وطغى نفوذه على كل سلطة فيها ، وصار يحضر جلسات مجلس شورى القوانين ، ويتناقش بالنيابة عن الحكومة فى المشروعات التى كانت تعرضها على المجلس ، واشتهر بالشدة والعناد ، والغطرسة والكبرياء ، مما أدى إلى استقالة محمد ثابت باشا وزير الداخلية .

---

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٤ . وقد كان كليفورد لويد مفتشا للاصلاحات بورارة الداخلية منذ سبتمبر سنة ١٨٨٣ لمدة ستة أشهر (البوسفور اجبسيان عدد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٣) .

(٣) المرجع السابق ص ٩ ثم عين الكولونيل روس Ross وكان مفتشا للرى مفتشا عاما للرى بدلا من الكولونيل مونكريف الذى انفرد بوكالة الورارة .

(٤) الوقائع المصرية عدد ٧ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

(٥) المرجع السابق عدد ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٧ و ١٤ مايو سنة ١٨٨٨

(٦) المرجع السابق عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٥ .

استقالة محمد ثابت باشا

وزير الداخلية

لم يحتمل محمد ثابت باشا وزير الداخلية غطرسة المستر كليفورد لويد وتدخله فى شئون الوزارة ، وعدم اعتداده بسلطة الوزير ، فاستقال فى مارس سنة ١٨٨٤ ، وألمع فى كتاب استقالته إلى تبرمه من الحالة التى وصلت إليها البلاد ، قال مخاطباً نوبار باشا :

« إنى قبلت الانتظام فى هيئة الحكومة تحت رئاسة دولتكم ، على أمل أن أقوم بخدمة وطنى العزيز الذى نشأت فيه وربيت ، ولكنى بالنظر للأسباب التى أوضحتها شفاها لدولتكم ، رأيت أن آمالى قد حبطت ، وأن ليس فى الإمكان تحقيقها ، لا فى الحال ولا فى الاستقبال ، وفضلا عن ذلك علمت من قرائن الأحوال أن ليس فى وسعى المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد ، وإنى أشكر دولتكم على عضدكم ، ومساعدتكم لى فى المدة الوجيزة التى صرفتها معكم تحت رئاستكم ، وأرجوكم والحالة هذه إعفائى من كل مأمورية بالإطلاق » .

كانت هذه الاستقالة ثانية الاستقالات المشرفة التى رفعت احتجاجاً على سياسة الاحتلال ، وأولاها هى استقالة شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ ، فلا غرو أن قوبلت بالإعجاب الكبير ، وبخاصة لأن ثابت باشا لم يبنها على المرض ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الحقيقية التى كشفت السياسة البريطانية ، وأظهرت تدخلها غير المشروع فى شئون مصر .

وقد قبل نوبار باشا استقالة ثابت باشا ، وتولى هو وزارة الداخلية (٧) ، واستمر كليفورد لويد فى خطته ، وطغت سلطته على سلطة نوبار باشا ، وصار يصدر الأوامر دون إطلاعه عليها ، وسكت نوبار وقتاً ما على هذا الطغيان ، لأنه كان من وبال أمره ، وصار كليفورد لويد يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى وزارة الداخلية ، وامتد طغيانه إلى ما عداها ، ومن أمثلة ذلك أنه فى شهر مارس سنة ١٨٨٤ أصدر أمره بالإفراج عن أربعمائة سجين فى السجون المختلفة بالمديريات ، كانوا تحت المحاكمة ، وكثير منهم من كبار الأشقياء ، فأحدث هذا الإفراج ضجة استياء كبرى ، وسرى النبأ فى مختلف البلاد ، فاختل الأمن وعمت الفوضى ، وزادت سطوة اللصوص والأشقياء ،

---

(٧) مرسوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ – الوقائع المصرية عدد ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ .

وكثرت حوادث السطو والسرقات والقتل ، وتقدمت الشكاوى العديدة فى هذا الصدد إلى وزارة الداخلية .

وكان كليفورد لويد متناقضا فى تصرفاته العجيبة ، فبينما كان يصدر الأوامر بالإفراج عن المسجونين بالجملة ، كان يتولى تعذيب غيرهم من المسجونين داخل السجون ، بالضرب بالكرباج ، واصطدم فى هذه الناحية بزميل له من كبار الموظفين الإنجليز ، وهو السير بنسون مكسويل النائب العام بالمحاكم الأهلية ، فقد ذهب إلى سجن الإسكندرية ليتحقق بنفسه مما سمعه عن حوادث التعذيب ، فمنعه مدير السجن من الدخول ، متذرعًا بأمر « وكيل الداخلية » المستر كليفورد لويد[٨] ، فكان هذا الخلاف بين الموظفين البريطانيين الكبيرين غريبًا فى نوعه ، وشكا السير بنسون مكسويل زميله إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا ، مما أدى إلى تحرج مركزه أمام السلطات العليا البريطانية ، وقد بلغ به الاستهتار أن حضر يومًا تمثيل إحدى الروايات بمسرح زيزنيا بالإسكندرية ، فجلس فى مقصورة الخديو الخاصة ، مما قوبل بالدهشة والاستياء .

ولما طفح الكيل من تصرفاته ، شكاه نوبار إلى السير افلين بارنج (اللورد كرومر) ولوح باستقالته إذا لم يوضع حد للفوضى التى عمت بسبب استمراره فى عبثه ، فعرض السير بارنج الأمر على حكومته ، وبعد مداولات ومخابرات تقرر أن يبقى نوبار فى منصبه ، وأن تحدد سلطة كليفورد لويد ، فلا يكون له سوى اختصاص وكيل الوزارة ، فخفت وطأة الأزمة ، وأصدر النائب العام أمره بالقبض على جميع الذين أطلق المستر كليفورد لويد سراحهم ، وإعادتهم إلى السجن ، ولما وجد هذا أن سلطته قد تضاءلت قدم استقالته ، وغادر البلاد فى مايو ، غير مأسوف عليه ، وعين محمود حمدى باشا مكانه فى سبتمبر سنة ١٨٨٤[٩] .

قومسيونات الأشقياء

اضطرب حبل الأمن فى عهد وزارة نوبار ، وكثرت الجنايات ، ففكر فى معالجة هذه الحالة بالنظم الاستثنائية ، فاستصدر من الخديو مرسومًا فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٤[١٠] بتشكيل لجان إدارية سميت (قومسيونات الأشقياء) ، مؤلفة برئاسة المدير وعضوية عمدة عن كل مركز لتحقيق

(٨) البوسفور اجبسيان عدد ٢٩ مارس سنة ١٨٨٤

(٩) مرسوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ — الوقائع المصرية عدد ٨ سبتمبر ١٨٨٤ .

(١٠) الوقائع المصرية عدد ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٤ .

حالة الأشخاص المنسوب إليهم أنهم لصوص أو أشقياء أو مشتبه فى حالتهم ، وخولت هذه اللجان حق القبض على كل شخص يبلغ عنه أنه من هذه الفئة والتحقيق معه ، فإن لم يثبت ارتكابه لجريمة تستدعى إحالته إلى المحكمة الأهلية لمعاقبته عليها ، فللقومسيون (اللجنة) تكليفه تقديم ضامن لحسن سيره وسلوكه ، وإن عجز عن تقديم الضامن ، فللجنة أن تحكم عليه بالإقامة فى بلده تحت سلطة ومراقبة شيخ البلد .

وصدر مرسوم آخر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بتأليف لجنة باسم : « قومسيون الجنايات » فى مديريات الوجه البحرى (ثم بعد ذلك للوجه القبلى) ، مؤلفة من رئيس يعينه مجلس الوزراء ، ومن المدير ، ورئيس النيابة ، وقاضيين يعينهما المجلس ، ويجوز أن يستبدل بأحدهما موظف إدارى ، وخول هذا « القومسيون » تحقيق الجنايات التى تقع من عصابات مسلحة يكون من شأنها سلب المال أو الإخلال بالأمن العام ، وأن يجرى هذا التحقيق بغاية السرعة وبدون التفات إلى الأوضاع المقررة فى قانون تحقيق الجنايات ، وبعد انتهائه من التحقيق يصدر القومسيون حكمه فى الحال على المتهمين ، ولا يقبل طعن فى أحكامه أمام جهات القضاء ، وتنفذ هذه الأحكام فى الأربع والعشرين ساعة التالية لصدورها ، عدا أحكام الإعدام ، فلا تنفذ إلا بعد عرضها على الخديو وصدور أمر بتنفيذها[11] .

كان تأليف هذه اللجان الإدارية وتخويلها تلك السلطة القضائية الواسعة نقضًا للقواعد والضمانات التى قررها قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ، وإهدارًا لسلطة النيابة العمومية والمحاكم الأهلية ، مما أدى إلى جعل البلاد فى شبه أحكام عرفية ، وفقد الناس الضمانات التى تكفل العدل والطمأنينة ، وأخذ كثير من الأبرياء بغير جريرة ، وأودعوا السجون رهن التحقيق الذى تولته اللجان ، وكانوا يبقون بها مددًا طويلة ، دون أن يبت فى مصيرهم ، وقد تبينت مع الزمن عيوب هذا النظام ، وما استتبعه من المفاسد والمظالم فضلا على أنه لم يفد فى الإقلال من الجرائم ، واستمر قائمًا نحو خمس سنوات ، إلى أن عمت الشكوى منه ، فألغيت لجان الأشقياء سنة ١٨٨٩ فى عهد وزارة رياض باشا .

---

(١١) الوقائع المصرية عدد ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ وقد عمم هذا النظام على الوجه القبلى . ثم أنشىء قومسيون عال بوزارة الداخلية للنظر فى استئناف أحكام القومسيونات الابتدائية برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية رئيس النيابة بمحكمة الاستئناف وأحد قضاة محكمة الاستئناف .

وزارة نوبار والصحافة

اشتدت وطأة وزارة نوبار على الصحافة ، فلم تكن تغتفر أن يرتفع لها صوت بمناهضة الاحتلال .

ومن ذلك أن مجلس الوزراء قرر فى أول مايو سنة ١٨٨٤ (٥ رجب سنة ١٣٠١ هـ) منع جريدة (العروة الوثقى)[١٢] التى كان يصدرها السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده بباريس من دخول مصر « حفظًا للنظام العمومى »[١٣] والسبب الحقيقى لهذا المنع هو مقالاتها المستفيضة ضد السياسة الاستعمارية البريطانية . وقرر مجلس الوزراء أيضًا كل من توجد عنده بغرامة من جنيه إلى خمسة جنيهات .

وقد علقت جريدة (العروة الوثقى) على هذا القرار بقولها : « انعقد مجلس النظار المصرى فى القاهرة ، واهتم بالبحث فى شأن (العروة الوثقى) ، ثم أصدر قراره إلى نظارة الداخلية المصرية قاضيًا عليها بأن تشتد فى منع هذه الجريدة عن دخول الأقطار المصرية ، وتراقب جولاتها فى تلك الديار ، فصدر أمر الداخلية إلى إدارة عموم البوسطة يلزمها بالدقة فى ذلك ، وبلغنا أن الجريدة الرسمية بعد نشرها صورة الأوامر أعلنت أن كل من توجد عنده العروة الوثقى يغرم مبلغا من خمسة جنيهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنيها ، وهى غرامة جسيمة ، ربما دعا إليها عسر المالية المصرية ببركة تصرف الإنجليز فى مصر ، أما نحن فلا نظن أحدًا من النظار المصريين له رأى اختيارى فى هذا القرار ، بل لا نتوهم فى المستوى على كرسى الخديوية ميلا إلى مثل هذا الحكم ، ولا يختلج فى صدورنا أن مصريًّا من أى مشرب كان ، سواء المسلم وغير المسلم منهم بل ولا شرقيًّا ممن يسكن تلك البلاد يرى فيه جانبًا من العدل ، هذه جريدة قامت بالدفاع عن المصريين والاستنجاد لهم ، ولها سعى بل كل السعى لخيبة آمال أعدائهم ، ولا ترى من مشربها مدح زيد ولا القدح فى عمرو ، فإن المقصد أعلى وأرفع من هذا ، وإنما عملها سكب مياه النصح على لهب الضغائن ، لتتلاقى قلوب الشرقيين عمومًا على الصفاء والوداد ، تلتمس من أبناء الأمم الشرقية أن يلقوا سلاح التنازع بينهم ، ويأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، لدفع الضوارى التى فغرت أفواهها لالتهامهم ،

---

(١٢) راجع ما كتبناه عن العروة الوثقى والسيد جمال الدين الأفغانى فى كتاب (عصر إسماعيل) ج ٢ ص ١٤٨ .
(١٣) الوقائع المصرية عدد ١٥ مايو سنة ١٨٨٤ .

ومن رأيها أن الاشتغال بداخل البيت إنما يكون بعد الأمن من طروق الناهب ، هذا منهاج (العروة الوثقى) ، علمه كل مطلع على ما نشر فيها من يوم نشأتها إلى الآن ، فكيف يخطر ببال عاقل أن شرقيًّا مسلماً أو غير مسلم يميل لحجبها عن دياره ؟ ولكنا نعلم أن حركات الآمرين فى القطر المصرى هذه الأيام قهرية ، لايخالطها شيء من الاختيار ، والمدير لرحى القهر عليهم هم عمال الإنجليز ، ولا نريد أن نقول للإنكليز أنهم ظلموا فى هذا الحكم ، فإن الجريدة لم يوجد فيها إلى الآن مايزيد على ماتنشره الجرائد الوطنية والأجنبية من كشف مساتيرهم ، وبيان الرزايا التى أصيبت بها الديار المصرية من حلولهم » .

إلى أن قالت :

« فلا غرابة فى صدور مثل هذا الجور منها ، غير أننا نعلن لها أن همم الرجال لا تقعدها أمثال هذه المظالم . وليس يعجزنا إدخال هذه الجريدة فى كل بقعة تحوطها السلطة الإنجليزية الظالمة ، ذلك بعزائم أولى العزم الذين قاموا بإنشاء العروة الوثقى »[١٤] .

وألغيت جريدة (الوطن) بقرار من وزارة الداخلية فى ١١ مارس سنة ١٨٨٤[١٥] ثم ألغى هذا الأمر بعد يومين من صدوره وعادت إلى الظهور .

وعطلت جريدة (الأهرام) وكانت تصدر بالإسكندرية ، شهرًا فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٤ « لأنها نشرت جملة مواد سياسية من شأنها خدش سلطة واعتبار الحكومة الخديوية »[١٦] .

وألغيت جريدة (مرآة الشرق) بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٦ (الوقائع المصرية عدد ٣١ مارس سنة ١٨٨٦) ، وجريدة (الزمان) بقرار منه فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٦ (الوقائع عدد ٢ أغسطس سنة ١٨٨٦) .

وأنذرت جريدة (الصادق) بقرار من وزارة الداخلية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٦ ، « لأنها نشرت مقالة تضمنت كثيرًا مما يشوش الأفكار ويخدش الأذهان »[١٧] .

---

(١٤) العروة الوثقى عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤ .

(١٥) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنة ١٨٨٤ .

(١٦) الوقائع المصرية عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

(١٧) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٥٧٨ .

مسألة البوسفور اجبسيان

وكان من أعجب ما قررته وزارة نوبار بشأن الصحافة إلغاء جريدة (البوسفور اجبسيان) ، وهى جريدة فرنسية يومية كانت تصدر بالقاهرة ، وكانت تطعن فى الاحتلال وسياسته ، وفى نوبار ذاته ، فقرر مجلس الوزراء فى أبريل سنة ١٨٨٥ إلغاءها وإقفال مطبعتها ، وكان السبب المباشر لهذا القرار أنها نشرت منشوراً للمهدى يتحدى فيه الحكومة المصرية ، ويثير الخواطر ضدها ، وقد نفذ القرار بشكل أحدث ضجة كبيرة بين الجالية والدوائر السياسية الفرنسية ، أعقبتها أزمة كادت تؤدى إلى قطع العلاقات بين مصر وفرنسا ، وذلك أن الحكومة أبلغت قنصل فرنسا فى العاصمة أمر القرار ، وطلب إليه أن يرسل مندوباً من قبله لحضور تنفيذه مساء يوم ٨ أبريل ، فرفع القنصل الأمر إلى القائم بأعمال القنصل العام ، وهذا احتج عليه ، ولكن احتجاجه لم يكن له جدوى ، إذ ذهبت قوة من البوليس معظمها من الأوروبين بقيادة المستر فنك بك حكمدار العاصمة إلى الدار التى بها إدارة الجريدة ومطبعتها ، واقتحمها البوليس وأخرج العمال ، وطلب من صاحبها الخروج فأبى ، واحتج على ذلك ، وعندئذ حضر وكيل القنصلية الفرنسية إلى محل المطبعة ، وأراد الدخول ، فمنعه البوليس وأهانه ، ورده إلى الوراء ، فكتب تقريراً إلى حكومته بما حدث ، وتم تنفيذ القرار ، بأن أقفلت المطبعة وختمت بالشمع الأحمر ، وتعطل صدور الجريدة .

فلما أبلغ القائم بأعمال القنصل العام تفصيل ماحدث إلى وزارة الخارجية بباريس ، هاجت الحكومة الفرنسية ، وأرسل إليه وزير الخارجية تعليماته بالذهاب إلى الخديو ونوبار باشا لتبليغهما طلبات حكومته ، وهى فتح المطبعة ، وإعادة صدور البوسفور اجبسيان ، وفصل الموظفين الذين دخلوا إدارة الجريدة والمطبعة ، بحجة أن الامتيازات الأجنبية لم تكن تخول الحكومة اقتحام دار أجنبى عنوة إلا برضا قنصله ، وأن قانون المطبوعات الصادر فى سنة ١٨٨١ لايسرى على الصحف الأجنبية ، فقامت أزمة شديدة بين الحكومتين ، وسعى نوبار فى كسب الوقت لكى يتفادى الرد العاجل ، ولكن الحكومة الفرنسية تهددت بقطع علاقاتها مع مصر إذا لم تجب مطالبها ، وقد وقفت الحكومة الإنجليزية فى بداية الأزمة إلى جانب الحكومة المصرية ، تؤيدها فى موقفها ، ثم تخلت عنها آخر الأمر ، وتركتها وشأنها ، ثم نصحتها بالتسليم ، فانتهت الأزمة بإذعانها ، وتقديم

الترضية الواجبة لمعتمد فرنسا ، وهى فتح المطبعة بدون شرط ولا قيد ، وأن يقوم نوبار باشا بالاعتذار فى زيارة رسمية لمعتمد فرنسا بمصر ، وفعلا ذهب نوبار باشا بملابسه الرسمية إلى دار القنصلية الفرنسية يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٥ ، واعتذر رسميًا عما وقع ، ورفعت الأختام عن المطبعة ، وسلمت إلى مندوب القنصلية ، واستأنفت جريدة (البوسفور اجبسيان) ظهورها يوم ٢١ مايو[١٨] .

استقالة عبد القادر باشا حلمى

وفى مارس سنة ١٨٨٧ استقال عبد القادر باشا حلمى ، وكان وزيرًا للحربية والداخلية ، فخلفه فيهما مصطفى فهمى باشا .

فى الشئون المالية

بموجب المرسوم الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٨ رخص للحكومة إصدار سندات لسلفة بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، فائدتها ٤,٥ فى المائة ، وخصص معظم هذا المبلغ لتصفية مطالب الخديو إسماعيل ، وأعضاء العائلة الخديوية ، ولاستبدال المعاشات ، وهذا المبلغ من أصل قرض خمسة ملايين جنيه رخص به سلطان تركيا ، وتقرر لسداد هذه السلفة قسط سنوى قدره ١٣٠,٠٠٠ جنيه ، يؤخذ من المصروفات الإدارية ، واشترط أنه فى حالة تأخر الحكومة عن سداد هذا القسط تحول متحصلات الأموال المقررة وغير المقررة فى مدينة القاهرة إلى خزانة صندوق الدين المكلف بخدمة السلفة ، أما الاستهلاك فيتعين بطريقة الشراء أو بطريقة القرعة بواقع المائة مائة ، واشترط أيضًا أن المحصل من مبيع أملاك الميرى الحرة يورد إلى صندوق الدين لاستخدامه فى استهلاك هذه السلفة الجديدة والقرض المضمون معاً .

إقالة وزارة نوبار

(٧ يونيه سنة ١٨٨٨)

بقيت وزارة نوبار باشا تتولى الحكم حتى أقالها الخديو توفيق باشا فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٨ ، على

---

(١٨) جريدة البوسفور اجبسيان عدد ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ .

أثر مناقشة بين توفيق ونوبار فى مجلس الوزراء فى بعض المسائل العادية المعروضة على المجلس ، وأرسل إليه الخديو كتاب الإقالة فى أسلوب يدل على اشتداد الجفاء بينهما ، قال : « إنه بناء على ما وقع فى جلسة المجلس بالأمس ، وما هو إلا تكرار ماحدث أكثر من مرة من التباين فى الآراء ، مما رأيت منه استحالة بقائك فى منصبك ، فلهذا قد فصلتك من وظيفتك ، وعهدت برآسة الوزارة وتشكيل هيئة جديدة إلى صاحب الدولة رياض باشا » .

وهكذا تخلى الإنجليز عن نوبار ، بعد أن ولوه الحكم ، ونالوا منه كل ماكانوا يبتغون ، من إخلاء السودان ، والتمكين للنفوذ البريطانى فى شئون الحكومة ، وكذلك شأنهم مع صنائعهم ، يتخلون عنهم بعد أن يستنفدوا منهم ماكانوا يبتغون تنفيذه على يدهم .

تأليف وزارة رياض باشا

(١١ يونيه سنة ١٨٨٨)

عهد الخديو إلى رياض باشا تأليف الوزارة على قاعدة الخطاب الذى بعث به إليه عند تأليف وزارته الأولى فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ [١٩] .

وخلاصته أن يكون الحكم بواسطة مجلس الوزراء ، وأن يبقى للخديو حق ترؤس المجلس إذا أراد ذلك ، وأرسل إليه الخطاب الآتى فى صدد تأليف وزارته الجديدة ، ننشره هنا لأنه من الوثائق الهامة الخاصة بنظام الحكم ، قال :

« إن ما اتصفتم به من الغيرة الوطنية ، والإخلاص لنا ، قد دعانا إلى أن نطلب منكم القيام بتأليف هيئة نظار جديدة ، وليكن فى علمكم أننا لا نتأخر مطلقاً عن تعضيدكم ومساعدتكم المساعدة الحقة الصادقة ، فى الأعمال المهمة السامية التى دعوناكم لأدائها وأن ما جاء فى أمرنا الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ هو المنهج الذى نروم اتباعه والسير على مقتضاه ، وليس هناك من عظيم حاجة إلى تذكيركم بأهم ما تضمنه ذلك الأمر من المواد الأساسية ، وهى أن حكمنا وإجراءه يكون مع مجلس نظارنا وبواسطته ، وأن نعهد إليكم رئاسة هذا المجلس ، مع إبقاء الحق لنا فى الرئاسة على جلساته بذاتنا كلما رأينا لذلك لزوماً ، وأن نرفع كلمة الاستقامة والإصلاح

(١٩) راجع كتابنا (الثورة العرابية) ص ٣٤ .

وحسن الترتيب والاقتصاد فى جميع إيرادات القطر ، والسعى فى إيجاد الرفاهية ، وإحياء التقدم فى جميع أنحاء البلاد حسًّا ومعنى .

« فهذه هى مقاصدنا التى نبتغيها ، وإن شاء الله يتسنى لنا الحصول عليها بمساعدتكم وفى ذلك نعتمد كل الاعتماد على فطنتكم وهمتكم ونشاطكم وغيرتكم التى برهنتم لى عليها مرارًا ، وكن أيها العزيز واثقًا بمحبتنا لكم »

تحريرًا بسراى رأس التين فى ٩ يونيه سنة ١٨٨٨ .

محمد توفيق[٢٠]

وقد تألفت وزارة رياض باشا فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٨ ، على النحو الآتى : رياض باشا للرئاسة والداخلية والمالية ، مصطفى فهمى باشا للحربية والبحرية ، على ذو الفقار باشا للخارجية ، محمد زكى باشا للأشغال ، حسين فخرى باشا للحقانية ، على مبارك باشا للمعارف العمومية[٢١] .

بين نوبار ورياض

قوبل سقوط وزارة نوبار وتأليف وزارة رياض باشا بالاغتباط فى البيئات الوطنية لأن نوبار باشا كان بغيضًا إلى الشعب ، إذ هو الوزير الوحيد الذى قبل تشكيل الوزارة عقب استقالة شريف باشا التاريخية ، وارتضى أن يتولى الحكم على قاعدة إخلاء السودان ، وضياع نصف الإمبراطورية المصرية ، ثم النزول على حكم « النصائح البريطانية » الواردة فى تلغراف جرانفيل ، وفى عهده وقعت الكوارث فى السودان ، كما تقدم بيانه فى موضعه ، وتغلغل النفوذ البريطانى فى الجيش والبوليس والإدارة ، وسائر دواوين الحكومة ، ولم يكن قط يشاطر الشعب شعوره وعواطفه ، ولا كان يعنى به ، أو يكترث لميوله وآرائه ومطالبه ، بل كان كل همه أن يرضى المعتمد البريطانى ، ليضمن بقاءه فى الحكم ، ولئن اختلف وإياه فى بعض المسائل الجزئية ، فقد ظن أنه يستطيع بدهائه أن يكسب إلى صفه المراجع العليا فى لندن ، وسعى إلى ذلك فعلا ، وتوهم أن لندن كالآستانة حيث تجد الدسائس الشخصية سبيلا إلى النجاح ، ولكن لندن خذلت نوبار فى شكايته من السير افلن بارنج ، فكان فى ذلك سقوطه إذ تخلى عنه الإنجليز .

(٢٠) مجموعة الأوامر العالية والدكريتات سنة ١٨٨٨ ص ١٣٣ .

(٢١) الوقائع المصرية عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٨٨

فلا غرو أن اغتبط الرأى العام لإقصائه عن الوزارة ، وبخاصة لما عرف عنه من الأثرة والأنانية ، وعدم الاكتراث إلا لمصالحه ومصالح شيعته وذويه ، وكان رياض باشا قد استرد ببعده عن الحكم بعض العطف عليه من جانب الرأى العام ، وبخاصة لما اشتهر عنه من الاستقامة ، والنزاهة الشخصية ، ولم ينس له الناس أنه أيد شريف باشا فى موقفه المشرف سنة ١٨٨٤ ، إذ رفض أن يتولى الوزارة بعد استقالته التاريخية ، فلما دعى سنة ١٨٨٨ إلى تأليف الوزارة ، عقب إقالة وزارة نوبار . توقع الناس أن يتغير منهج الحكم ، فتخف وطأة السيطرة البريطانية على الحكومة ، على أن الحوادث جاءت على غير ماتوقع الناس ، كما سيجىء بيانه .

ولقد وصفت جريدة (ألمان زيتونج) الألمانية تبديل الوزارة وصفاً يصور الحالة السياسية فى ذلك العصر تصويراً صحيحاً ، قالت ما خلاصته :

«لما استقال المرحوم شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ من رياسة الوزارة ، عرض سمو الخديو وكذلك السير افلن بارنج (اللورد كرومر) على رياض باشا قبول الرياسة على أن دولته مع إلحاحهما عليه بذلك لم تأذن وطنيته الصادقة بقبول هذا المنصب لاشتراكه رأياً مع المرحوم شريف باشا بشأن السودان ، والحاصل أن نوبار باشا كان السياسى المصرى الوحيد ، المستعد للتخلى عن السودان ، وقبول السياسة الإنجليزية فى شأنه ، ومن ذلك اليوم اتخذ نوبار باشا الوسائل التى تمكنه لشدة دهائه من الاحتفاظ بمركزه وسط المشاكل المصرية ، فهو وإن كان على غير إخلاص للخديو وأريكته ، ولا مبدأ له إلا على الأثرة والأنانية ، فانه قد عرف كيف يجعل نفسه بذكائه ولينه أداة مقبولة فى يد المعتمد البريطانى ، وهو متصلب فى الرأى ، مستبد ومتكبر مع من هم دونه مقاماً ، فى حين أنه لين رقيق مع الإنجليز إلى أصغر ضابط منهم ، وهو أيضاً ليس مؤيداً من الأهلين ، ولا محبوبا منهم ، ولا هو من رجال مصر البارزين ، ومع أنه تولى المناصب فى مصر السنين الطوال ، فإنه لايعتبر مصريًا لا قلبًا ولا نفساً ، وقد كان من وقت قريب مشمولا بحماية دولة أجنبية ، وفضلا عن ذلك فإنه لم يتجنس بالجنسية المصرية » .

وقالت عن الحالة السياسية بعد إسناد الوزراة إلى رياض باشا :

« يبعد عن الظن أن إسناد الوزارة إلى رياض باشا يحدث تغييرًا هامًا فى سياسة مصر الحاضرة ، لأنه ما دام الاحتلال الإنجليزى قائماً ، فليس مندوحة من أن تكون السلطة الأولى فيها لانجلترا ، أياً كان رئيس الوزارة وأن رياض باشا يعلم حق العلم ما تقتضيه الحالة ، بحيث لا يرى

إلا أن يسير إلى جانب السير افلن بارنج ، والمستر ادجار فنسنت (المستشار المالى) والمستر مونكريف (وكيل وزارة الأشغال) » .

وقد استمر تغلغل النفوذ البريطانى فى الحكومة على عهد وزارة رياض باشا ، كما استمر إسناد كبرى المناصب إلى الإنجليز ، ففى نوفمبر سنة ١٨٨٩ عين السير (اللورد) الفريد ملنر مديرًا عامًّا لحسابات الحكومة[٢٢] ، ثم عين وكيلا لوزارة المالية سنة ١٨٩٠ .

وفى نوفمبر سنة ١٨٩٠ أسندت وظيفة المراقب العام للأموال المقررة إلى المستر (السير) الدون جورست ، الذى صار فيما بعد قنصلاً عامًّا لانجلترا فى مصر خلفاً للورد كرومر .

تعيين أول مستشار قضائى إنجليزى

وفى عهد رياض باشا صدر المرسوم الخديوى فى ١٥ فبراير سنة ١٨٩١ بتعيين المستر جون سكوت John Scott مستشارًا قضائيًّا لوزارة الحقانية[٢٣] إجابة لطلب السير افلن بارنج (اللورد كرومر) ، فكان أول مستشار إنجليزى عين لهذه الوزارة ، وكانت مهمته السيطرة على وزارة الحقانية ، كما سيطر الإنجليز على الوزارات الأخرى ، وقد احتج أحمد مختار باشا القوميسير العثمانى على إكراه الخديو على هذا التعيين ، وزيد عدد المستشارين الإنجليز فى محكمة الاستئناف الأهلية ، كما زيد عدد الضباط الإنجليز فى الجيش المصرى .

وكان تعيين المستر سكوت فى هذا المنصب الخطير على غير رغبة رياض باشا ، وقد تردد وقتًا ما فى تنفيذ إرادة اللورد كرومر فى هذا الصدد ، ولكنه أذعن آخر الأمر وصدر المرسوم بتعيينه .

ظهور جريدة (المؤيد)

(ديسمبر سنة ١٨٨٩)

من الحوادث الهامة فى عهد وزارة رياض باشا ظهور جريدة (المؤيد) ، لصاحبها المرحوم السيد على يوسف ، ففى نوفمبر سنة ١٨٨٩ رخصت له وزارة الداخلية بإصدار صحيفة يومية باسم « المؤيد » وساعده رياض باشا على إصدارها ، وظهر العدد الأول منها فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٩

---

(٢٢) الوقائع المصرية عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٩ .

(٢٣) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩١ ص ١٥ .

(٨ ربيع الثانى سنة ١٣٨٧ هـ) ، وكان مديرها السيد أحمد ماضى ، وصاحب امتيازها السيد على يوسف ، والاثنان يشتركان فى تحريرها ، ثم استقل بها السيد على يوسف من نوفمبر سنة ١٨٩١ ، وكانت سياستها وطنية إسلامية ، مع ولاء لرياض باشا ، وكان لها فضل كبير فى بعث الروح الوطنية ، وإحياء الصلات بين الأمم الشرقية ، وتنبيه الرأى العام فى مصر إلى تعرف حقائق الحالة السياسية التى وصلت إليها البلاد فى عهد الاحتلال ، فلا غرو أن كان ظهورها من العوامل المهيئة لتطور الحركة الوطنية .

بقية أعمال وزارة رياض باشا

ومن الأعمال الجليلة التى تمت فى عهد وزارة رياض باشا إلغاء العونة[٢٤] وبدليتها ، وصدر بذلك أمر عال فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، مع بقاء خفر وملاحظة جسور النيل على الأهالى كما كان ، وكذلك تأدية الأعمال المستعجلة فى حالة الخطر أثناء الفيضان ، وفى مقابل إلغاء العونة فرض الأمر المذكور ضريبة جديدة على الأطيان قيمتها أربعة قروش ونصف على كل فدان ، على أن لا يزيد مايتحصل منها على ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنويًا[٢٥] وبذلك زال الحيف الذى كان يقع على الفقراء من تسخيرهم فى العونة .

ولا يخفى أنه فى عهد وزارة رياض باشا الأولى (قبل الاحتلال) ، ألغيت السخرة وتقرر إبطال الضرب بالكرباج ، وفى عهد وزارته الثانية ألغيت العونة كما تقدم بيانه وفى عهدها أيضاً ألغيت اللجان المعروفة بقومسيونات الأشقياء ، وذلك بموجب الأمر العالى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٩ .

ووضع قانون عدم جواز الحجز على رواتب موظفى الحكومة ، وأنشئ المجلس البلدى بالإسكندرية (دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠) .

تحويل الدين

وتم تحويل الدين العام ، وتخفيض فوائده ، وبيان ذلك أنه فى أوائل سنة ١٨٨٩ كانت المالية المصرية قد توطدت ، وصار فى إمكان مصر أن تحصل على أموال بفائدة أقل من الفائدة التى

(٢٤) هى السخرة : أى تسخير الأهالى فى أعمال الرى .

(٢٥) الوقائع المصرية عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ .

كانت تؤديها عن ديونها ، فاتجهت نية الحكومة إلى تحويل بعض الديون بتخفيض فوائدها ، وهذا التحويل كان يستدعى مصادقة الدول ، طبقاً لقانون التصفية فأرسلت وزارة المالية إلى ممثلى الدول منشوراً بهذا المعنى ، وانتهت المفاوضة فى هذا الصدد بصدور مراسيم فى ٦ يونيه و ٧ يونيه و ٥ يوليه و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ، متضمنة القواعد الآتية :

١ – تحويل قرض الأربعة ونصف فى المائة المعقود سنة ١٨٨٨ إلى دين ممتاز .

٢ – تحويل الدين الممتاز بانقاص فائدته من ٥ فى المائة إلى ٣ ونصف فى المائة .

٣ – تحويل دين الدائرة السنية من ٥ فى المائة إلى ٤ فى المائة .

٤ – الترخيص بتحويل دين الدومين من ٥ فى المائة إلى ٤ وربع فى المائة .

٥ – إيداع الوفورات الناتجة من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية وقرض الدومين فى خزانة صندوق الدين مع تخويله حق استثمارها فى سندات الديون المصرية .

٦ – إبقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة بدون سداد شيء من أصلها إلا بطريق الاستهلاك ، بالشروط التى وضعت لكل دين ويكون الاستهلاك إما بالشراء بسعر السوق ، أو بطريق القرعة ، بواقع القيمة الاسمية .

وقد استفادت المالية المصرية من هذا التحويل انقاص فوائد ديونها ٢٦٥,٠٠٠ جنيه فى السنة .

استقالة وزارة رياض باشا

(١٢ مايو سنة ١٨٩١)

لم يمض ثلاثة أشهر على تعيين المستر سكوت مستشاراً لوزارة الحقانية ، حتى استقال رياض باشا فى ١٢ مايو سنة ١٨٩١ ، فقبل الخديو استقالته ، وعهد إلى مصطفى فهمى باشا تاليف الوزارة الجديدة ، ويرجع السبب الحقيقى فى استقالة رياض باشا إلى أنه شعر بالندم على تعيين المستر سكوت مستشاراً قضائيًّا ، فساءت علاقته مع الاحتلال ، هذا إلى أن الإنجليز قد أغضبهم تردده فى تعيين المستر سكوت ، حقًّا إنه أذعن لإرادتهم وتم التعيين فى عهده ، لكن الإنجليز لم يغتفروا له هذا الموقف ، ورأوا أن يختاروا شخصاً آخر ، لا يجنح لمثل هذا التردد ، بل يؤمر فيطيع ، وقد وجدوا ضالتهم المنشودة ، فى مصطفى فهمى باشا ، وإذ رأى رياض باشا أن علاقته

قد ساءت مع الإنجليز ، آثر الاستقالة ولم يشر فى كتاب استقالته إلى استنكار تدخلهم فى شئون الحكومة ، كما فعل شريف باشا ، بل عزاها إلى أسباب صحية ، ففقدت قيمتها السياسية .

تأليف وزارة مصطفى فهمى باشا

(١٤ مايو سنة ١٨٩١)

وقع اختيار اللورد كرومر على مصطفى فهمى باشا لرياسة الوزارة ، فعهد إليه الخديو فى ١٤ مايو سنة ١٨٩١ تأليفها ، على أساس النظام المقرر فى خطاب الخديو المؤرخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، المتقدم ذكره ، فتألفت وزارته فى ذات اليوم الذى كلف فيه بتأليفها على النحو الآتى .
مصطفى فهمى باشا للرياسة والداخلية ، عبد الرحمن رشدى باشا للمـاليه ، محمد زكى باشا للمعارف والأشغال ، حسين فخرى باشا للحقانية ، يوسف شهدى باشا للحربية والبحرية ، تيكران باشا للخارجية(٢٦) .

ومصطفى فهمى باشا هو الرجل الذى لم يجد الإنجليز أطوع ولا أخلص لهم منه بين رجالات مصر ، وكان عهد وزارته هو أوج السلطة للاحتلال البريطانى .

قال عنه المسيو جول كوشرى(٢٧) : « كان مصطفى فهمى عديم الذكاء ، مفقود النشاط وكان أشأم الوزراء الذين عرفتهم مصر » .

وقال عنه اللورد ألفريد ملنر : « إن اختيار اللورد كرومر قد وقع على مصطفى فهمى باشا ، الوزير الذى كانت تنشده انجلترا » .

وقال عنه(٢٨) : « منذ أسندت رياسة الوزارة إلى مصطفى فهمى باشا (مايو سنة ١٨٩١) قد تطورت روح الحكومة المصرية بالنسبة لعلاقاتها معنا ، فإنه أول رئيس وزراء يشارك الإنجليز عواطفهم ، بدون تحفظ » .

وقال فى موضع آخر : « إن العلاقات بين الإنجليز والمصريين لم تكن من الصفاء فى عهد ما ، مثل ما كانت منذ توليته الوزارة » .

---

(٢٦) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩١ ص ٩٤ .

(٢٧) فى كتابه (المركز الدولى لمصر والسودان) ص ٢٤٣ .

(٢٨) فى كتابه انجلترا فى مصر England in Egypt ص ١٣٢ طبعة سنة ١٩٢٠ .

وقد بقى يتولى الوزارة حتى وفاة الخديو توفيق باشا فى يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم تولاها فى أوائل عهد الخديو عباس ، إلى أن أقيل منها سنة ١٨٩٣ ، ثم عاد إليها سنة ١٨٩٥ ، وبقى فيها ثلاثة عشر عاماً ، حتى استقال فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، إبان اشتداد الحركة الوطنية كما تراه مفصلاً فى موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣٠٤ وما بعدها ، و ص ٣٩٧ (من الطبعة الأولى) .

وفاة الخديو توفيق باشا

(٧ يناير ١٨٩٢)

أصيب الخديو توفيق باشا فجأة بالحمى الوافدة (الانفلوانزا) يوم الجمعة أول يناير سنة ١٨٩٢ بسرايه بحلوان . فعالجه طبيبه الخاص ، الدكتور سالم باشا سالم ، ثم الدكتور عيسى باشا حمدى ، وكان الظن أن مرضه عارض ثم يزول ، وبدأ يشعر بزوال الألم عنه يوم الاثنين ، ولكنه انتكس فى اليوم التالى ، وبدت عليه خطورة المرض ، إذ أصيب بالتهاب رئوى ، مصحوب بالتهاب وريدى عفن ، واستدعى لعلاجه الدكتور كومانوس والدكتور هيس ، ولكن على غير جدوى ، وتوفى مساء الخميس ٧ يناير سنة ١٨٩٢ ، فى الساعة السابعة ، والدقيقة ١٧ ليلا ، فكانت سنه حين وفاته أربعين سنة هجرية ، إلا ثلاثة وثلاثين يومًا ، ومدة حكمه ثلاث عشرة سنة إلا شهرًا .

ونقل جثمانه يوم الجمعة ٨ يناير إلى محطة حلوان ، ومنها بقطار خاص إلى محطة باب اللوق ، ومنها إلى سراى عابدين ، وشيعت جنازته فى ذلك اليوم إلى مدافن العائلة الخديوية بالعفيفى ، حيث دفن بها ، وقد تولى الخديوية من بعده الخديو عباس الثانى .

* * *

الفصل الثانى عشر

النتائج العامة للاحتلال الأجنبى

كانت حالة مصر فى السنوات الأولى للإحتلال حالة أمة خرجت منهزمة من ثورة قومية قامت فى الأصل لتقرير حقوقها السياسية والدستورية ، وانتهت بالإخفاق ، وضياع هذه الحقوق ، ثم ضياع الاستقلال معها ، إذكان إخماد الثورة على يد دولة أجنبية ، فاحتلت البلاد بحجة القضاء على الثورة ، ثم استبقت احتلالها ، تحقيقاً لأغراضها الاستعمارية والسياسية ، ووضعت يدها على زمام الحكومة ، وصار إليها الأمر والنهى فى شئونها كافة ، واستسلمت الحكومة لسلطان الاحتلال ، كما استسلم له زعماء الثورة والخديو والوزراء ، والحكام والكبراء ، وجمهرة الشعب ، فخيم على البلاد جو من الخضوع والإذعان للحكم الأجنبى ، وعم اليأس والقنوط ، وحرمت البلاد إلى وقت طويل زعماء للمقاومة الوطنية ، يبعثون فيها روح الأمل ، ويهيبون بالأمة أن تنهض فى وجه الغاصب ، فلا عجب إذ ظلت الأمة سنين عديدة تتردى فى هوة الانحلال الوطنى ، وهى نتيجة حتمية لإخفاق الثورة الأهلية ووقوع الاحتلال الأجنبى .

وفى غضون هذه المحنة القومية ، سارت انجلترا بخطوات واسعة ، فى تحقيق أغراضها الاستعمارية ، وأساسها استدامة احتلالها ، وبسط حمايتها المقنعة على مصر ، والتدخل فى شئونها وتقطيع أوصال الإمبراطورية المصرية التى امتدت على طول مجرى النيل وواديه العظيم .

وقد ظهرت نتائج هذه السياسة فى شتى النواحى ، فى الروح الوطنية ، وفى نظام الحكم ، وفى حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، مما نفصله فيما يلى :

أثر الاحتلال فى الروح الوطنية

خلت البلاد من روح المقاومة طيلة عشر سنوات أو تزيد ، فركنت الأمة إلى الاستكانة والخضوع ، ولم يبد من دلائل الحياة واليقظة فى هذه المدة سوى استقالة شريف باشا سنة ١٨٨٤ (ص ١١٩) احتجاجًا على إخلاء السودان ، وعلى التدخل الأجنبى فى شئون الحكومة ، ثم

انطوت هذه الصفحة على عجل ، ولم يحذ أحد من كبار الحكام حذو شريف ، فيما عدا محمد ثابت باشا ، الذى استقال سنة ١٨٨٥ (ص ١٦٥) ، وتعاقبت على البلاد وزارات الولاء للاحتلال والخضوع لأوامره ونواهيه ، فاعتادت الأمة هذا الطراز من الحكام .

وأخذ كبراء البلاد وموظفوها ، وأعيانها ومثقفوها ، وخاصتها وعامتها ، تحت تأثير هزيمة الثورة ، وانتصار الاحتلال الأجنبى يتنكرون للحركة الوطنية ، ويوالون الاحتلال ويبتغون الزلفى لديه ، وعمل الاحتلال من ناحيته على توطيد هذه الحالة النفسية ، فلا يرقى فى وظائف الحكومة من يعرف عنه الميول للوطنية بل كان الترقى محصوراً فيمن يتنكرون لهذه الميول ، وهبط مستوى الوطنية فى النفوس ، والتوت الضمائر ، وفشا الجبن والنفاق ، والذل والرياء ، وعمت النفعية والأنانية ، وتضاءل الخير ، وقل البر والعطف والإحسان ، وغاض الوفاء والإخلاص ، وانعدمت الكرامة والمروءة ، ولا غرابة فى هذه النتائج ، فالنفوس إذا فقدت الوطنية فقدت معها الأخلاق الكريمة ، لأن الوطنية ، إلى جانب الدين ، منبع الأخلاق والفضائل .

تضاءلت الروح الوطنية فى النفوس ، وصار عدم الاكتراث للوطنية شعار هذا الجيل ، والجيل الذى تلاه ، وأصبح سبيل النجاح سواء فى مناصب الحكم ، أو فى الحياة الاجتماعية عامة ، هو الولاء للاحتلال الأجنبى ، والزراية بالمبادئ الوطنية ، وقلة الإخلاص للبلاد ، ودرج الناس على هذه الحالة وألفوها ؛ حتى عدوها كأنها حالة عادية وكأن الخروج عليها ضرب من السخف أو الجنون ؛ وهكذا يمسخ الحكم الأجنبى نفسية الأمة ويفقدها روح القومية والكرامة ؛ وينشئ نفوساً مريضة ، ويروضها على التفريط فى حقوق الوطن ، وتضحية مصالحه ، فى سبيل التهافت على موائد الغاصب .

ومما ساعد على انتشار هذا الفساد المعنوى ، إلغاء الجيش القومى ، فإن الروح الحربية فى ذاتها ، ومفاخر الجيوش فى ميادين الحروب ، وتضحيات الجند والضباط ، فى سبيل عظمة الوطن واستقلاله ، كل ذلك هو خير غذاء للروح الوطنية ، وقد حرمت منه مصر سنين متوالية ، مما كان له أثره البالغ فى نفسية الشعب .

واذ فقد الناس التطلع إلى المثل العليا ، فقد انصرفوا إلى الصغائر والسفاسف ، وتعلقوا بها ، واطمأنوا إليها ، وتنكروا لمعانى الشهامة والبطولة ، والاستمساك بالحق والواجب ، فلم يكونوا يأبهون لهذه المبادئ السامية ، أو يقدرونها حق قدرها .

اعتبر ذلك فى استقالة شريف باشا سنة ١٨٨٤ ، إذ لم لكن لها صدى فى الشعب ، مع أنها

من أهم الحوادث ، وأعظمها شأناً ، قد تكون هذه الاستقالة صادفت موضع الاستحسان فى كثير من النفوس ، ولكن لم يكن لهذا الشعور أثر ظاهر ، يدل عن تمجيد الجهود لهذا الموقف المشرف ، وكذلك لم تلق مواقف عبد القادر باشا حلمى فى السودان تمجيداً أو تقديرًا ، مع أن هذه المواقف وأقل منها لو حصلت فى بلاد تقدر معنى البطولة كانت جديرة بأن تثير أعظم مظاهر التقدير الرسمية والشعبية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل ، وكذلك استشهد كثير من كبار القواد والضباط ، وآلاف من الجنود فى وقائع السودان ، بعد أن أبلوا البلاء الحسن فى أداء الواجب ، ومع ذلك لم يكن لبطولتهم أى أثر فى النفوس ، وقتل البطل محمد توفيق بك فى (سنكات) ، بعد أن دافع عنها دفاع الأبطال ، فلم يأبه أحد لمقتله ، ودعا بعض الخيرين إلى جمع الاكتتاب لعائلته ، مكافأة له عل بطولته ، فلم يلب أحد نداءه .

وتعددت فى هذه الفترة المظاهر المهينة ، المنافية للكرامة القومية ، فساعدت على إضعاف روح الوطنية فى النفوس ، ومن الأمثلة على ذلك أن بعض كبار الأعيان قدموا فى سنة ١٨٨٢ هدايا للقواد البريطانيين ، الذين انتصروا فى الحرب العرابية ، وكذلك استعرض الخديو الجيش الإنجليزى فى ميدان عابدين ، على إثر إخماد الثورة وأقام مأدبة فخمة تكريماً للقواد البريطانيين فى ذلك الحين ، وأنعم على ضباط جيش الاحتلال بالرتب والنياشين[1] .

وفى سنة ١٨٩١ أقام الجنرال دورمر قائد جيش الاحتلال ليلة راقصة حضرها الوزراء وكبار الموظفين المصريين ، وعدوا دعوتهم إليها تكريمًا لهم وتعظيما !

وفى ١٣ فبراير سنة ١٨٩١ أقيمت فى ساحة عابدين ، أمام السراى الخديوية ، حفلة رسمية لجيش الاحتلال ، لمناسبة تسليم الأعلام لأحد ألاياته ، وأشرف الخديو والوزراء على هذه الحفلة من السراى ، واعتاد الجيش البريطانى الاحتفال كل عام فى ساحة عابدين بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا ، برياسة السير افلن بارنج (اللورد كرومر) المعتمد البريطانى . وهكذا اعتاد الشعب رؤية جيش الاحتلال ، محوطاً بمظاهر الاحترام والتأييد ، كأنه من صميم البلاد ، وهو لها غاصب ، وعنها غريب ، ونشأت عن كل هاتيك المظاهر حالة نفسية هى أبعد ماتكون عن الوطنية .

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى) .

أثر الاحتلال فى المعارضة

تعاقبت على البلاد الأحداث الجسام ، فى تلك الفترة من الزمن ، فلم تحرك من الأمة ساكناً ، ولا استثارت فى النفوس كامناً ، وذلك أول أثر للاحتلال الأجنبى فإنه يميت روح الوطنية والشجاعة فى النفوس .

وألغى الدستور ، وسلخ السودان ، وألغى الجيش والبحرية ، وأعلنت الحكومة البريطانية فى برقية يناير سنة ١٨٨٣ ، ثم برقية يناير سنة ١٨٨٤ ، إصرارها على وضع مصر فى شبه حمايتها ، وتحتيمها خضوع وزراء مصر لأوامر المعتمد البريطانى ، وتولى الإنجليز كبرى المناصب فى الحكومة ، ووضعوا أيديهم عليها ، ومع ذلك لن تتحرك روح المعارضة فى النفوس ، مع أن حادثة واحدة من الحوادث التى منيت بها مصر ، كانت تكفى لثورة من السخط والاحتجاج ، تعم أرجاء البلاد ، ولكن كبراء مصر ، وخاصتها وعامتها ، كانوا فى حالة استسلام تام لكل مايصيب البلاد من المحن ، وكلهم منصرفون إلى مصالحهم الشخصية ، وما يصلون إليه من فتات مائدة الاحتلال ، وزعماء الثورة فى المنافى أو السجون ، يسعون إلى استرضاء الغاصب ، ويلتمسون عفوه ورضاه ، وقد عفى عنهم تباعاً بعد أن عاهدوا الحكومة على الطاعة والولاء .

لم يكن ثمة مظهر من مظاهر المقاومة أو الحياة ، فلا دعوة للجهاد ، ولا جماعات سياسية ، ولا اجتماعات ، ولا خطب ، ولا معارضة ، فى داخل الهيئتين الرسميتين اللتين أنشأهما الاحتلال ، وهما مجلس شورى القوانين والجنعية العمومية .

وكانت الصحافة إما موالية للاحتلال ، تمجده وتؤيده ، وإما معارضة فى خوف وتردد خشية المصادرة والتعطيل ، وكانت جريدة (الوطن) و (الأهرام) تنحوان هذا النحو من المعارضة ، ثم حمل لواءها (المؤيد) منذ ظهوره سنة ١٨٨٩ ، فى رفق وهوادة ، تبعاً للظروف القاهرة التى كانت تكتنف البلاد .

والصحيفة الوحيدة التى كانت تهاجم الاحتلال فى شجاعة وقوة ، هى جريدة (العروة الوثقى) ، التى كان يصدرها بباريس الإمامان السيد جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده سنة ١٨٨٤ ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال فى عهده الأول ، مقاومة جمعت بين قوة الروح ، وبلاغة العبارة ، والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبث روح الأمل

والجهاد فى النفوس ، ودعوة الأمم الشرقية إلى مناهضة الاستعمار ، والأخذ بأسباب الحياة والتضامن والقوة ، وقد كان لها التأثير الكبير فى مصر والعالم الإسلامى ، وفى تهييج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ، ووضعت الحكومة المصرية غرامة على كل من توجد عنده نسخة منها ، إلى أن توقفت عن الصدور ، فلم يتجاوز مانشر منها ثمانيه عشر عدداً ، وانفصل الحكيمان ، ثم انقطع الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده عن الكفاح السياسى ، وعاد إلى مصر سنة ١٨٨٩ .

وتجددت المعارضة الصحفية القوية ضد الاحتلال بظهور مجلة (الأستاذ) سنة ١٨٩٢ ، للسيد عبد الله نديم ، خطيب الثورة العرابية ؛ إذ بدت فيها روح وطنية وثابة ، لم ترق المعتمد البريطانى وصنائعه ، وأحفظتهم نزعته الوطنية ، كما نفس عليه أصحاب الصحف الموالية للاحتلال ، لما نالته مجلته من الانتشار والذيوع ، فرموه بالتعصب وهو منه برىء ، وما زالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بإبعاده عن مصر واضطراره إلى تعطيل صحيفته سنة ١٨٩٣ .

أثر الاحتلال فى نظام الحكم

ظهر أثر الاحتلال فى نظام الحكم ، فقد كانت مصر قبل سنة ١٨٨٢ دولة مستقلة استقلالا يحده بعض القيود ، ولها نظام دستورى ؛ فصارت فى عهد الاحتلال دولة مغلوبة على أمرها ، ضربت عليها حماية تملى إرادتها مقنعة ، على الحكومة الأهلية ، وتضطرها إلى اتباع « النصائح » التى يفرضها عليها عمال الاحتلال ، طبقاً لتلغراف اللورد جرانفل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وألغى الاحتلال النظام الدستورى ، الذى نالته البلاد من قبل ، والذى كان أداة لمقاومة التدخل الأجنبى ، والحد من سلطة الفرد ، وكان يقرر سلطة الأمة ، ويجعل الوزارة مسئولة أمام مجلس نيابى كامل السلطة ، وأنشأ بدله نظاماً صورياً قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهما هيئتان محرومتان كل سلطة ونفوذ ، وبذلك فقدت البلاد فى وقت واحد استقلالها ودستورها ، وفقد الناس الطمأنينة على حياتهم وحريتهم ، إذ ملئت السجون فى أعقاب الاحتلال بالأبرياء ، بحجة أنهم كانوا من أنصار الثورة العرابية ، فساد البلاد جو من الإرهاب أضعف النفوس وأفسدها ، ورزحت الأمة تحت نظام حكم استبدادى خاضع للسيطرة

الأجنبية ، فاجتمع عليها الاستبداد والاحتلال الأجنبى معاً ، وهو أسوأ نظام للحكم تصاب به الأمم ، إذ يتولد عنه العقم فى الكفايات ، والشلل فى حياة الأمة السياسية ، والاجتماعية ؛ فلا يظهر فيها النوابغ ، وإذا ظهروا لايجدون المجال لنبوغهم ، بل تدفن مزاياهم ومواهبهم تحت تأثير الجو الخانق الذى يوجده هذا النظام ، وحشرت المناصب الرئيسية بالإنجليز وصنائعهم من مختلف الأجناس ، وأقصى العنصر الوطنى عن إرادة الحكم وتوجيهه ؛ فانحط المستوى الفنى والخلقى للموظفين وفشا فيهم النفاق والرياء ودرجوا على التذبذب بين مظاهر السلطة الشرعية ، وأوامر السلطة المحتلة ، وحرموا إلى وقت طويل المران على الأعمال الرئيسية والإضطلاع بالمسئوليات التى تولد الكفاءة الممتازة ، وتبتكر المشروعات ، ولم تخرج مدرسة الاحتلال سوى طراز من الموظفين اعتادوا الخضوع والملق للرؤساء البريطانيين ، واختفى الطراز الذى أخرجته المدرسة القديمة من أمثال شريف ، وعلى مبارك ، والفلكى ، ورفاعة رافع ، وبهجت ، ومظهر ، وسلامة ، غيرهم ، ممن ترجمنا لهم فى كتابينا (عصر محمد على) و(عصر إسماعيل) ، وكذلك يفعل الاحتلال الأجنبى (أيًّا كان جنسه أو نوعه) ، فإنه يميت الهمم فى النفوس ، ويفقدها الكفاية والكرامة ، والثقة بالنفس ، والإيمان بالوطن ، والتطلع إلى المثل العليا .

أثره فى التعليم

رجع التعليم القهقرى فى عهد الاحتلال ، فقد كان إلى سنة ١٨٨٢ مجانيًّا فى أقسامه الثلاثة : الابتدائى ، والثانوى ، والعالى ، وكانت العلوم تدرس باللغة العربية ، إلا فى مدرسة الحقوق ، التى كان التعليم فيها بالفرنسية ، أما فى عهد الاحتلال فقد ألغيت المجانية تدريجاً ، ووقفت حركة إنشاء المدارس ، وأغلق بعضها ، ثم تقرر جعل تعليم العلوم باللغة الإنجليزية ، ابتداء من السنة الثالثة من القسم الابتدائى ، وحل المدرسون الإنجليز محل المصريين تدريجاً .

قال اللورد كرومر فى هذا الصدد فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ ما يأتى : « لما احتل الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ وجدوا أن كل ما تنفقه الحكومة على المعارف العمومية إنما تنفقه على تعليم أولاد فئة صغيرة أكثرها من أغنى أغنياء السكان ، ولا تعلمهم إلا تعليماً أوروبيًّا ، فأخذوا فى تغيير تلك الحال ، وبذلت الهمة سنة ١٨٨٤ لأخذ الأجور من التلامذة ولإبطال التعليم المجانى تدريجاً » .

وبديهى أن ماقاله اللورد كرومر من أن التعليم كان منحصراً فى أولاد الأغنياء لا يطابق الحق والواقع ، فإن التعليم والمجانية كانا يشملان سائر الطبقات .

وقد ارتفع صوت مجلس شورى القوانين فى ديسمبر سنة ١٨٩٤ بالشكوى من إهمال وزارة المعارف شئون التعليم ، إذ قال على لسان لجنة الميزانية :

« إن نشر التعليم قد تقهقر تقهقراً كليًّا عما كان عليه قبل ذلك ، ويحسن بنا أن نقول : إن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم ، وسد أبوابه بكل حيلة فى وجوه الأمة ، ولولا النزر القليل على أداء المصروفات لما وجد فى المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين ، كما هو الآن فى مدرسة المهندسخانة وغيرها من المدارس التى انحطت ، كمدرسة الطب ، ويا ليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهداً بدفع المصاريف ، بل إنها سدت هذا الباب أيضًا فى كثير من الأحوال والجهات »[٢] .

ثم أتت اللجنة على بيان المبالغ المخصصة فى الميزانية للتعليم فى السنين الأولى للاحتلال للتدليل على مبلغ إهمال شئون التعليم ، هى كما يأتى :

السنة	ميزانية وزارة المعارف
١٨٨٣	٩٩,٥٤٩ جنيه
١٨٨٤	٩٩,٩٧٧
١٨٨٥	٨٤,٦٨٩
١٨٨٦	٦٨,٤٩٢
١٨٨٧	٦٨,٤٥٢
١٨٨٨	٧٠,٩٦٩
١٨٨٩	٦٩,٨٤٦
١٨٩٠	٨٠,٣٣٧
١٨٩١	٨٨,٤٧٨
١٨٩٢	٩٠,٨٤٩
١٨٩٣	٩٢,٥٤٤
١٨٩٤	١٠٤,٢٨٩
١٨٩٥	١٠٥,٠٠٠

(٢) مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ لمجلس شورى القوانين ص ٥٠ .

هذا ، وقد مسخت الحكومة برامج التعليم ، وحرصت على استبعاد التاريخ القومى الصحيح من مناهج الدراسة ، لكى ينشأ الجيل جاهلا تاريخ بلاده محروماً غذاء النفوس فى الوطنية ، لايفرق بين الاحتلال والاستقلال ، ولا يدرك مافى الاحتلال من إهدار لكرامة الشعب وحقوقه ومرافقه ، وصارت غاية التعليم محاربة الشعور الوطنى ، وإماتته فى النفوس ، وانحط التعليم فى المدارس الثانوية ، وتضاءلت مناهجه ، وفى ذلك يقول الاستاذ ادوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سابقاً سنة ١٩٠٧ ، وكان عضواً بلجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية : «كنت عضواً بلجنة امتحان القسم الأدبى من البكالوريا المصرية ، فاقتنعت بأن مستوى التعليم عندكم يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائى فى فرنسا» .

أما فى التعليم العالى فلم يبق من المدارس العليا سنة ١٩١٠ سوى أربع ، وهى : الحقوق ، والطب ، والمهندسخانة ، والمعلمين ، وانحطت برامج التعليم فيها ، واقتصرت مهمة التعليم على إعداد موظفين مطبوعين بطابع الولاء للاحتلال الأجنبى .

وعصف الاحتلال بالتعليم الحربى كما تقدم بيانه فى الفصل الأول ، وكذلك فعل بالتعليم الصناعى ، فقد كان بالقاهرة مدرسة راقية للفنون والصنائع تسمى (مدرسة العمليات الكبرى) ببولاق المنشأة فى عهد إسماعيل ، وكانت من أرقى المدارس الصناعية ، وكان المتخرجون فيها يؤدون عمل المهندس الميكانيكى والمهندس الرياضى معاً ، ولكن الاحتلال ألغى تلك المدرسة ، ثم أعيدت بشكل ضيق النطاق ، محدود البرنامج .

وتلاشت البعثات الدراسية فى جامعات أوروبا إلى وقت طويل ، ولم تتعد فى السنين الأولى للاحتلال عشر طلاب .

فى الحالة الاقتصادية

إن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية هو تخصيص مصر للزراعة ، وجعلها بلداً زراعياً فحسب ، وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن ، وإهمال الزراعات الأخرى ، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم ، ونشاطهم ، فى التسليف ، وفى المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية .

وقد نجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية فى البلاد ، وجعلها عالة على انجلترا وعلى الدول الأوروبية فى حياتها الاقتصادية ، إذ أن القطن لا ينتج ثمرته إلا إذا استوردته البلاد

الصناعية ، ما دامت البلاد محرومة من المصانع لغزله ونسجه ، فهذه السياسة تجعل مصر فى حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية ، تجر فى ذيولها تبعية سياسية للبلاد التى تستورد قطنها ، وبخاصة انجلترا ، التى كانت أكبر مستورد لهذا القطن ، ولو أن الحكومة عنيت بتنويع الزراعات ، ودعمت حياة البلاد الزراعية بحياة صناعية ، وقرنت زراعة القطن بإنشاء مصانع لغزله ونسجه ، لتوفر لها استقلالها الاقتصادى ، وهنالك تصبح بمنجاة من العبودية الاقتصادية التى تفرعت عن حاجتها الدائمة إلى بيع قطنها للخارج .

ولقد كان من نتائج سياسة الاحتلال الاقتصادى محاربته للصناعة ، إذ نشر أعوانه وصنائعه دعاية كاذبة فى البلاد وفى المدارس ، أساسها أن مصر لا تصلح لأن تكون بلدًا صناعيًّا ، وأنها بلد زراعى فحسب ، وقد اتضح بطلان هذه الدعاية وفسادها ، لأن مصر تحوى كل المؤهلات التى تجعلها بلدًا صناعيًّا وزراعيًّا معاً ، وقد أفضت هذه الدعاية وهاتيك السياسة إلى كساد الصناعات الأهلية ، وحلول المصنوعات الواردة من الخارج محلها ، ومن ثم وقفت النهضة الصناعية سنين عديدة ، وألغيت البعثات الصناعية إلى الخارج ، وأقفلت المصانع التى كانت موجودة قبل الاحتلال ، وبيعت الورش والمعامل والبواخر التى كانت ملكاً للحكومة وأغلقت الترسانة التى أسسها محمد على وإسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيعت آلاتها ومهماتها ، وصارت كل مهمات الجيش تشترى من انجلترا ، وبارت الصناعات الحربية فى البلاد .

وألغى مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥ ، وكان ما يخرج منه يكفى حاجة البلاد ، وألغيت دار سك النقود ، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان ، وبيعت أيضا مغازل القطن ومصانع النسيج ، التى كانت باقية من عهد محمد على .

وقد اعترف اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ بتدهور الصناعة الوطنية ، إذ قال : « إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً » .

وقال فى هذا التقرير : « من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التى كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ؛ يجد بوناً شاسعاً ، وفرقاً مدهشاً . فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف ، من غزالين ، ونساجين ، وحاكة ، وعقادين ، وصباغين ، وخيامين ، وصانعى أحذية ، وصاغة ، ونحاسين ، وعطارين ، وصانعى قرب وغرابيل ،

وسروج ، وأقفال ، ومفاتيح ، ومن شاكلهم ؛ كلها قلت عددًا أو درست ؛ وقام على أطلالها مقاهى ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية » .

وغزت الصناعات الكبرى الأوروبية للبلاد ، فأنشأ الأجانب المصانع برءوس أموالهم ، وكان فى إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية .

وليس يخفى أن الاحتلال قد حارب الصناعة القطنية بالذات ، فقد أسس معملان لغزل القطن ونسجه سنة ١٨٩٩ ، أحدهما بالقاهرة ، والآخر بالإسكندرية ، ففرضت الحكومة بموجب الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المصنوعات القطنية ، قدرها ثمانية فى المائة ، تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التى تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج ، فبارت صناعة غزل القطن فى مصر إلى وقت طويل ، وصارت البلاد عميلا لمصانع القطن فى لانكشير وغيرها ، وزادت تبعيتها الاقتصادية لانجلترا والخارج ، بينما كانت السياسة الحكيمة هى التى قال بها الخبير الاقتصادى الأستاذ ليوبولد جوليان أحد واضعى تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠ ، إذ قال : « إن كل أمة يكثر فيها وجود المواد الأولى الضرورية للحياة ، يكثر فيها كذلك وجود المعامل لصنع تلك المواد ، ومن أهمها القطن ، فإن كل الأمم التى تزرعه تنشئ بجواره معامل لغزله ونسجه والانتفاع به ، عدا مصر ، فإنها لاتزال فقيرة فى معاملها ، خلوًا على الأخص من هذا الصنف » .

ونتج عن اضمحلال الصناعة فى عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة ، وحرمان المصريين مصدرًا سائغًا للرزق والرخاء ، ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفى لسد حاجات الشعب ، مع ازدياد عدد السكان ، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر ، وكثرة عدد العاطلين ، وانحطاط مستوى المعيشة فى البلاد .

فى الحالة المالية

يشيد كثير من الكتاب والمؤلفين ، وفى مقدمتهم اللورد ملنر فى كتابه (انجلترا فى مصر) بالإصلاح المالى الذى تم على يد الاحتلال ، ويلزمنا أن نقول إن الاحتلال قد نظم حقا مالية الحكومة ، من ناحية ضبط الإيرادات والمصروفات ، والاجتهاد فى زيادة الدخل على الخرج ، كما أنه عنى بمنشئات الرى التى بدأت فى الواقع فى عهد محمد على واستمرت فى عهد خلفائه ، واطردت فى عهد الاحتلال ، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض ، وكلهم فى ذلك الحين

من الأجانب ، على أداء أقساط ديونهم السنوية ، فالاحتلال كان يرمى إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب ، لكى تسكت دولهم عن مناقشة انجلترا الحساب ، أو مطالبتها بالجلاء عن مصر ، لأنه لا يهم هذه الدول إلا أن تطمئن على مصالح رعاياها ، فهى شبه مؤامرة استعمارية بين انجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسيًّا واقتصاديًّا ، من أجل ذلك عنى الاحتلال بوضع نظام مالى للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام ، وكانت هذه الأقساط تستنفد نصف الميزانية ، على حساب حاجة الشعب ومرافقه ، ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية .

أما مالية الشعب ، أو حالته المالية ، فقد ساءت فى عهد الاحتلال ، إذ انتهت إلى استعباد مالى ، صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسى ، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقتنا الحاضر[٣] .

لقد سيطر الإنجليز منذ الساعة الأولى على مالية الدولة ، بتعيين مستشار مالى بريطانى صار الأمر إليه والنهى فى الشئون للحكومة والبلاد .

واستفحل النفوذ الأجنبى عامة فى حياة البلاد المالية والاقتصادية ، إذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال ، واجتمعت هذه الرعاية إلى رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة .

فنما هذا النفوذ وازدهر فى كنف هذه الرعاية الثنائية ، وصارت مصر مرتعاً خصباً للاستغلال الأجنبى الذى كبلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها المالى والاقتصادى ، وتمتع الأجانب فى عهد الاحتلال بنفوذ وسلطان لم يتمتعوا بمثلها فى مصر من قبل ، ولا فى غيرها من البلدان ، ولا غرو فالاحتلال هو ضرب من الاستعمار الأجنبى ، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال ، فانهالت عليها رءوس أموالهم ، تستثمر مواردها الطبيعية فى الزراعة والصناعة والتجارة ، أو فى التسليف على اختلاف أنواعه ، فأسست البنوك الأجنبية ، وشركات الرهون العقارية ، والشركات المالية ، والشركات الزراعية ، وشركات البناء ، وشركات النقل ، والشركات الصناعية والتجارية ، وشركات الفنادق وغيرها ، وصارت الحياة المالية والاقتصادية فى أيديهم ، وهم بطبيعة كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قد غلبوا المصريين فى ميادين المال والاقتصاد ، ولم يستخدموا فى أعمالهم سوى بنى وطنهم ، وضنوا بثمارها على سواهم ،

---

(٣) وقت نشر هذا الكتاب طبعته الأولى سنة ١٩٤٢ .

فحرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المران عليها ، وانحصرت فى أيدى الأجانب ، ولا شك أن رؤوس أموال هذه الشركات والبيوت المالية تعد دينا على مصر، وفى ذلك يقول الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه (مصر اليوم) : «تبلغ قيمة أسهم الشركات المساهمة المملوكة للأوربيين ٢١,٦٧٥,٠٠٠ جنيه ، وقيمة سنداتها ٤١,٠٦٢,٤٠٠ جنيه ومجموع ذلك ٦٢,٧٣٧,٤٠٠ جنيه تغل ربحًا سنويًّا ، مقداره ٣,٣٤٨,٤٠٠ جنيه ، وبإضافة هذا المبلغ إلى دين الحكومة العام ومقداره ٩٥,١٤٠,٧٤٠ جنيه يكون المجموع ١٥٧,٩٧٨,١٤٠ جنيها ، وهو مجموع دين مصر ، ومعظمه للأوروبيين[٤] » ، وقال فى موضع آخر: «إن هذا الدين سيظل فى ازدياد لاستثمار موارد البلاد ، لأنه ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونه فى شراء سندات الشركات ، وهذا الدين سيزيد تبعية مصر للدول الأجنبية » .

وزاد عدد هذه الشركات والبنوك زيادة مطردة ، على مدى السنين ؛ وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الملأ الأوربى عزم انجلترا على البقاء فى وادى النيل ، فكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث السياسية تصرفات وأحداث تدل على رسوخ قدم الاحتلال فى مصر ، كمشاركة انجلترا لمصر فى استرجاع السودان ، واتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وإبرام الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ، فإن الرأى العام الأوربى اتخذ من هذين الحادثين دلائل على عزم انجلترا على تثبيت سلطانها فى مصر ، وتبدو هذه الحقيقة من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الشركات وتطور عددها ؛ فإنه يؤخذ من بيان لمصلحة الإحصاء المصرية نشرته سنة ١٩١٣ أن الشركات التى تأسست من سنة ١٨٨٣ إلى ماقبل الاتفاق الإنجليزى الفرنسى سنة ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة ، وبلغ رأس مالها قبيل الاتفاق أربعين مليون جنيه ، هذا عدا الشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها الإحصاء المذكور ، والبيوت التجارية والمالية التى أنشأها الأفراد من الأجانب .

ويؤخذ أيضاً من هذا الإحصاء أن اتفاق سنة ١٩٠٤ ، كان فاتحة عهد جديد ، يختلف عن العهد الذى سبقه بتضاعف ورود الأموال الأوربية إلى البلاد ، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها ، فقد بلغ عدد الشركات التى تأسست بعد سنة ١٩٠٤ مائة شركة ، هذا فضلا عن أن كثيرًا من الشركات القديمة زادت من رأس مالها ، وبلغ مجموع رأس مال الشركات المساهمة القائمة

---

(٤) مصر اليوم للكونت كريساتى ص ١٥٢ طبع سنة ١٩١٢ .

بمصر سنة ١٩١٣ ، ١١١,٢٣٢,٢٥٧ جنيهاً ، كما قدرته إدارة الإحصاء فى بيانها المذكور.

وغنى عن البيان أن تلك الشركات إنما قامت برءوس أموال أجنبية ، ولو أحصيت رءوس الأموال التى للأجانب أفراداً وآحاداً ، أو للشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها ذلك الإحصاء ، لما قلت عن الخمسين مليون جنيه ، فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مجموع رءوس أموال الشركات المساهمة ، وأضفنا إليهما ديون الحكومة ، لزاد المجموع عن مائتين وخمسين مليون جنيه ، وقد قدر المسيو سانت كلير ديفيل سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية بالقاهرة أموال أوروبا فى مصر بما يؤيد هذا الإحصاء إذ ذكر فى مقالة له سنة ١٩١٣ أن مصر مدينة لأوروبا فى ستة مليارات من الفرنكات ، أى بمائتين وأربعين مليون جنيه تقريباً .

فهذه الملايين من الأموال الأجنبية قد جعلت كيان مصر الاقتصادى أجنبيًّا يستمد وجوده من الخارج ، فأصبحت الأمة عالة على أموال أوروبا ، أسيرة لها فى حياتها الاقتصادية ، وصار مثلها مثل الرجل ذى الأملاك الواسعة المثقلة بالديون ، لا يتحرك حركة ولا يعمل عملا ، إلا بمساعدة دائنيه وأمرهم واستشارتهم ، ولعلك تذكر ما صارت إليه البلاد ، عندما نكبت بأزمة سنة ١٩٠٧ ، كيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمة بمالها أو مجهوداتها ، ولو كانت البلاد غنية غنى قوميًّا لاستعانت على مقاومة تلك الأزمة بما لديها من الأموال المدخرة ، فإن الأمم الغنية تضع فى بنوكها وخزائنها عشرات الملايين من الجنيهات . تستثمرها من جهة ، وتلجأ إليها من جهة أخرى عند الحاجة .

ولكن مصر كانت ولا تزال محرومة من تلك الأموال ، ولذلك لم تستطع مقاومة أزمة سنة ١٩٠٧ إلا بعد أن أمدتها أوروبا بعدة ملايين من الجنيهات عالجت بها ما أصابها من الضيق ، ولعمرى أن أوروبا لم ترسل أموالها إلى وادى النيل عبثاً ، أو لتزيد من ثروته ، بل نالت فى البلاد مقابل ذلك حقوقاً ومرافق تزداد كل سنة ، فقد قدر الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه سالف الذكر (مصر اليوم) ثروة مصر العقارية كلها بمبلغ ٦٦٦,٤٦٤,٠٠٦ جنيهات ، ومهما يكن هذا الإحصاء تقريبيًّا أو محلاًّ للمناقشة والزيادة والنقصان ، ففيه بيان عام لقيمة تلك الثروة ، فإذا كانت أموال الأجانب بمصر قد قدرت سنة ١٩١٢ بمائتين وخمسين مليوناً ، وثروة أشباه الأجانب تزيد عن الخمسين مليون جنيه ، كما يقدرها بعضهم ، فكأن البلاد صارت مثقلة بما يقرب من نصف قيمة ثروتها العقارية ديوناً أو حقوقاً أو أملاكاً لغير أهلها ، والثروة العقارية فى مصر هى الكل فى الكل لأن بلادنا بكل أسف تكاد تكون محرومة من الثروة الصناعية والثروة النقدية ، وقد

قدر المسيو سانت كلير ديفيل فى رسالته إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسيل سنة ١٩١٠ أن للأجانب ثلاثة أخماس أراضى مصر ملكاً أو رهناً .

تغلغل الأجانب إذن على عهد الاحتلال فى صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد ، بحيث لم تنج أرض من أعباء الرهون والديون الأجنبية ، وصار الماليون الأجانب أفراداً أو جماعات هم أصحاب السيطرة على حياة الأهلين الاقتصادية ، وزادت ديون الأهلين وتضاعفت تقريباً من سنة ١٨٨١ إلى ١٨٩١ ، وفى ذلك تقول لجنة الميزانية فى مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ : « إن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال ، وهذا يزيد على توالى الأيام ، وتداول الأعوام ، وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون الخصوصية المسجلة فى سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه ، ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه ، وبلغ قدر الأطيان المرهونة نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وكسور ، والعقارات نحو التسعة آلاف ومائة ، وهذا خلاف الديون غير المسجلة ، أعنى أنها تضاعفت تقريباً فى عشرة أعوام ، ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض إلا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين ، وتصبح الأراضى المصرية ومعظمها مرهون ، ويصبح الأهالى أجراء ، يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون » .

وهكذا اجتمع إلى جانب الاستعباد السياسى الاستعباد الاقتصادى والمالى ، وهو أشد وطأة وأخطر آثاراً من الأول ، وبينما كانت البلاد فى حاجة إلى وقايتها من تغلغل النفوذ الاقتصادى الأجنبى ، لكى تحفظ مواردها المالية من الضياع ، وجد هذا النفوذ على العكس كل مساعدة ورعاية ، بحيث لم توجد دولة فى الشرق تغلغل النفوذ فى حياتها المالية والاقتصادية ، مثلما تغلغل فى مصر ، ويرجع السبب الأول فى ذلك إلى الاحتلال وسياسته الاقتصادية .

فى الحالة الاجتماعية

أهمل الاحتلال الإصلاح الاجتماعى إطلاقاً ، ولم ينفق من الإيرادات العامة شيئاً على هذا الإصلاح ، فتدهورت حالة الأمة الاجتماعية تدهوراً بالغاً ، ولا نزاع فى أنه هو المسئول عن عدم توجيه سياسة الحكومة نحو هذا الهدف ، لأنها كانت خاضعة لسلطانه المطلق ، فهو المسئول من الوجهة الاجتماعية عن سوء حالة طبقات الشعب .

فالطبقة الخاصة من الأغنياء والكبراء والمثقفين ، قد اتجهت فى مجموعها وجهة الولاء

للاحتلال ، والحياة النفعية ، فخلت الحياة الاجتماعية من المفاخر والعظائم ، لأن الولاء للحكم الأجنبى يتولد عنه صغار فى النفوس ، يتنافر مع كل عظيم ونبيل ، واجتمع إلى ذلك الإسراف فى الترف والبذخ ، والرغبة فى الظهور الكاذب ، واقتباس مفاسد المدنية الغربية دون محاسنها . فصارت هذه الطبقة (فى مجموعها) عنوان الانحلال فى الوطنية والأخلاق ، وأداة للاستغلال الأجنبى فى البلاد ، وتقطعت الروابط بين الطبقات ، لانصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية ، دون الحياة القومية .

أما الطبقة المتوسطة فى اليسار والعلم ، فهذه انصرفت أيضاً إلى الحياة النفعية ، تبتغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة ، ومحاكاتها فى مظاهر الأبهة والبذخ ، فلم يعد على البلاد من جهودها أيه فائدة .

والطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال ، وهم أغلبية الشعب ، قد ساءت حالتهم فى عهد الاحتلال ، فالاحتلال هو المسئول عن انتشار الجهل والأمية بينهم طوال أربعين سنة ونيف ، فهو بسياسته التعليمية قد حال دون تعليمهم وتهذيبهم وتثقيفهم ، فحرموا نور العلم والتربية الأخلاقية والدينية ، وساءت حالتهم المادية والمعنوية ، وفقدوا مع الزمن أخلاق الصدق والوفاء ، وحب الغير والبر والإحسان ، وأهمل الاحتلال حالتهم المادية والصحية والمعنوية ، وانتشرت فيهم الأمراض .

واجتمعت إلى ذلك رعاية الحكومة للآفات الاجتماعية التى جاءت من أوروبا ، ورعاها الاحتلال وحماها ، فعمت طبقات الشعب على السواء ، كبيرها ومتوسطها وصغيرها ، وأولى هذه الآفات الربا ، فقد انتشر انتشارًا ذريعًا ، وساعد على ذيوعه مافطر عليه معظم الطبقات من قصر النظر ، وعدم تقدير العواقب ، وحب الظهور والإسراف ، ووجد المرابون من هذا الضعف ، ومن النظم والقوانين ، ورعاية المحاكم المختلطة ، ما جعلهم يتغلغلون فى مختلف الأوساط ، فى العواصم والبنادر ، والقرى القريبة والبعيدة ، فكبلوا الأهلين بالديون ، مما أفضى إلى ضياع ثروات الكثيرين منهم ، وانتشار الفقر والبؤس فى الطبقات الكبيرة ، ثم المتوسطة والصغيرة .

وانتشرت الخمور الفتاكة بين سكان المدن ، ثم سكان الريف ، وصارت محلات المسكرات تفتح علناً فى القرى بين الفلاحين ، وفى الأحياء الآهلة بالعمال فى المدن برعاية الحكومة وحمايتها ، وفى كنف الامتيازات الأجنبية ، ففتكت بهم فتكاً ذريعاً وأفسدت عليهم صحتهم ودينهم

وأخلاقهم ، ونقصت مقدرتهم على العمل والإنتاج ، وساعدت على ازدياد حوادث الإجرام والإخلال بالأمن العام .

فبينما الحكومات الأوروبية ، والأمريكية التى لاتحرم الخمور ، تحاربها وتمنع انتشارها ، وبخاصة بين الفلاحين والعمال ، وتعقد المؤتمرات الدولية ، وتنشئ اللجان والنظم لمكافحتها ، والحد من أضرارها ، كانت هذه الآفة تلقى من الحكومة الرعاية والتنشيط ، وصار تجار الخمور فى المدن والأرياف ذرائع للتسليف بالربا الفاحش ، واستلاب أموال الأهلين ، وإفساد أخلاقهم .

وانتشرت أيضا آفة الميسر ، إلى جانب آفة الخمر ، فساءت حالة الشعب الاجتماعية تبعاً لذلك .

لم تتقدم إذن حالة الشعب الاجتماعية فى عهد الاحتلال ، بل ساءت وصارت وبالا ، وزادته هذه الآفات بؤساً وانحلالا ، وفى ذلك يقول الأمير (السلطان) حسين كامل فى حديث له نشرته جريدة (ذى اجبيشيان استاندرد) عدد ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، يصف بؤس الفلاح : « إن الفلاح يقضى حياته مثقلا بالدين ، لايزيد إيراده على الضرائب المفروضة عليه وفوائد الديون المطلوبة منه ، وهو لكى يسد حاجات زراعته فى مواعيدها مضطر دائماً إلى الإستدانة بالربا الفاحش ، فلهذا العسر من جهة ، ولخلوه من المال من جهة أخرى ، ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة ، قد بقى الفلاح غريقاً فى بحار الضنك ، لا يعرف لنفسه مخلصاً منها » .

وصفوة القول أن السنوات الأولى للاحتلال تؤلف فى تاريخ مصر القومى فترة انحلال وطنى عام : انحلال فى الوطنية ، انحلال فى الأخلاق ، انحلال فى حالة الشعب الاقتصادية والاجتماعية ، وقد بقى هذا الانحلال مخيما على البلاد نيفاً وعشر سنوات ، إلى أن جاءت فترة البعث الوطنى ، وهو ما أفردنا له كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) .

* * *

الفصل الثالث عشر

وثائق تاريخية

القانون النظامى
أول مايو سنة ١٨٨٣ الملغى لمجلس النواب
والمنشئ لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية
ومجالس المديريات (انظر ص ٤٧)

نحن خديو مصر ، أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

المادة ١ – يشكل :

أولا : مجالس مديريات فى كل مديرية مجلس .

ثانياً : مجلس شورى القوانين .

ثالثاً : جمعية عمومية .

رابعاً : مجلس شورى الحكومة .

الباب الثانى
فى مجالس المديريات

المادة ٢ – لمجلس المديرية أن يقرر رسوماً فوق العادة لصرفها فى منافع عمومية تتعلق بالمديرية إنما لاتكون قرارات مجلس المديرية فى هذا الشأن قطعية إلا بعد تصديق الحكومة عليها .

المادة ٣ – يجب استمزاج رأى مجلس المديرية فى المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهى :

أولاً : إجراء تغييرات فى زمام المديرية أو زمام البلاد .

ثانياً : اتجاه طرق المواصلات براً أو بحراً والأعمال المتعلقة بالرى .

ثالثاً : إحداث أو تغيير أو إبطال الموالد والأسواق فى المديرية .

رابعاً : الأمور التى تقضى القوانين أو الأوامر أو اللوائح باستمزاج رأيه فيها .

خامساً : المسائل التى تستشيره فيها جهات الإدارة .

المادة ٤ – يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتى :

أولاً : فى عمليات الطرق والملاحة والرى ، وفى كل أمر ذى منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه .

ثانياً : فى مشترى أو بيع أو إبدال أو إنشاء أو ترميم المبانى والأماكن المخصصة للمديرية أو للمجالس أو للسجون أو لمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفى تغيير استعمال تلك المبانى أو الأماكن .

المادة ٥ – لمجلس المديرية أن يبدى رغباته من بادئ نفسه فى المسائل التى تتعلق بتقدم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف المياه ونحو ذلك .

المادة ٦ – لايجوز التئام مجلس المديرية إلا عند مايطلب المدير انعقاده بمقتضى أمر منا يتعين فيه ميعاد الاجتماع ومدته .

ويجب انعقاد مجالس المديريات مرة فى كل سنة بالأقل ، وفى اليوم المحدد لاجتماع مجلس المديرية يتلو المدير عليه أمر الانعقاد ، ويحلف أعضاء المجالس المذكورة المستجدون أمام المدير يمين الصداقة لنا والطاعة للقوانين .

وينوب عنا المدير فى افتتاح المجلس .

والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأى معدود فى مداولاته وعلى باشمهندس المديرية الحضور فى جلسات المجلس ويكون له رأى معدود .

المادة ٧ – لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه إلا إذا كان حاضرا فيه أكثر من نصف أعضائه .

المادة ٨ – الأعمال أو المداولات التى تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بأمور ليست داخلة ضمن حدوده القانونية تكون لاغية ولا يعمل بها ، وإبطال كل عمل أو مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة الخصوصية المنوه عنها فى المادة الثانية والخمسين من أمرنا هذا .

المادة ٩ – مداولات مجلس المديرية خارجاً عن اجتماعه القانونى تكون باطلة بطبيعتها ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه فى الحال ، ويجوز لأعضاء مجالس المديريات أن يناقضوا فيما أجراه المدير أمام ناظر الداخلية .

المادة ١٠ – مجلس المديرية ممنوع من مخابرة غيره من مجالس المديريات ومن تحرير أو نشر محاضر أو منشورات .

المادة ١١ – لايجوز فض مجلس المديرية إلا بأمر منا يصدر بناء على عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع فى انتخابات جديدة فى خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ فض المجلس .

المادة ١٢ – ينتخب الأعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتى ذكره فى الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديريات .

الباب الثالث

فى تشكيل مجالس المديريات

المادة ١٣ – يكون عدد أعضاء مجالس المديريات بالكيفية الآتية :

٨ لمديرية الغربية – ٦ لمديرية المنوفية – ٦ لمديرية الدقهلية – ٦ لمديرية الشرقية – ٥ لمديرية البحيرة – ٤ لمديرية الجيزة – ٤ لمديرية القليوبية – ٤ لمديرية بنى سويف – ٣ لمديرية الفيوم ٤ لمديرية المنيا – ٧ لمديرية أسيوط – ٥ لمديرية جرجا – ٤ لمديرية قنا – ٤ لمديرية إسنا (أسوان) .

ويكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بالكيفية والشروط المقررة لذلك فى قانون الانتخاب(١) الصادر فى هذا اليوم .

المادة ١٤ – لايجوز انتخاب أحد لعضوية مجلس المديرية مالم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة وله معرفة بالقراءة والكتابة وجارياً دفع مال مقرر على عقارات أو أطيان فى نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنويًّا وذلك منذ سنتين بالأقل ويكون اسمه مندرجاً فى دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بالأقل .

المادة ١٥ – لايجوز انتخاب موظفى الحكومة الملكيين أو العسكريين الذين تحت السلاح لعضوية مجالس المديريات .

المادة ١٦ – لايجوز انتخاب شخص واحد عضوًا فى أكثر من مجلس من مجالس المديريات .

المادة ١٧ – تعيين أعضاء مجالس المديريات هو لمدة ست سنوات ويصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ، ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالقرعة .

---

(١) هو القانون المنشور ص ٢٠٦ .

الباب الرابع
فى مجلس شورى القوانين

المادة ١٨ – لايجوز إصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارة عمومية مالم يتقدم ابتداء إلى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه ، وإن لم تعول الحكومة على رأيه فعليها أن تعلنه بالأسباب التى أوجبت ذلك إنما لا يترتب على إعلانه بهذه الأسباب جواز مناقشته فيها .

المادة ١٩ – يسوغ لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية بالإدارة العمومية .

المادة ٢٠ – يجوز لكل مصرى أن يقدم لنا عريضة ، فالعرائض التى تبعث إلى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها أو بقبولها .

والعرائض التى تقبل تحال على ناظر الديوان المختصة به لإجراء مايلزم عنها وإشعار المجلس بما يتم فى شأنها .

المادة ٢١ – كل عريضة تختص بحقوق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص المحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الإدارة المختصة بها .

المادة ٢٢ – ترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية إلى مجلس شورى القوانين فى أول شهر ديسمبر من كل سنة وللمجلس المذكور أن يبدى آراءه ورغباته فى كل من أقسام الميزانية وتبعث هذه الآراء والرغبات إلى ناظر المالية الذى يجب عليه فى حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية لذلك إنما لا يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها .

المادة ٢٣ – لايجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذاكر أو يبدى رغبة ما فى ويركو الآستانة والدين العمومى وبالجملة فيما التزمت به الحكومة بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية .

المادة ٢٤ – تعتمد الميزانية فى جميع الأحوال بمقتضى أمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر من كل سنة .

المادة ٢٥ – يرسل فى كل سنة حساب عموم الإدارة المالية عن السنة الماضية التى قفلت حساباتها إلى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه أو ملحوظاته فيه ، ويكون إرساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل .

المادة ٢٦ – يلتئم مجلس شورى القوانين فى أول فبراير وفى أول إبريل وفى أول يونيه وفى أول أغسطس وفى أول أكتوبر وفى أول ديسمبر من كل سنة ويكون التئامه للمرة الأولى بمقتضى أمر يصدر منا ، وإذا دعت الحال اجتماعه فى غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بأمر يصدر منا وتفض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه .

ويكون انحلال مجلس شورى القوانين بأمر يصدر منا ، وفى هذه الحالة تنتخب مجالس المديريات الأعضاء المندوبين المستجدين فى الثلاثة الشهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون انتخابهم طبقاً لما هو منصوص فى المادة الثانية والثلاثين أما الأعضاء الدائمون فيبقون فى وظائفهم فى المجلس المستجد طبقاً للمادة الحادية والثلاثين .

المادة ٢٧ – للنظار الحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك فى مداولاته ويكون لهم فيها رأى شورى ، ولهم أيضاً فى بعض المسائل أن يستصحبوا كبار الموظفين فى نظاراتهم أو أن يستنيبوهم عنهم فيها .

المادة ٢٨ – على النظار أن يقدموا لمجلس شورى القوانين جميع الإيضاحات التى يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده .

المادة ٢٩ – لايجوز لأحد الحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين ماعدا النظار والذين يستصحبونهم أو يستنيبوهم عنهم .

الباب الخامس

فى تشكيل مجلس شورى القوانين

المادة ٣٠ – يؤلف مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان .

ويكون أعضاء هذا المجلس على نوعين : أعضاء دائمين وأعضاء مندوبين فالدائمون يكونون أربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين واثنا عشر عضواً والمندوبون ستة عشر ومنهم أحد الوكيلين .

المادة ٣١ – تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر منا ، أما تعيين الوكيلين والأعضاء الدائمين فيكون بأمر منا بناء على عرض مجلس النظار ، وتربط رواتب للرئيس وللوكيلين وللأعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم من وظائف إلا بأمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأى ثلثى أعضائه بالأقل .

وإذا دعى واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين إلى منصب النظارة فيعين البدل من النظار المنفصلين وقتها .

المادة ٣٢ – تكون مدة توظف الأعضاء المندوبين ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال .

وتخصيص الستة عشر عضوًا المندوبين يكون على الوجه الآتى :

واحد عن القاهرة وواحد عن مدن الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبور سعيد والإسماعيلية والعريش ، وواحد عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية نفسها .

ويكون انتخاب الأعضاء المندوبين بالكيفية والشروط المقررة فى قانون الانتخاب الصادر فى هذا اليوم ، ومن ينفصل منهم عن عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة فى منتهى الثلاث سنوات ينفصل أيضًا عن مجلس شورى القوانين وينتخب مجلس المديرية أحد أعضائه بدلا عنه .

وأحد وكيلى مجلس شورى القوانين المعينين بأمر منا يكون من الأعضاء المندوبين .

المادة ٣٣ – يعين رئيس مجلس شورى القوانين العمال اللازمين لتأدية الأشغال .

الباب السادس

فى الجمعية العمومية

المادة ٣٤ – لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطر المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها عليه .

المادة ٣٥ – تستشار الجمعية العمومية عما يأتى :

أولا : عن كل سلفة عمومية .

ثانياً : عن إنشاء أو إبطال أى ترعة وأى خط من خطوط السكة الحديدية مارًّا أيهما فى جملة مديريات .

ثالثاً : عن فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعدم التعويل على ما أبدته من الآراء ، ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الأسباب لها جواز المناقشة فيها .

المادة ٣٦ – للجمعية العمومية أن تبدى رأيها فى المسائل والمشروعات التى تبعثها إليها الحكومة للبحث فيها .

ولها أيضاً أن تبدى آراءها ورغباتها من بادئ نفسها فى سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية ، وعلى الحكومة إذا لم تعول على هذه الآراء أو الرغبات أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعدم التعويل عليها ، إنما لا يترتب على الإخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها .

المادة ٣٧ – كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجاً عن الحدود المقررة فى أمرنا هذا يكون باطلا وغير معمول به .

المادة ٣٨ – لا يجوز لأحد الحضور فى جلسات الجمعية العمومية مالم يكن من أعضائها .

المادة ٣٩ – تعقد الجمعية العمومية مرة بالأقل كل سنتين بأمر يصدر منا ولنا فضها وتعيين ميعاد انعقادها التالى ولنا أيضًا حلها .

وفى حالة انحلالها يكون إجراء الانتخابات الجديدة فى مسافة ستة أشهر .

الباب السابع
فى تشكيل الجمعية العمومية

المادة ٤٠ – تشكل الجمعية العمومية :

أولا : من النظار .

ثانياً : من رئيس ووكيلى وأعضاء مجلس شورى القوانين .

ثالثاً : من الأعيان المندوبين .

المادة ٤١ – يكون عدد الأعيان المندوبين ستة وأربعين على الوجه الآتى :

٤ من المحروسة – ٣ من إسكندرية – ١ من دمياط – ١ من رشيد – ١ – من السويس وبور سعيد – ١ من العريش والإسماعيلية – ٤ من مديرية الغربية منهم واحد لبندر طنطا – ٣ من مديرية المنوفية – ٣ من مديرية الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة – ٣ من مديرية الشرقية – ٣ من مديرية البحيرة – ٢ من مديرية القليوبية – ٢ من مديرية الجيزة – ٢ من مديرية بنى سويف – ٢ من مديرية الفيوم – ٣ من مديرية أسيوط منهم واحد لبندر أسيوط – ٢ من مديرية جرجا – ٢ من مديرية إسنا – ٢ من مديرية قنا .

المادة ٤٢ – مدة توظف الأعيان المندوبين هى ست سنوات وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال .

ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المقررة فى قانون الانتخاب الصادر فى هذا اليوم .

ولا يجوز انتخاب أحد لأن يكون من الأعيان المندوبين ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة فأكثر عارفاً للقراءة والكتابة مؤدياً منذ خمس سنوات بالأقل فى المدينة أو المديرية النائب عنها ويركو أو مالا مقرراً على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنوياً مندرجاً اسمه منذ خمس سنوات بالأقل فى دفتر الانتخاب .

المادة ٤٣ – رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية .

المادة ٤٤ – محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير تحريرها تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى القوانين .

المادة ٤٥ – على الأعيان المندوبين أن يحلفوا فى أول جلسة تعقد وقبل مباشرتهم وظائفهم يمين الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطر .

الباب الثامن
فى مجلس شورى الحكومة

المادة ٤٦ – تتبين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه فى أمر يصدر منا فيما بعد .

الباب التاسع
أحكام وقتية

المادة ٤٧ – تنفذ أحكام المواد الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين من أمرنا هذا من أول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين .

الباب العاشر
أحكام عمومية

المادة ٤٨ – لايجوز لمجالس المديريات ولا لمجلس شورى القوانين ولا للجمعية العمومية أن تتداول فى أمر إلا إذا كان حاضراً فى كل مجلس منها ثلثا أعضائه بالأقل غير محسوب من ضمنهم

الأعضاء الغائبون بإجازة قانونية وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فيما عدا الأحوال المقرر فيها وجوب اتحاد آراء ثلثي الأعضاء ، وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مرجح ، ولا يجوز لأحد من الأعضاء أن يستنيب عنه غيره فى إبداء رأيه .

المادة ٤٩ – إذا خلا محل أحد الأعضاء فى أحد مجالس المديريات أو فى مجلس شورى القوانين أو فى الجمعية العمومية يشرع فى انتخاب بدل له فى خلال شهر واحد لا أكثر ولا تستمر مدة توظف العضو الجديد إلا لحين تجديد الانتخابات العمومية .

المادة ٥٠ – مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يحرر كل منهما لائحته الداخلية وأما لائحة مجالس المديريات الداخلية فتقرر بأمر يصدر منا فيما بعد .

المادة ٥١ – لايسرى قانون أو أمر منا (ديكريتو) ما لم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والناظر الذى يختص بنظارته ذلك القانون أو الأمر .

المادة ٥٢ – كل خلاف يحدث فى تأويل معنى أحد أحكام أمرنا هذا يناط فصله قطعياً بلجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون أحدهما ناظر الحقانية وله الرئاسة ، ومن اثنين من أعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من أعضاء محكمة استئناف القاهرة .

المادة ٥٣ – كل ماكان مخالفاً لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات يكون لاغياً وغير معمول به .

المادة ٥٤ – على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه فى المدن وفى بنادر وبلاد الوجهين القبلى والبحرى .

* * *

قانون الانتخاب الموافق للقانون النظامى

(أول مايو سنة ١٨٨٣)

نحن خديو مصر ، بناء على القانون النظامى المصرى الصادر فى هذا اليوم ، أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب وفى انتخاب المندوبين للانتخاب

المادة ١ – لكل مصرى من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة حق الانتخاب بشرط أن لايكون فى حال من الأحوال المانعة من حق الانتخاب المبينة فى المادة السادسة .

أما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب .

المادة ٢ – على كل منتخب (بكسر الخاء) أن يعطى رأيه بنفسه فى دائرة الانتخاب الكائن فيها موطنه السياسى ، والموطن السياسى لكل منتخب (بكسر الخاء) هو محل توطنه الذى يجرى فيه مباشرة حقوقه المدنية ويجوز له نقل موطنه السياسى لدائرة انتخاب أخرى بشرط أن يعلن بذلك كلاً من الجهة الموجود بها موطنه السياسى الحالى ومدير الجهة التى يرغب نقله إليها .

المادة ٣ – المنتخبون (بكسر الخاء) المعينون فى وظائف ميرية لهم أن يعطو آراءهم فى دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها .

المادة ٤ – لايجوز لأحد من المنتخبين (بكسر الخاء) أن يعطى رأيه فى الانتخاب أكثر من مرة .

المادة ٥ – فى الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ صدور أمرنا هذا يحرر دفتر الانتخاب على نسختين بمعرفة مشايخ كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء .

أما فى كل ثمن من أثمان القاهرة وكل قسم من أقسام ثغر الإسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والإسماعيلية والعريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنة تؤلف فى القاهرة والإسكندرية من مأمور الثمن أو مأمور القسم بصفة رئيس ، ومن شيخ الثمن أو

شيخ القسم ومن مشايخ الحوارى ، وتؤلف فى كل مدينة من المدن الأخرى من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيساً للجنة ومن أربعة من أعيان المدينة ذوى الأملاك يختارهم أيضاً .

ويشتمل دفتر الانتخاب على جميع المنتخبين (بكسر الخاء) المتوطنين أو الساكنين فى وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحرر عنها ذلك الدفتر .

المادة ٦ – لا تدرج أسماء الآتى بيانهم فى دفاتر الانتخاب :

أولا : المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم السياسية أو بالإقامة فى جهة معينة ، والمحكوم عليهم أيضاً لارتكاب سرقة أو احتيال أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب .

ثانياً : المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى أحكام قضائية لتقصيرهم فى أداء واجبات وظائهم أو لاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة أو لتعديهم على أحد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية .

ثالثاً : المحكوم عليهم بالإفلاس والمحجور عليهم .

المادة ٧ – يعلق دفتر الانتخاب فى كل بندر وفى كل بلد وفى مركز المديرية .

أما فى مدينتى القاهرة والإسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب فى مكتب كل ثمن أو قسم وفى ديوان الضبطية ، ويعلق فى مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس والإسماعيلية والعريش فى ديوان المحافظة ، ويكون تعليق الدفتر المذكور فى كل سنة من أول يناير إلى غايته .

المادة ٨ – إذا تراءى لأى مصرى أنه أهمل درج اسمه فى دفتر الانتخاب فله أن يطلب درجه ، كما أنه لكل منتخب (بكسر الخاء) مدرج اسمه فى دفتر الانتخاب أن يطلب درج اسم كل مصرى لم يدرج اسمه غدراً أو رفع اسم كل شخص درج اسمه بدون حق .

وتقدم هذه الطلبات فى كل سنة من أول فبراير لغاية ١٥ منه فى المديريات إلى مدير الجهة ، وفى مدينتى القاهرة والإسكندرية إلى مأمور الضبطية ، وفى باقى المدن المبينة فى المادة الخامسة إلى المحافظ .

ويجعل فى كل مديرية دفتر لقيد الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها ويعطى بها وصولات لأربابها .

وكل منتخب (بكسر الخاء) صارت المعارضة فى درج اسمه فى دفتر الانتخاب يصير إعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنوه عنها فى المادة الآتية بدون مصاريف وله أن يبدى ملحوظاته فى ذلك .

المادة ٩ – تحال الطلبات المذكورة على لجنة تؤلف فى المديريات ، من المدير بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية ينتخبان بالقرعة السرية ، وفى مدينتى القاهرة والإسكندرية من مأمور الضبطية بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية فى كل منهما ، وفى المدن المبينة فى المادة الخامسة من المحافظ بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان المدينة ذوى الأملاك يختاران من ضمن المنتخبين (بكسر الخاء) المندرجة أسماؤهم فى دفتر الإنتخاب .

وتحكم كل لجنة فى الطلبات التى تعرض عليها من ١٥ فبراير إلى ١٥ مارس من كل سنة .

والقرارات التى تصدرها اللجان المذكورة بأغلبية الآراء تعلم لأربابها كتابة فى محلات إقامتهم بدون مصاريف بمعرفة جهات الإدارة فى الثلاثة الأيام التالية لصدورها .

وإذا لم تحكم إحدى اللجان فى أحد الطلبات المحالة عليها أو أبت ذلك فيعتبر هذا رفضاً للطلب المذكور .

ويجوز لأرباب الطلبات أن يستأنفوا قرارات اللجان أمام محكمة الاستئناف المقيمين فى دائرة اختصاصها فى الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلانهم بها .

أما فى حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إبائها الحكم فى الطلب فيضاف على هذا الميعاد ثلاثة أيام ويسرى من تاريخ ١٥ مارس .

ويسرى مفعول قرارات اللجان لحين ماتصدر محكمة الاستئناف حكمها بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومى عن الحضرة الخديوية .

المادة ١٠ – يبعث بصورة من دفاتر الانتخاب مختوماً عليها من الذين حرروها سواء كانوا مشايخ أو لجان وبالمحضر المثبت استيفاء إجراءات النشر فى اليوم نفسه إلى مدير الجهة عن المديريات أو إلى مأمور الضبطية عن مدينتى القاهرة والإسكندرية أو إلى المحافظ عن باقى المدن المبينة فى المادة الخامسة للتوقيع عليها عنهم ، وتكون تلك الدفاتر مستديمة ولا يجوز إجراء تبديل فيها إلا فى وقت تعديلها السنوى المنوه عنه فى المواد السالفة ، وعلى المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقاً لقرارات اللجنة أو لأحكام محكمة الاستئناف والتوقيع على تلك التصحيحات .

وصورة أخرى من تلك الدفاتر تحفظ بطرف المشايخ أو اللجان بعد أن يصححوها حسب التصحيحات التى يعلنهم بها المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ .

المادة ١١ – عند تعديل الدفاتر فى كل سنة يضاف عليها بمعرفة المشايخ أو اللجان أسماء

المصريين الذين يتحقق لهم أنهم حازوا الصفات المطلوبة قانوناً ويحذف منها ، أولا أسماء من توفوا ، ثانياً أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة .

المادة ١٢ – لايجوز لأحد الاشتراك فى الانتخاب مالم يكن اسمه مندرجاً فى دفتر الانتخاب .

المادة ١٣ – ينتخب (بفتح الخاء) من كل ثمن من أثمان القاهرة ومن كل قسم من أقسام الإسكندرية ومن كل مدينة من المدن المبينة فى المادة الخامسة ومن كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى مندوب للانتخاب ووظائفه هى المقررة فى المواد الآتية :

المادة ١٤ – يكون انتخاب المندوبين فى اليوم والساعة والمحل المعينة فى أمر اجتماع المنتخبين (بالكسر) بدون التفات لعدد الآراء التى أعطيت ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية .

ويناط أمر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من خمسة منتخبين (بالكسر) ذوى معرفة بالقراءة والكتابة يختارهم المنتخبون (بالكسر) الحاضرون وأعضاء هذه اللجنة ينتخبون أحدهم رئيساً لهم .

وتتعين شروط الانتخاب وكيفية إجرائها بمنشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع فى الانتخابات ، إنما ينبغى فى ذلك اتباع ما نص فى الباب الآتى :

ويجوز دائماً لناظر الداخلية أن يعين فى اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأى معدود ويتخذ الناظر المشار إليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

المادة ١٥ – على المديرين مأمورى الضبطيات والمحافظين أن يتحروا صحة إجراء انتخاب المندوبين فى دوائرهم وإذا تراءى لهم لزوم إعادة الانتخاب فعليهم أن يأمروا بذلك حالاً مع ذكر الأسباب التى انبنى عليها إلغاء الانتخاب الأول .

المادة ١٦ – عند صدور الأمر أو المنشور المنصوص عنه فى المادة الآتية يجب على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يعطوا إلى كل واحد من المندوبين للانتخاب تذكرة اعتماد موضحاً فيها اسم ومحل إقامة كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب أعضاء مجالس المديريات وبمقتضى هذه التذكرة التى تقوم مقام استدعائه للحضور يحق له الدخول إلى المحل الذى سيتم فيه انتخاب أعضاء مجالس المديريات .

الباب الثانى
فى انتخاب أعضاء مجالس المديريات

المادة ١٧ – يكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بمعرفة المنتخبين (بالكسر) المندوبين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض إلى مراكز المديريات قبل الانتخاب بثمانية أيام بالأقل .

ويكون اجتماعهم لإجراء الانتخابات العمومية بمقتضى أمر منا ، وللانتخابات التكميلية بمقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدى أعضاء مجالس المديريات وظائفهم بلا مقابل .

المادة ١٨ – لا يجوز للمنتخبين (بالكسر) المندوبين بالاشتغال بأمور خلاف انتخاب أعضاء مجالس المديريات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ، ولا يجوز لخلافهم الحضور فى جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح .

المادة ١٩ – تناط إدارة الانتخاب فى كل مديرية بلجنة انتخاب تؤلف بحضور المدير من خمسة أعضاء : ثلاثة منهم ينتخبون من ضمن المندوبين وبمعرفتهم ويكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة بتلك المديرية فى دائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية ويتخذ الناظر المشار إليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب .

المادة ٢٠ – يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة فى اليوم والساعة والمحل المعينة للانتخاب مهما كان عدد المندوبين الحاضرين .

وتختار اللجنة لها رئيساً وكاتباً من ضمن أعضائها ، وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتلاوتها فى آخر الجلسة .

المادة ٢١ – على رئيس اللجنة أن يذكر المندوبين المجتمعين بما نص فى المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامى عما يختص بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم بإعطاء رأيهم بالذمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية .

المادة ٢٢ – المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب ، فإن لم يراع مانص فى المادة الثامنة عشرة من أمرنا هذا بكل دقة فعلى الرئيس أن ينبه بحفظ النظام فإن لم يصغ إليه فله أن يفض الجلسة ويؤجلها إلى ساعة أخرى وله أيضاً إن لم يبق فى إمكانه إنفاذ القانون أن يستمد

قوة عسكرية من المدير الذى يحق له دوماً ملاحظة جمعيات الانتخاب والتدخل لحفظ الأمن العمومى متى لزم الحال .

المادة ٢٣ – على الرئيس أن يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انفضاضه فى كل مرة يشرع فى عملية الانتخاب .

المادة ٢٤ – ينبغى أن يكون حاضراً حال الانتخاب ثلاثة من أعضاء اللجنة على الأقل ويحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معاً واجب حال الانتخاب فإن لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمله من المنتخبين (بالكسر) وإن غاب الرئيس فعلى من يعينه من الأعضاء أن يقوم مقامه ، وإن غاب الكاتب مؤقتاً فالرئيس يعين مكانه أحد الأعضاء أو المنتخبين (بالكسر) .

المادة ٢٥ – تكون أحكام اللجنة قطعية فى كافة المشاكل التى تحدث حال الانتخاب مع عدم الإخلال بما نص فى المادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا وعليها أن تبين مستندات الحكم وتكون مذكراتها سرية ، ولكن رئيسها يتلو القرار علانية .

المادة ٢٦ – قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء فإذا تساوت فرأى الرئيس مرجح ويشار إلى ذلك بالمحضر .

المادة ٢٧ – يشتمل محضر اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فإن خلا عن ذكرهما فلا يعتبر ذلك سبباً لإبطال الانتخاب .

المادة ٢٨ – يكون أخذ الآراء سرًّا من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس إلى قبل الغروب بساعة .

المادة ٢٩ – يبتدئ أعضاء اللجنة بإعطاء آرائهم ثم ينادى أحدهم كلاً من المندوبين باسمه حسب المندرج فى دفتر المديرية العمومى ويعطى كل مندوب رأيه عند المناداة باسمه وتعاد مناداة أسماء المندوبين الذين لم يعطوا آراءهم فى أول دفعة ومن لم يعط رأيه من المندوبين لا فى الدفعة الأولى ولا فى الثانية فلا يمنع من إعطائه إلى آخر الوقت المعين لأخذ الآراء .

المادة ٣٠ – على كل مندوب ينادى باسمه أن يقدم للجنة تذاكر الاعتماد التى بيده ويكون له آراء بمقدار عدد أعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم وله أن يحصر آراءه فى شخص واحد أو أن يخصصها على جملة أشخاص وإن أضاع تذكرته فلا يمنع من إعطاء رأيه إذا عرفته اللجنة .

المادة ٣١ – المندوبون الذين يجهلون الكتابة يعطون آراءهم شفاها بحيث يقيد الكاتب آراءهم فى الدفتر قرين اسم كل منهم بملاحظة أحد أعضاء اللجنة الذى يختاره المندوب ، وللمذكور أن

يعطى رأيه بحيث لا يسمعه غير الكاتب والعضو الذى يختاره .

المادة ٣٢ – الآراء المعلقة على شرط باطلة وتتداول اللجنة قطعيًّا فى الحال فى صحة أو إبطال الانتخابات مع عدم الإخلال بما نص بالمادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا .

المادة ٣٣ – لايمكث الانتخاب إلا يومًا واحدًا إنما إذا طرأت أحوال استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره أو نحوه فيمكن تأجيله إلى اليوم التالى ويعلن المنتخبون (بالكسر) بذلك بالطريقة التى تقررها اللجنة .

المادة ٣٤ – متى تم أخذ آراء المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس إنهاء عملية الانتخاب ويوقع أعضاء اللجنة والمدير على دفتر الانتخاب ثم يؤخذ فى تحقيق عدد الذين أعطوا آراءهم ويعلن رئيس الجلسة ذلك حالا للجمعية ثم تفرز الآراء ويعمل بذلك محضر يمضيه أعضاء اللجنة والمدير .

المادة ٣٥ – يكون تعيين الأعضاء بأغلبية الآراء أغلبية نسبية ، وإذا تساوت الآراء بين شخصين فرئيس اللجنة يقترع بينهما .

المادة ٣٦ – يعلن رئيس اللجنة أسماء الأعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ثم يمضى جميع أعضاء اللجنة قبل انفضاض الجلسة على محضر الانتخاب ، ويرسل هذا المحضر مباشرة مع كافة أوراق الانتخابات إلى ناظر الداخلية فى خلال ثمانية أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ نسخة منه مصدقاً عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها للأصل بطرف مدير الجهة .

المادة ٣٧ – يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء المنتخبين (بالفتح) شهادة بانتخابه .

الباب الثالث

فى انتخاب الأعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين

المادة ٣٨ – ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة العضو المندوب عن هذه المدينة لمجلس شورى القوانين .

وينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن مدينة اسكندرية العضو المندوب للمجلس المذكور عنها ، وعن الست مدن الأخر المبينة فى المادة الخامسة .

ويكون إجراء الانتخاب فى ديوان ضبطية القاهرة عن هذه المدينة ، وفى ديوان ضبطية الإسكندرية عنها وعن باقى المدن .

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية .

المادة ٣٩ – ينتخب كل مجلس من مجالس المديريات الأربع عشرة بالقرعة السرية واحدًا من أعضائه ليكون عضوًا مندوبًا فى مجلس شورى القوانين .

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية .

الباب الرابع
فى انتخاب الأعيان المندوبين للجمعية العمومية

المادة ٤٠ – ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة والمنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أقسام الإسكندرية والمنتخبون (بالكسر) المندوبون عن باقى المدن المبينة فى المادة الخامسة عدد الأعيان المقرر فى القانون النظامى لكل منها ليكونوا مندوبين عنها فى الجمعية العمومية .

ويكون إجراء الانتخاب عن مدينتى القاهرة والإسكندرية فى ديوان ضبطية كل منهما ، وعن مدينتى دمياط ورشيد فى ديوان محافظة كل منهما ، وعن السويس وبورسعيد فى ديوان محافظة السويس ، وعن العريش والإسماعيلية فى ديوان محافظة الإسماعيلية .

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية .

المادة ٤١ – ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن الأربع عشرة مديرية الخمسة وثلاثين عضوًا مندوبًا للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر فى القانون النظامى لكل مديرية .

ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة فى هذا القانون لانتخاب أعضاء مجالس المديريات .

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية .

الباب الخامس
أحكام وقتية

المادة ٤٢ – أحكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من أمرنا هذا تعدل فى الانتخاب الأول كما يأتى :

أولا : يعلق دفتر الانتخاب فى كل بلد وفى كل مراكز المديريات مدة الخمسة عشر يوماً التالية للخمسة عشر يوماً المحددة فى المادة الخامسة لتحرير دفاتر الانتخاب .

ثانياً : يجوز تقديم الطلبات فى الثمانية أيام التالية للخمسة عشر يوماً المحددة لتعليق دفاتر الانتخاب .

ثالثاً : يحكم فى هذه الطلبات فى الثمانية أيام التالية للثمانية أيام المحددة لتقديمها .

رابعاً : اللجنة المنوه عنها فى المادة التاسعة تؤلف فى الانتخاب الأول من المندوبين المنتخبين (بالفتح) ومن مأمور الضبطية أو المحافظ أو مدير الجهة بصفة رئيس ، ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب فى دائرة اختصاصها .

خامساً : الميعاد المضاف عليه ثلاثة أيام المنصوص عنه فى المادة التاسعة للاستئناف فى حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إبائها الحكم فى الطلب يبتدأ من اليوم التالى للثمانية أيام المحددة لنظر الطلبات والحكم فيها .

المادة ٤٣ – المدة المقررة فى المادتين الرابعة عشرة والثانية والأربعين من القانون النظامى لدرج الأسماء فى دفاتر الانتخاب لا تراعى فى الانتخابين العموميين الأولين المختصين بأعضاء مجالس المديريات ولا فى انتخاباتهم التكميلية ، ولا تراعى أيضاً فى الانتخاب العمومى الأول المختص بالأعيان المندوبين ولا فى انتخاباتهم التكميلية .

الباب السادس
أحكام عمومية

المادة ٤٤ – كل طعن فى صحة الانتخاب يقدم فى الثمانية أيام لرئيس المجلس المختص به ، والرئيس بعد أن يعلم له أعضاء المجلس يرسله فى الثمانية أيام التالية إلى رئيس إحدى المحاكم الآتى ذكرها :

فالمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية تحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيها حكماً باتّاً بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومى عن الحضرة الخديوية .

والمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجالس المديريات تحال على المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها مجلس المديرية ليحكم فيها حكماً باتّاً بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومى عن الحضرة الخديوية .

المادة ٤٥ – كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات يكون لاغياً وغير معمول به .

المادة ٤٦ – على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون ويصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه فى جميع مدن وبنادر وبلاد القطر المصرى .

تصريح لندن لتسوية شئون مصر المالية

(١٧ مارس سنة ١٨٨٥)[٢] (انظر ص ٧٦)

قد اتفقت حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا على التصريح الآتى :

مادة ١ – ترخص حكومة جلالة السلطان لصاحب السمو الخديو بعقد قرض بالشروط الواردة فى مشروع الاتفاق[٣] والدكريتو[٤] المرافقين لهذا بحيث لا يزيد مقداره عن تسعة ملايين جنيه إنجليزى ويصدر الفرمان اللازم بهذا الترخيص .

مادة ٢ – بما أن حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا قد اتفقت على ضمان هذا القرض المخصص لتسوية شئون مصر المالية ، وبما أنها ترى من الضرورى إدخال بعض تعديلات على قانون التصفية ، وترى من الإنصاف أن تسرى على رعاياها فى مصر الضرائب المفروضة على الوطنيين .

---

(٢) عن الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ ص ٤٢ .

(٣) هو اتفاق لندن الموقع عليه فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ وشرناه فيما يلى ص ٢١٧ .

(٤) هو دكريتو القرض المضمون .

فإنها تتعهد مع حكومة جلالة السلطان بالتوقيع على الاتفاق المرافق مشروعه لهذا التصريح ، وتقبل الدكريتو المرافق مشروعه لهذا أيضاً ، وأن يكون قانوناً أمام المحاكم المختلطة بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية للحكومة المصرية وتتعهد بإبلاغه إلى الحكومات الأخرى التى اشتركت فى إنشاء المحاكم المختلطة ودعوتهن إلى قبوله ، وتقبل أن يسرى على رعاياها فى مصر كما يسرى على الوطنيين الدكريتو الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بعوائد الأملاك المبنية مع التعديل الآتى : أن الأعضاء الأجانب بمجالس المراجعة المنصوص عنها فى المادة ٤ و ٥ من الدكريتو المذكور يعينون بمعرفة المجالس حالة ما إذا لم تسفر الانتخابات عن نتيجة أو فى حالة ما إذا لم يحضر الأعضاء المنتخبون ، وإذا لم يحضر مندوبو القنصل بمجلس المراجعة ينعقد انعقاداً صحيحاً فى غيبتهم .

وتقبل أيضًا بأن يسرى على رعاياها كما يسرى على الوطنيين ضريبة أوراق الدمغة وضريبة الباطنطة ، وتتعهد بأن تتصل مباشرة وحالا بالحكومة المصرية لوضع قوانين هاتين الضريبتين .

مادة ٣ – بما أن الدول متفقة رأياً على ضرورة سرعة المفاوضة لوضع معاهدة تشمل النظام النهائى الذى يكفل على الدوام ولجميع الدول حرية المرور فى قناة السويس فقد اتفقت الحكومات السبع المشار إليها على أن تجتمع بباريس لجنة مؤلفة من مندوبين عن هذه الحكومات ، وأن يكون اجتماعها يوم ٣٠ مارس لتحضير وتحرير هذه المعاهدة ، ويكون أساسها تلغراف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية المؤرخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ويحضر باللجنة مندوب عن سمو الخديو بصوت استشارى ، ويعرض المشروع الذى تضعه اللجنة على الحكومات المذكورة لأخذ تصديق الدول الأخرى عليه .

ويصرح الموقعون على هذا المندوبون عن ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا المخولة لهم سلطة التوقيع بأن حكوماتهم تتعهد كل منها قبل الأخرى بالتعهدات المدونة أعلاه .

وللاعتماد وقع المندوبون المفوضون على هذا ووضعوا أختامهم أدناه .

لندن فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ – توقيعات وادنجتون Waddington (عن فرنسا) مونستر Munster (عن ألمانيا) ، كارولى Karolyi (عن النمسا والمجر) ، جرانفيل Granville (عن بريطانيا العظمى) . نيجرا Nigra (عن إيطاليا) ، ستال Staal (عن الروسيا) .

ولم يوقع مندوب تركيا (موزوروس باشا) لتأخر ورود وثيقة تفويضه من حكومته ، ثم وقع فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٥ .

ويلى ذلك إقرار من مندوب الحكومة المصرية (بلوم باشا وكيل وزارة المالية) بتعهدها بإصدار الأمر العالى بالقرض المضمون ، المرافق مشروعه لهذا التصريح .

اتفاق لندن[٥] لتسوية شئون مصر المالية

(١٨ مارس سنة ١٨٨٥) (انظر ص ٧٥)

إن حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا ، رغبة منها فى أن تسهل للحكومة المصرية عقد قرض لتسدد منه أولا تعويضات الإسكندرية لما لها من الصفة المستعجلة وما يتبقى بعد ذلك يخصص لتسوية حالة مصر المالية وسداد بعض النفقات غير الاعتيادية ، قد اتفقت على ما يأتى :

مادة ١ – تعقد الحكومة المصرية بمصادقة جلالة السلطان وضمان الدول الموقعة على هذا الاتفاق قرضاً لا يزيد عن تسعة ملايين جنيه إنجليزى ولا تزيد فائدته عن ٣ ونصف فى الماية ، ويحدد الدكريتو الذى سيصدره سمو الخديو فائدة القرض وشروطه ومواعيده .

مادة ٢ – تدفع الأقساط (الكوبونات) ذهباً فى مصر ولندن وباريس فى أول مارس وأول سبتمبر من كل سنة ، وتدفع فى باريس بحساب ٢٥ فرنكًا للجنيه الإنجليزى .

مادة ٣ – لايجوز فرض ضريبة لصالح الحكومة المصرية على أسهم هذا القرض .

مادة ٤ – يخصص لتسديدات هذا القرض مبلغ سنوى قدره ٣١٥,٠٠٠ جنيه يؤخذ بالأولوية من الإيرادات المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز .

مادة ٥ – مايزيد من هذا المبلغ السنوى عن المقرر للفوائد يخصص لاستهلاك القرض ، ويكون الاستهلاك بمشترى الحكومة الأسهم بالسعر الجارى فإذا كان السعر يزيد على أصل قيمة السهم يكون الاستهلاك باعتبار هذه القيمة وبطريق القرعة بشرط أن يحفظ للحكومة المصرية الحق فى تسديد الدين بنفس القيمة .

مادة ٦ – تسديدات القرض المذكور تجرى بمعرفة صندوق الدين العام المصرى بحسب الشروط المتبعة فى تسديدات الممتاز والدين الموحد .

مادة ٧ – تتعهد كل من حكومات ألمانيا و (النمسا والمجر) وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا

---

(٥) عن الكتاب الأصفر للحكومة الفرنسية سنة ١٨٨٤ ص ٥١ .

والروسيا بأن تضمن بالتضامن أو تطلب من برلماناتها الترخيص لها بأن تضمن بالتضامن سداد القسط السنوى من هذا الدين بانتظام وهو ٣١٥,٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره .

مادة ٨ – على أعضاء صندوق الدين أن يقدموا للحكومة المصرية قبل استحقاق كل قسط بخمسة عشر يوماً تقريرًا ينشر فى الجريدة الرسمية عن ميزانية الأموال المخصصة لسداد القرض المذكور .

مادة ٩ – يودع رأس مال القرض المذكور فى صندوق الدين .

مادة ١٠ – مصاريف الإيداع وجميع النفقات تخصم من أصل القرض ، وعلى أعضاء صندوق الدين أن يدفعوا منه إلى أصحاب الشأن المبالغ اللازمة لسداد تعويضات الإسكندرية وذلك لحساب الحكومة المصرية طبقاً لقرارات اللجنة الدولية للتعويضات وتدفع التعويضات كاملة دون فوائد تأخير .

مادة ١١ – ما بقى من القرض بعد سداد هذه التعويضات يدفع للحكومة المصرية تبعاً لحاجاتها .

مادة ١٢ – كل ما فاض بعد ذلك يخصص لشراء الحكومة أسهم هذا الدين طبقا للمادة (٥) وتلغى هذه الأسهم المشتراه .

مادة ١٣ – يقدم صندوق الدين فى ختام كل ستة أشهر إلى الحكومة المصرية تقريرًا مبيناً به حساب صرف النقود التى أخذت من القرض مؤيدًا بالبيانات التى تصدر عن الحكومة ، وينشر هذا التقرير فى الجريدة الرسمية .

مادة ١٤ – يجرى التصديق على هذا الاتفاق من الحكومات التى وقع مندوبوها عليه ، ويتم تبادل هذا التصديق بلندن فى أقرب وقت ، وللاعتماد قد وقع المندوبون المفوضون على هذا ووضعوا أختامهم أدناه .

لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ – توقيعات وادنجتون (عن فرنسا) مونستر (عن ألمانيا) ، كارولى (عن النمسا والمجر) ، جرانفيل (عن بريطانيا العظمى) ، نيجرا (عن إيطاليا) ، ستال (عن الروسيا) .

ولم يوقع مندوب تركيا لتأخر ورود وثيقة تفويضه من حكومته ، ثم وقع موزوروس باشا فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٥ .

عهود انجلترا باحترام استقلال مصر
ووعودها بالجلاء[٦]

نذكر فيما يلى أهم عهود الإنجليز المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودهم العديدة بالجلاء .

١ – تصريح السير هنرى اليوت Henry Elliott سفير انجلترا فى الاستانة للسلطان عبد العزيز سنة ١٨٧٣ (مجموعة الفرمانات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢) :

« ليس فى انجلترا حزب له أقل رغبة فى الاستيلاء على مصر » .

٢ – تصريح السير ادوار ماليت Edward Malet قنصل انجلترا العام فى مصر للسلطان فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر – ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨١) .

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديو . وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها » .

٣ – تلغراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا إلى السير إدوار مالت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة الرسمية – الوقائع المصرية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١) :

« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى عادة مصر وتمتعها بكمال حريتها التى نالها الخديو بموجب الفرمانات العديدة وباستقلالها الإدارى الذى ضمنه السلطان لها ، وإن انجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومى إذ هى رغبت فى انتقاص هذه الحرية ، وإن العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانة كبرى ضد كل أجنبى ، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين » .

٤ – تصريح اللورد جرانفيل إلى موزوروس باشا سفير تركيا فى لندن فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١) :

« بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة فى أن نعمل لاحتلال مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان » .

---

(٦) نقلا عن كتاب « مفاوضات الانجليز فى المسألة المصرية » للمرحوم أمين بك الرافعى مع إضافة بعض وعود أخرى .

٥ – تصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا فى لندن فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١) :

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصى وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة » .

٦ – تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير انجلترا فى الآستانة للسلطان فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١) :

« لقد صرحت للسلطان أن انجلترا بعيدة أن يكون لها مطامع فى مصر فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأى العام فى انجلترا مجمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أنى لا أجهل أن السلطان يرتاب فى نياتنا ، وإن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالى » .

٧ – تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد ليونس Lyons سفير انجلترا فى باريس فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ – ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢) :

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال انجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركى أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة » .

٨ – تصريح اللورد ليونس إلى المسيو دى فريسينيه رئيس الوزراة الفرنسية فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) :

« إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربى فى مصر » .

٩ – تصريح جلالة الملكة فيكتوريا فى خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ :

« سأبذل كل ما لدى من نفوذ للاحتفاظ بالحقق التى قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظاماتها » .

١٠ – تصريح اللورد جرانفيل إلى المسيو تيسو Tissot فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) :

« إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى فى مصر أو احتلالها حربيًّا » .

١١ – ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ بالآستانة مع سفراء انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وإيطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) :

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية

المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى » .

١٢ – منشور اللورد جرانفيل إلى الدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) :

« إن عمل الأميرال سيمور سيقتصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الإنجليزية غرض مستتر » .

١٣ – تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين سفير انجلترا بالآستانة فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢) .

«إن إنجلترا لاتسعى فى مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى » .

١٤ – تصريح السير شارلس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى المسيو Tissot فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) .

« إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالأمن فى الإسكندرية » .

١٥ – تصريح المستر جلادستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) :

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود إليها لإعادة الأمن فيها ، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدها ، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية » .

١٦ – تصريح السير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى ، ونحن على يقين أنه خير لانجلترا ومصر أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة ، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم نختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ماتشاء ، وإن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التى نفخر بها » .

١٧ – خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« أنا أميرال الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقاً فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريتهم بحال ، وإن

غرضها الوحيد أن تحمى سموكم والمصريين من العصاة » .

١٨ – تصريح المستر جلادستون فى مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« ليس فى نيتنا مطلقاً أن نحتل مصر ، وإذا كان هناك شيء لانقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ، لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة وللوعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها » .

١٩ – منشور الجنرال ولسلى قائد الحملة البريطانية إلى المصريين فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢) :

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصرى ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه » .

٢٠ – منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء فى أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة فى الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لانجلترا ، وإن الحكومة الإنجليزية مصممة على أن لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول » .

٢١ – تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ :

« لا ضرورة لإرسال جنود تركية إلى مصر ، ولأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء جزء من جنودها » .

٢٢ – تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابرى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ :

« إن انجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها » .

٢٣ – تصريح المستر دودسون Dodson فى خطابه بسكربروج Scarborough يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ :

« ليس لانجلترا نية البقاء فى مصر يوماً واحداً أكثر مما تقضيه الضرورة وهى تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ولا حاجة لانجلترا فى بسط سيادتها على مصر ولا فى ضمها وإنما هى ترغب فى أن تعيد مصر للمصريين » .

٢٤ – تصريح جلادستون رئيس الوزراء فى مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ :

« أنقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال إلا وقتيًّا وستضع

الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية » .

٢٥ – خطبة المستر تشمبرلين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ :

« إنى لا أضيع وقتى فى تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا إذ به نكون قد أوجدنا إرلندا جديدة فى الشرق ، ولا ريب فى أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ، وإننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال » .

٢٦ – تصريح جلالة الملكة فيكتوريا فى خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣

« سنحترم كل الالتزامات الدولية فى مصر » .

٢٧ – تصريح جلادستون رئيس الوزراة فى مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣

« إننا لانطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذى تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود بها ، ولا ريب أن هناك أمماً أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لإنجلترا فى مصر ، والحكومة الإنجليزية لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة عن المصالح العامة التى للأمم المتحضرة » .

٢٨ – تصريح جلادستون فى مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبقى الجنود البريطانية بوادى النيل يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة » .

٢٩ – تصريح جلادستون فى خطبته بوليمة محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية وإن رغبتنا الوحيدة هى تعجيل الإصلاح فى مصر ، وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها » .

٣٠ – تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر فى ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف انجلترا » .

٣١ – تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن حكومة جلالة الملكة معارضة فى ضم مصر وفى كل مايشبه هذا الضم احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح انجلترا » .

٣٢ – تصريح السير وليم هركور William Harcourt فى ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

« إن إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقاً ولا تعترف لنفسها بأى حق فى هذا العمل الذى يعد

وسيلة غير سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ، فلا ضم ولا حماية ، إلا أننا سنجلو عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها » .

٣٣ – تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون فى ١٦ ويونيه سنة ١٨٨٤ (انظر الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن فى مصر » .

٣٤ – تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى مابعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن فى مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ماتعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد » .

٣٥ – تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية فى مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« مثل التصريح السابق » .

٣٦ – تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (انظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥) :

(تنوى الحكومة الإنجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية » .

٣٧ – تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى فى السودان يوماً واحدًا ، أكثر مما تقضى به الضرورة » .

٣٨ – تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند فى مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى ، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقى فسنضطر إلى إبقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لا تتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات ..

٣٩ – تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية فى مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ليس فى نية انجلترا أن تبقى على الدوام فى مصر ، وأن الغرض الوحيد لحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال » .

٤٠ – تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على انجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى ، ونحن لا نقبل ضما ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه فى مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم ، إن السياسة الإنجليزية قائمة على خطأ ، وأن أحسن مايعمل فى مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدًّا لمثل هذا التدخل » .

٤١ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظننتم أننا نريد البقاء فى مصر تكونوا مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء » .

٤٢ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى خطاب ألقاه فى الوليمة التى أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى وأن أقوال أوروبا فى هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة » .

٤٣ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ :

« لا تستطيع الحكومة الإنجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراماً لقواعد القانون الدولى ، وأن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل ، ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا وهى تقضى بأن الاحتلال الإنجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات » .

٤٤ – تصريح السير هنرى درومندولف إلى الصدر الأعظم فى سنة ١٨٨٧ (الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧) :

« كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية فى ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لانجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبديًّا ، ولكن هذا يعد خرقاً لتقاليد انجلترا السياسية ، ونقضاً لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهاكاً لحرمة القانون الدولى » .

٤٥ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مأدبة محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« إن نتيجة مفاوضات الآستانة[٧] لا تغير شيئاً من واجبات بريطانيا العظمى » .

٤٦ – تصريح السير جيمس فرجسن Jemes Fergusson وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« إن إخفاق المفاوضات الإنجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط انجلترا من عهودها للدول ومن احترامها لهذه العهود » .

٤٧ – تصريح السير جيمس فرجسن المذكور فى مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« لسنا فى سواكن إلا فى مركز الدفاع ، ولا نرمى قط إلى غرض الفتح » .

٤٨ – تصريح المستر ستانهوب Stanhops وكيل وزارة الحربية فى مجلس العموم يوم أول أغسطس سنة ١٨٨٨ :

« التصريح السابق » .

٤٩ – تصريح و . هـ . سميث W.H. Smith وزير الخزانة فى مجلس العموم فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا أن نتوقع فى مستقبل قريب جداً الجلاء عن وادى النيل كله » .

٥٠ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزراة فى مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« لا نستطيع إعلان حمايتنا على مصر ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها فعليًا أبديًا ، لأن هذا يعد نقضا لتعهدات انجلترا الدولية » .

٥١ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن نرغب فى أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الإمبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات ، وإننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم أفئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً » .

٥٢ – تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقاً فى خطابه بمدينة سدنى فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

---

(٧) هى مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء (انظر الفصل السادس ص ٧٩) .

« تعهدت انجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ، ولقد حل اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به ، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هلجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر ، وتضحية حقوق المتسعمرين فى ترنيف » .

٥٣ – تصريح اللورد دفرين سفير انجلترا فى باريس للمسيو دفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« إن زيادة الحامية الإنجليزية فى مصر لا تدعو إلى أى تعديل فى التأكيدات التى قدمتها حكومة جلالة الملكة فى عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر ، كما أنها لا تدعو لأى تغيير سياسى » .

٥٤ – تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للمسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« مثل التصريح السابق » .

٥٥ – تصريح اللورد كمبرلى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ :

« إن إرسال المدد إلى مصر لايغير بأى حال مركز انجلترا حيال هذا البلد » .

٥٦ – تصريح السير هنرى كمبل بانرمان Sir Henry Campell Bannerman وزير الحربية لجريدة نيوزوينر فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر إلا وقتيًّا ، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد فى مصر إلا إذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين فى نظر أوروبا » .

٥٧ – تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق فى محاضرته التى ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الإنجليزى مصدر ضعف لانجلترا ، وحيث إننا لا نرى أية مصلحة فى البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد » .

٥٨ – تصريح المستر جلادستون فى خطابه الذى أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتابنا مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الأولى) :

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافى منذ سنين » .

٥٩ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو كورسيل فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

«كان وادى النيل ولا يزال دائماً ملكاً لمصر» .

٦٠ – تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير سنة ١٨٩٩ :

« ليس فى نيتنا مطلقاً أن ننازع حليفنا الخديو حقوقه ، ولا أن نرتكب حياله أى عمل ظالم » .

معاهدة الآستانة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس (انظر ص ٨٨)

(٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨)

المادة ١ – تكون الملاحة حرة فى قناة السويس البحرية ، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية دون تمييز بين الدول .

ولهذا فإن الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة فى وقت الحرب أو فى وقت السلم .

ولا تخضع القناة مطلقاً للحصر البحرى .

المادة ٢ – تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية ، ومن ثم تقر تعهدات الجناب الخديو مع شركة قناة السويس العمومية ، فيما يختص بترعة المياه العزبة ، تلك التعهدات المنصوص عنها فى الاتفاق المؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والتى تتكون من مقدمة وأربع مواد .

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه الترعة أو أحد فروعها بحيث تبقى بمأمن من أى شروع فى ردمها .

المادة ٣ – تتعهد الدول المتعاقدة أيضًا بألا تتعرض بسوء للمهمات أو المبانى أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة .

المادة ٤ – بما أن القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة ، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة فإن الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى ، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة فى القناة ، أو فى أحد موانئها وفى منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هى إحدى الدول المحاربة .

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمتار فى القناة أو فى أحد موانئها إلا فى حدود ماتقتضيه الضرورة ، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع مايمكن بحسب اللوائح المعمول بها ، وبدون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ويجب أن لا تتعدى مدة إقامتها فى بور سعيد أو فى ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة ، إلا فى الأحوال القهرية ، وفى مثل هذه الحالة يجب أن

تقلع هذه السفن فى أقرب وقت ممكن ويجب فى حالة مرور [illegible]
تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من [illegible]
نفس الميناء .

المادة ٥ – لايجوز فى وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل فى القناة وموانيها أو تحمل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة فى القناة تعوق سيرها ، فإنه يمكن إنزال أو نقل جماعات مجزأة من الجند فى القناة وموانيها بشرط ألا تزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب

المادة ٦ – تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع فى هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة .

المادة ٧ – لايجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها فى مياه القناة ويدخل فيها خليج التمساح والبحيرات المرة .

ومع ذلك فإن الدول تستطيع أن تبقى فى مينائى بور سعيد والسويس بوارج حربية لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة . ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة .

المادة ٨ – يعهد لممثلى الدول الموقعة على هذه المعاهدة فى مصر ملاحظة تنفيذ أحكامها ، وفى كل الأحوال التى تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رئاسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة . وعليهم أن يحيطوا الحكومة المصرية علماً بالخطر الذى لاحظوه ، لكى تتخذ هى الوسائل التى تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها .

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعاً مرة فى كل سنة ، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة ، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برياسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو ، وله أن يرأسها فى حالة غياب المندوب العثمانى .

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أى بناء أو تفريق أى حشد على إحدى ضفتى القناة ، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها فى القناة .

المادة ٩ – تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات ، وعلى النحو المقرر فى هذه المعاهدة .

وفى حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن تطلب معاونة الحكومة العثمانية التى عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وتتبادل الرأى معها عند اللزوم فى هذا الموضوع .

ولا تمنع نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ من الإجراءات التى يمكن اتخاذها تنفيذاً لهذه المادة .

المادة ١٠ – وكذلك فإن نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التى يرى جلالة السلطان وسمو الخديو فى حدود الفرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتهما الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها .

وفى هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علما بذلك .

ومن المتفق عليه أيضًا أن نصوص المواد الأربع الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التى تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر .

المادة ١١ – إن الوسائل التى تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة فى القناة .

وفى هذه الأحوال فإنه يبقى محظوراً إقامة الحصون الدائمة التى تقام على خلاف نص المادة الثامنة من المعاهدة .

المادة ١٢ – تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقًا لمبدأ المساواة فى حرية الملاحة فى القناة الذى يعتبر ركنًا هامًّا من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى إحداها للحصول على منافع إقليمية أو تجارية أو امتيازات فى الاتفاقات الدولية التى قد تعقد فيما بعد ، خاصة بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية .

المادة ١٣ – فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة فى نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التى لسمو الخديو بمقتضى الفرمانات .

المادة ١٤ – تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها فى هذه المعاهدة لا تكون موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس .

المادة ١٥ – شروط هذه المعاهدة لاتمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها فى القطر المصرى .

المادة ١٦ – تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التى لم توقع على هذه المعاهدة بأحكامها ، وأن تسعى لديها للموافقة عليها .

المادة ١٧ – يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتبادل التصديقات فى الآستانة فى مدة شهر أو أقل من ذلك إذا أمكن .

الأمر العالى الصادر إلى محافظ سواحل البحر الأحمر (انظر ص ٩٦)

(فى ١٥ يونيه سنة ١٨٨٠)

« حيث أن أساس وأهمية مأموريتكم هو مراقبة وملاحظة أحوال سواحل حكومتنا من السويس لحد رأس (حافون)[٨] الذى هو آخر الحدود وتفقد أحوال هذه الجهات على وجه العموم والنظر فى إجراء وتوطيد مافيه المصلحة وإزالة مايكون من شأنه حصول أدنى مضرة أو مفسدة سواء كان فيما يتعلق بحقوق حكومتنا أو فيما يعود على الأهالى ، فوإن كانت محافظة القصير بالتبعية إلى مديرية قنا من قديم الزمان ، وهذه التبعية إنما هى بالنسبة إلى قربها وعدم وجود إدارة أخرى يمكنها ملاحظة أحوالها ، وبالأخص هذه التبعية محصورة فى مسائل الصرف والإيراد فقط ، وهذا لا يمنع من أن هذه المحافظة مع بقائها على هذه الحالة تابعة إلى مديرية قنا ، تكون تحت ملاحظة حضرتكم حتى بمروركم عليها يمكنكم أن تعطوا الأوامر والتعليمات اللازمة إلى محافظها فيما ترون لزومه كما صدر له أمرنا بذلك المرسول لكم صورته على هذا ، وبالمثل أن تعرضوا ما يتراءى لكم من الملحوظات فى كافة أحوالها فى كل دفعة تمرون عليها وتفتقدون أحوالها وبالمثل جهة زيلع وبربره وتوابعهما الملحقين بإدارة عموم هرر ، فبما أن حضرة نادى باشا مدير العموم لمناسبة اتساع دائرة مأموريته ، وبالأخص كون مركز عموم الإدارة متباعدًا عن السواحل بمسافة بعيدة جدًّا ، وهناك صعوبات متعددة فى كونه يجرى ملاحظة أحوال السواحل التابعة له بوجه سديد يؤدى إلى المزية المقصودة ، فلهذه المناسبات أيضًا قد تحول عليكم ملاحظة هذه الجهات مع بقائها فى كافة إدارتها تابعة إلى عموم مديرية هرر ، وأن لا يكون لكم دخل فى إدارتها الداخلية ، إنما الملاحظة والمراقبة العمومية ، وأن تصدروا الأوامر والتعليمات اللازمة فيما ترون لزومه إلى المحافظين والمأمورين المحلية ، وأن تعطوا الإخطارات المقتضية بذلك أيضًا إلى حضرة نادى باشا مدير العموم كما صدر

---

(٨) انظر موقعه على الخريطة مقابل ص ١٣٤ من كتابنا (عصر إسماعيل) ج ١ .

له بذلك أمرنا المرسول لكم صورته طى هذا ، والحاصل أن سواحل البحر الأحمر على العموم محولة على عهدتكم ، فتكونون متبصرين ومتنبهين لكافة أمورها ومصالحها ، مع مزيد الدقة والاعتناء فى حفظ وصيانة مالحكومتنا من الحقوق العمومية والخصوصية على هذه الجهات ، والعرض عما يتراءى ويلزم لكم ولنا ولنظارة الداخلية أولا فأولا كما هو مطلوبنا »[9] .

الأمر العالى الصادر إلى مدير عموم (هرر)

فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ (انظر ص ٩٦)

« إنه نظرًا لتيقننا بما أنتم متصفون به من الأهلية لأداء المأمورية المهمة المفوضة لأمانتكم والحالة هذه ، لا نرى لزومًا للإسهاب فى شرح وتفصيل مايجرى اتخاذه وإجراؤه من الوسائط والأعمال المؤدية لنجاح مأموريتكم التى نحن ناظرون إليها بعين الأهمية وهى تقدم وانتظام جهة واسعة مثل مديريتكم ، وبذل مايجب من المساعى إلى الوصول إلى توطيد أسباب عماريتها وتمدن ورفاهية أهاليها بتوسيع نطاق دائرتى التجارة والزراعة اللتين هما أعظم منابع الثروة العمومية إنما نرى من اللازم استجلاب دقة نظركم إلى بعض مواد مهمة وهى الآتى ذكرها :

أولا : مالية المديرية : وكما لايخفى أن لفظة المالية تشمل كل مايلزم ويمكن تقريره وتحصيله من الأموال والعوايد بطريقة لا يتأتى منها الإضرار بحالة الأهالى ولا الإجحاف بحقوق الخزينة ، وكذا تقدير مايلزم من المصاريف بالنسبة لحالة البلاد واحتياجاتها بشرط أن تكون كافلة لحسن إدارة المصالح العمومية بصورة منتظمة ، وعلى هذا فأول واجب عليكم تنظيم ميزانية مستوفاة عن كافة إيرادات ومصاريف المديرية ببيان أنواعها ومفرداتها بغاية الضبط والدقة ، وحصر مايكون موجودًا من الديون بأنواعها وأسماء أربابها وكيفية الوصول إلى سدادها ؛ هذا ومن اللزوم أن الحكومة تكون عالمة بكافة أحوال المديرية إجمالا وتفصيلا ، وبالمثل أنواع الضرائب والعوايد وسائر الأموال المضروبة والجارى تحصيلها وكيفية استعمالها وصرفها ، فينبغى أن ترسلوا صورة من هذه الميزانية إلى نظارة المالية واستمرار ذلك فى كل سنة ، وأن تقدموا إلى النظارة المشار إليها فى كل ثلاثة شهور حساب إيرادات ومصروفات المديرية بالبيان الكافى ، وذلك كما هو الجارى بكافة مصالح الحكومة ، وبما أن كافة مايتعلق بالمواد المالية والحسابية مرجع الأمر فيه هو لنظارة المالية فجميع

(٩) الوقائع المصرية عدد ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠ .

مايقتضيه الحال من المخابرات والاستئذانات فى هذا الشأن يكون خاصًا بالنظارة المشار إليها .

ثانيًا : الإدارة الملكية : يلزم تنظيمها وإجراؤها على صورة تلائم أحوال تلك البلاد وما يختص بهذا القسم من المخابرات وما يتراءى لزوم تغييره وتبديله من المواد والنظامات ذات الأهمية ، وعزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المحافظين والوكلاء وما يتعلق بالإدارة الملكية والأحوال الداخلية مما من شأنه استحصال أوامرنا عنه ، فجميع ماذكر من هذه الأنواع ينبغى أن تكون المخابرة عنه مع نظارة الداخلية ، وأما ما يتعلق بالأمور القضائية سواء كانت شرعية أو نظامية فإجراؤه يكون على قواعده المتبعة والحالة هذه ، إنما مايختص بهذا القسم من المخابرات أو ماترون لزوم إجرائه من الإصلاحات ، يجب أولا المخابرة عنه مع نظارة الحقانية ، وقد رخصنا لكم بتنفيذ مايصدر من الأحكام شرعية كانت أو سياسية فى المواد القضائية الحقوقية والجنائية ماعدا أحكام القصاص الواجب استحصال أوامرنا عنه .

ثالثًا : القسم العسكرى : من المهم عند وصولكم إلى مركز المديرية أن توجهوا أنظاركم والتفاتاتكم إلى تنظيم وإصلاح الحالة العسكرية حسب مايقتضيه احتياج تلك البلاد لتوطيد الأمن والنظام العام بكافة أنحائها ، خصوصًا تقوية الحدود والمحافظة عليها مع مايترتب عليه الأمن والاطمئنان للوقاية من وقوع أدنى مهاجمة على هذه الحدود لأنكم عارفون جيدًا بأفكارنا وأفكار أعضاء حكوماتنا فى هذه المسألة ، **وهى أننا لانقصد أى تجاوز كان على جيراننا ، ولا نريد أى فتوح جديد ، وإنما جل قصدنا المدافعة بغاية البسالة إذا وقع أدنى تعد على حدودنا** ، فهذه الأفكار هى التى تكون أس أعمالكم فى ترتيب وتنظيم عسكرية المديرية ، مع مراعاة إجراء القانون العسكرى وكافة مايتعلق بهذا القسم من المخابرات والاستئذانات هو خاص بنظارة الجهادية ، هذا ومع بقاء حيازتكم الرخصة المعطاة لأسلافكم بتنفيذ أحكام القانون العسكرى فى الجنايات وسائر الأحوال حسب ماتصدر به مضابط المجالس العسكرية فإن حكم العزل أو تنزيل رتبة أو ترقى الضباط جميع ذلك لابد من العرض عنه لطرفنا بواسطة نظارة الجهادية .

رابعًا – من المعلوم أن مسألة منع تداول بيع الرقيق هى فى غاية الأهمية ، لأن بيع الرقيق أمر مخالف للإنسانية ومخل باحترام بنى آدم المنصوص عليه بالتكريم ، ومن الواجب المتعين علينا إيفاء شرائط المعاهدة المعقودة بين الحكومة الخديوية والحكومة الإنجليزية فى إبطال تجارة الرقيق ولو أن مانعلمه ونثق به من أفكاركم فى هذه المسألة وما أنتم عازمون عليه من المساعى الحميدة يمحو آثار هذه التجارة الذميمة لايستوجب تكرار التأكيد ، إنما رأينا من الواجب علينا أيضًا إثبات مانحن عليه

من شدة العزم والثبات فى هذه المسألة لتوفقوا أعمالكم فيما تتخذونه من الوسائط المؤثرة والاحتياطات اللازمة لذلك لكى لا يسمع من الآن فصاعدًا بحصول أمر مغاير من هذا القبيل فى كافة البلاد والطرق المودعة تحت إدارتكم .

هذا وحيث أن جهات مديريتكم بعيدة عن مركز الحكومة الخديوية ومن الاقتضاء الوقوف على الوقوعات المهمة التى تحصل سواء كانت بالحدود أو بخلافها فعليكم أن تبادروا بالإخبار عنها وقت وقوعها إلى طرفنا وإلى نظارة الداخلية وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والإجراء على مقتضاه كما هو مطلوبنا[١٠] » .

---

(١٠) الوقائع المصرية عدد ٤ نوفمبر ١٨٨٠ .

الفهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

* * *

كُتب للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على(الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم .
الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر . والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ — سنة ١٩٤٩) .
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :
(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ — حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
وزارات الموظفين — أسباب الثورة — فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :
تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :
من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى .
من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ — ١٩٥١) :
خواطرى ومشاهداتى فى الحياة طبع سنة ١٩٥٢ .

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ – ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)
بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى – يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ – ١٩٥٩)

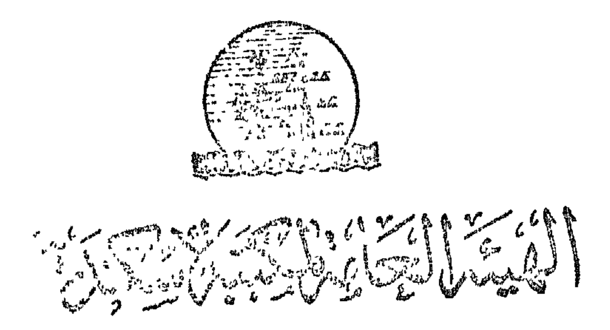
مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع	١٩٨٣/٥٢٩٧
الترقيم الدولى ٩٧٧-٠٢-٠٦٥٥-٥	ISBN

١/٨١/٢٤٩

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)



هذه الأعمال الكاملة

يُنظر إلى عبد الرحمن الرافعى على أنه جبرتى مصر الحديث ، فقد عكف طوال عمره على كتابة التاريخ المصرى فبدأه بتأريخ الحركة القومية فى عصر المماليك والحملة الفرنسية .. حتى ثورة ٢٣ يوليو فى سبع سنوات ، وإلى جانب هذه الحقبة التاريخية نجده يكتب أيضاً مؤلفات أخرى هامة ..

وكتابات الرافعى تتسم بالصدق والدقة والحيدة .. فهو يبدأ بذكر أسباب الحادث ثم سرده ثم رأيه فيه .. ومن ثم فإن فكر الرافعى يسود هذه المؤلفات ويعبِّر عن كفاح الشعب المصرى فى مواجهة القوى المختلفة والملابسات التى أحاطته ..

ودار المعارف تقدم هذه الأعمال الكاملة للقارئ العربى .. حتى يقف على تاريخ وطنه العظيم .. وكفاحه المشرف .. ومطالبته الدائبة بالحرية والحق والديمقراطية .

ص
١٨٠

٢٣٥١٨٠١